الدكتور محمّد المجذوب
استاذ في الجامعة اللبنانية
ومحاضر في جامعة بيروت العربية

دراسات في السّياسة والأحزاب

- الأحزاب السياسية
- التنظيم الحزبي
- النظام البرلماني
- خطف الطائرات

منشورات عويدات
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى : أيار (مايو) ١٩٧٢

مقدمة الناشر

« قضايا الساعة » هو عنوان السلسلة الفكرية الجديدة التي قررنا اصدارها واسناد مهمة الاشراف عليها إلى نخبة من رجال العلم والاختصاص .

ولكن ، ما الدافع إلى الاهتمام بقضايا الساعة ؟

هناك ، في الحقيقة ، اكثر من دافع .

ان الاكتشافات والاختراعات الحديثة قد اختزلت المسافات واختصرت الابعاد ، وفرضت التعاون والتقارب بين الشعوب ، حتى أضحت الانسانية جمعاء بمثابة اسرة واحدة تتقاسم سراء الحياة وضرّاءها ، وتتأثر لكلما ينزل بأعضائها من أفراح واتراح ، وتتجاوب مع كل الاحداث التي تتعرض لها المجموعات البشرية .

ونحن ، في لبنان والاقطار العربية ، جزء لا يتجزأ من هذه الاسرة العالمية ، نتأثر بها ونؤثر فيها ، نأخذ منها ونعطيها . ويتعين علينا ، حتى نستطيع القيام بهذه المهمة على خير وجه ، ان نتعرف ، بشكل دائم وسريع ، إلى قضايا الساعة ، أي إلى الاحداث المحلية والعربية والعالمية التي تشغل البال ، وتقضّ المضاجع ، وتترك أثراً وصدى في كل مكان ، وتهدّد أحياناً مصير بلد معين أو مصير الكون كله بالخطر .

والتعرّف إلى قضايا الساعة لا يعني أخذ العلم بها ، أو قراءة اخبارها في الصحف ، أو الاكتفاء بتكوين فكرة عنها . التعرّف هنا يجب أن يتسلح بالمعرفة ، أو يجب أن يعني المعرفة . والمعرفة كانت ، منذ القدم ، تعني الهضم والاستيعاب والاحاطة والشمول .

كنا ، حتى وقت قريب ، نكتفي بالاستماع إلى ما يحدث في عالمنا ، دون ان نحاول تحليل ما يحدث . كنا مجرد أجهزة لاقطة تسجّل الاحداث دون التعليق عليها والتفاعل معها واتخاذ الموقف الملتزم منها . كنا مصابين بمركبات نقص إزاء ما يأتينا من الخارج ، نعتقد اننا عاجزون عن مجاراة المفكرين الاجانب في ميادين البحث العلمي والدراسات المنهجية .

ومنذ زمن قصير ، بدأنا نشعر بذاتنا ، ونتحسس واقعنا ، وندرك أهميتنا ، ونتذكر الاسهام الحضاري الذي سبق لنا أن قدمناه للانسانية أيام عزنا ومجدنا . وكان من نتيجة ذلك ان اخذنا ننحو في تفكيرنا منحىً جديداً يقوم على اسس علمية موضوعية . غير ان هذا الاتجاه ما يزال في المهد صبياً . ومن اوجب واجباتنا الآن ان نتعهد هذا الطفل بالرعاية حتى ينمو ويكبر ويبلغ أشده ويصبح لنا موضع فخر واعتزاز .

ان المنهجية العلمية هي السمة البارزة للقرن العشرين . وهي تقضي بالاعتماد على التخطيط والدقة والامانة . وكل ما ينشر عندنا من ابحاث ودراسات يجب ان يرتكز على هذه الاسس ، والاّ اصبح لغواً لا طائل تحته ، أو كلمات عادية تكتب اليوم

لتمحى غداً ، أو صفحات انشائية منمقة لا تصلح للشعوب التي تحررت من نير الاستعباد الفكري .

وانطلاقاً من هذا الواجب القومي ، وبعد تفكير طويل واعداد هادىء ، أقدمنا على هذه الخطوة الجديدة التي تهدف إلى تكريس سلسلة خاصة لقضايا الساعة ، تعالج شؤونها اقلام عربية وغير عربية ، بأسلوب ممتع رصين يتوخى الموضوعية ويزود القرّاء بأحدث النظريات والمفاهيم وآخر التطورات في مضمار العلم والسياسة والاجتماع والاقتصاد .

ويسرنا أن يكون هذا الكتاب باكورة السلسلة . وهو يضم مجموعة قيمة من الدراسات التي كتبها الصديق الدكتور محمد المجذوب في مناسبات حديثة مختلفة لمعالجة قضايا راهنة ملحة .

واسلوب المؤلف في الكتابة يتميز بالرزانة والرصانة والعمق وصدق العاطفة . وطلابه الجامعيون يصفون هذا الاسلوب « بالسهل الممتنع » و « الواقعية الملتزمة » .

لقد عزّ علينا ان تبقى معظم الدراسات التي قدّمها هذا الاستاذ الجامعي إلى الندوات والحلقات العلمية طي الكتمان ، أو مجهولة من القسم الاكبر من اجيالنا الصاعدة . ولهذا قررنا جمعها وتعميم فائدتها واهداءها إلى القارىء العربي كنموذج لما ينبغي ان تكون عليه طريقة الكتابة في المرحلة الراهنة من تطورنا .

ونحب ان نشير بهذه المناسبة إلى ان الدكتور محمد المجذوب قد اشتهر ، منذ ان حمل القلم ، بميزتين :

الميزة الاولى هي ميله إلى ربط النظرية بالواقع ، اي ميله

إلى البحث عن الامثلة المستقاة من الواقع من اجل توضيح النظرية ودعمها وتقديم البراهين على صحتها أو فسادها . وتلك هي الطريقة المتبعة اليوم في حقل العلوم الاجتماعية . وهي طريقة تتطلب وعياً كاملاً للاحداث المتلاحقة المتشابكة ، وإلماماً كبيراً بالتاريخ المعاصر ، وجهداً مستمراً لرصد الوقائع واختيار الصالح منها ، ومنهجية علمية موضوعية في الدرس والبحث والاستقصاء تتوخى استنباط القواعد والقوانين من الظواهر الاجتماعية .

والميزة الثانية هي شغفه بالمواضيع الطارئة المستجدة التي قلّما تحظى باهتمام الباحثين السريع . فانكبابه على دراسة الاحزاب السياسية ، والانظمة البرلمانية ، وظاهرة خطف الطائرات ، دليل واضح على رغبته الصادقة في تحليل بعض القضايا التي لم يوجّه المفكرون اليها بعد عناية كافية ، على الرغم من أهميتها وأثرها البارز في واقعنا السياسي والاجتماعي .

اننا نبدأ هذه السلسلة الجديدة معتمدين على توفيق الله وبركاته ومعاهدين القرّاء على العمل الجاد من أجل رفع مستوى البحث العلمي في بلادنا . وجلّ ما نتمناه ونعتز به هو ان يتحرّك القارىء العربي ويجعل نفسه حسيباً ورقيباً على كل ما يصدر في وطننا من ثمرات فكرية .

بيروت في أول أيار (مايو) ١٩٧٢ **الناشر**

• الأحزاب السياسية

محاضرة ألقيت في « ندوة الدراسات الانمائية »
بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

المقدمة

« اننا نعاني ازمة مصير وراءها مطامع اسرائيل من الخارج ، والاقطاعية الطائفية في الداخل .

« اننا نتخبط في ازمة نظام تنبع من استمرارنا في انتهاج ليبرالية خيالية اجتماعيا واقتصاديا ، هذه الليبرالية التي تحولت إلى قرصنة بعض الاغنياء والمتنفذين ، وضمان لامتيازات مستثمري الوضع الراهن . . .

« واننا بفعل هذه الأزمات :

— اصبحنا في وضع ينذر بالانفجار يستحيل معه على الحكام الحُكم ، وعلى الشعب التحمل .

— اضحى على الحكم ان يمارس أقسى واصعب مواجهة ، وهي مواجهة القوات الحية التي سيكون تعبيرها الاسلم والاخف حدة ، اضرابات عمالية وتمرداً طالبيا » (١) .

---

(١) من مقال للشيخ موريس الجميل ، رئيس لجنة التصميم البرلمانية ، كتبه في ملحق « النهار » في ٢٧ — ١٠ — ١٩٦٨ ، بعنوان : « انها لمتفجرة حتماً ما داموا لا يعالجونها » . راجع كذلك محاضرة الدكتور جورج ديب التي القاها في النادي الثقافي العربي ، في ١٠ — ١ — ١٩٦٩ ، بعنوان : «ماذا تبقى من الليبرالية اللبنانية بعد ٢٥ سنة من الاستقلال ؟ » .

هذا مقطع من مقال للشيخ موريس الجميل . والتمرد الطالبي الذي اشار اليه قد حدث ، بعد الغارة المشؤومة على مطار بيروت ، بشكل اضراب واعتصام .

وقبل الاضراب عقدت الرابطات الطلابية للجامعات الاربع في لبنان مؤتمراً صحافياً في كلية الحقوق بجامعة القديس يوسف تلت فيه بياناً صريحاً عنيفاً جاء في مقدمته ما يلي :

« ان الاوضاع المتردية ، والضياع الذي عاشه ويعيشه الشعب اللبناني في وطن لا يتحمل حكامه مسؤولية الدفاع عنه ، أو حتى القيام بمحاولة للدفاع ، خلقت اجواء من الشك وعدم الثقة بالقيادات على جميع مستوياتها . . . ان اوضاع البلاد لم تكن غير انعكاسات لنفسية حكم قام ويقوم على اسس فاسدة بالية بعيدة كل البعد عن متطلبات عصرنا ومجتمعنا ، ولم تكن حادثة الاعتداء على المطار الا نتيجة حتمية لهذا الواقع الاليم الذي يتطلب تغييرا جذريا وشاملا في المفاهيم . . . » (١).

وقيل في البيان ، بعد صدوره ، انه « شرعة للعمل السياسي في مرحلة ما بعد العدوان»، وانه «مطالعة النيابة العامة التي تمثلها الهيئات الطلابية في المحاكمة الشعبية والسياسية التي فتحتها فضيحة التخاذل في حادث المطار » (٢) .

وفي ٦ ــ ١ ــ ١٩٦٩ ، اجتمع ممثلو الجامعات الاربع

---

(١) راجع الصحف الصادرة في ٤-١-١٩٦٩ .

(٢) راجع مجلة « الحوادث » في ١٠ - ١- ١٩٦٩ ، ص ٦ .

بالدكتور عبد الله اليافي (رئيس الحكومة آنذاك) والشيخ بيار الجميل (وزير الداخلية في حكومته) ، وقدموا اليهما مطالب الطلاب في لبنان . وتحدث احد الطلاب عن النظام القائم في بلدنا فنعته بالفساد وقال ان الطلاب لا يثقون بالاجهزة والمؤسسات لانها بنيت على الفساد والرشوة والطائفية ، وانهم يطالبون بتبديل هذا النظام من اساسه .

ورد الدكتور اليافي على كلام الطالب بقوله : « اننا نعرف ان الوضع فاسد ، وانني معكم في كل ما تقولونه . ولكن ليس بامكاننا ان نعمل اي شيء لاصلاح هذا الوضع أو ازالته » (١).

وكان هذا الحوار المقتضب بين الحكومة الرباعية السابقة ممثلة بنصفها ، وبين شباب لبنان ، ممثلين بالطلاب الجامعيين ، حوارا أصيلا بين جيلين أخذت هوة الاحداث والتطورات تباعد بينهما :

– الجيل القديم والجيل الجديد (٢) .

– الجيل القديم الذي حكم البلاد وتحكم بمصيرها طيلة ربع

---

(١) راجع الصحف الصادرة في ٧ – ١ – ١٩٦٩ .

(٢) كثر بعد ازمة الغارة استعمال تعبير « لبنان الجديد ولبنان المهترىء العتيق المستضعف الشاعر بمركب الخوف » (راجع ما قاله كمال جنبلاط في مؤتمره الصحافي في ١٤ – ١ – ١٩٦٩) ، وتعبير « لبنان الجديد ولبنان القديم المهزوم » (راجع بيان الطلاب الجامعيين في ١٢ – ١ – ١٩٦٩) ، وتعبير «الأرز القديم والأرز الجديد » (راجع افتتاحية النهار في ١٧ – ١ – ١٩٦٩).

قرن أو يزيد ، والجيل الجديد الذي نشأ مع الاستقلال أو بعده فلم ير الا المهازل والمخازي ، ولم يسمع الا باخبار الفضائح والهزائم ، ولم يشعر الا بالقلق والحيرة .

— الجيل القديم الذي يقر (واحيانا بصفاقة) بفساد اوضاعنا ، ولكنه يتنصل من المسؤولية ، والجيل الجديد الذي يقر كذلك بالفساد ، ولكنه يحمل الجيل القديم وزر هذا الفساد الذي استفحل بسبب الاهمال والتقصير واللامبالاة والانانية .

— الجيل القديم الذي يعلن (خائفا أو نادما) عجزه عن عمل اي شيء لإصلاح الاوضاع او تغييرها ، والجيل الجديد الذي عقد العزم مخلصا (وعلى الرغم من العراقيل والمصاعب) على ان يسعى ، في بادىء الامر ، إلى تغيير الاوضاع بالطرق السلمية المشروعة ، اي بالثورة الدستورية ، حتى اذا ما احرج فأخرج عمد إلى اسلوب آخر يعبر به عن نقمته العارمة .

في عام ١٩٦٢ ، وبمناسبة عيد الاستقلال ، وجه رئيس الجمهورية السابق رسالة إلى اللبنانيين قال فيها : « منذ ولادة الاستقلال والمواطن اللبناني يتألم لكي يرى قواعد دولة حديثة ترسو في ارضه » (١) . ويبدو ان هذا المواطن لا يزال يتألم ، بل ان ألمه قد بلغ حدا جعل رئيس جمهوريته يحمل على الاخطبوط الاحتكاري في البلاد ويصرح بان فئة من الرأسماليين الاحتكاريين هي التي تشجع على انتشار الشيوعية وتجعله هو

(١) راجع الصحف الصادرة في ٢٣ – ١١ – ١٩٦٢ .

بالذات يفكر شيوعيا من جراء تصرفاتها وحصر تفكيرها بالربح دون النظر إلى مصلحة اخرى (١) .

لقد بلغت الازمة اذن أشدها ، فما العمل ؟ وما السبيل للخروج من هذه الاوضاع ؟ وهل صحيح أنه لم يعد بالامكان ترقيع نظامنا الحالي الذي « اصبح اليوم ، ولا سيما بعد بروز التحدي الاسرائيلي ، وبعد تطور المجتمع اللبناني وصعود الاجيال الشابة ، يشكل سببا رئيسيا ومباشرا في تعطيل الطاقات الحيّة ، وشل الامكانات الايجابية ، وتمييع القيم ، واجهاض كل المحاولات الخيرة لبلوغ لبنان مستوى المجابهة والتقدم»؟(٢). وهل نحن ، في الحقيقة ، ناقمون على نظامنا السياسي ام على طريقة الحكم عندنا ؟ هل نحن نرفض النظام ام اسلوب العمل بمبادىء هذا النظام ؟

ان الايمان بالانماء كوسيلة فعالة كبرى للتقدم الوطني والانساني هو الذي يوحد بين اعضاء ندوة الدراسات الانمائية . ولهذا اتخذت الندوة التوعية العامة بالانماء رسالة لها (٣) . ويرى

(١) صرح رئيس الجمهورية بذلك خلال مناقشة مشكلة الشمندر السكري في ١ – ١٢ – ١٩٦٨ . راجع « النهار » في ٢ و ٣ منه .

(٢) راجع مقال الاستاذ باسم الجسر في « الحوادث » ، في ١٠ – ١ – ١٩٦٩ .

(٣) راجع مقدمة كتاب « المفاهيم الحديثة للانماء في لبنان » ، من منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ١٩٦٦ .

كثير من المفكرين في الانماء « امل البلدان المتخلفة » (١) ، ويعتبرونه « عملية تغيير جذري في اتجاهات الانسان ومواقفه من الحياة على نحو يرتفع به حضاريا من المستوى الذي هو فيه إلى مستوى اعلى يتخذه من ثمة نقطة لانطلاق جديد » (٢) .

والانماء هو ، في الواقع ، محاولة عقلانية لتفجير القوى الخلاقة والطاقات المبدعة في كل مواطن وتوجيهها علميا من اجل توفير حياة افضل وتقدم مطرد للوطن والمواطنين . ولكن تحقيق الانماء في بلد متخلف كلبنان — وان كان البعض يصر على اعتبار لبنان بلدا يتراوح بين التخلف والتقدم (٣) — لا يمكن ان يتم إلا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل ، وتسعى بإقدام وثبات إلى انجاز التفجير المذكور . فالانماء ، باعتباره نهجا حياتيا يتناول المواطن والمجتمع ، لا يسهل تحقيقه إلا في الانظمة التقدمية التي تستهدف تعميم العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الجماهير وتحرير المواطن من الآفات الاجتماعية والاقتصادية . ولهذا فان الانظمة الاشتراكية والديموقراطية تتقبل ، أكثر من الانظمة الرأسمالية

---

(١) هذا ما قاله المفكر Gunnar Myrdal في مؤلفاته الحديثة . وهو اقتصادي سويدي مشهور بنزعته الانسانية والاشتراكية .

(٢) راجع محاضرة الدكتور عبد الرحمن اللبان عن « العوامل النفسية في الانماء » في كتاب « المفاهيم الحديثة... » المذكور ، ص ٨٨ .

(٣) تلك هي خلاصة ابحاث الكتاب السابق المذكور . اقرأ ص ٦ .

أو الدكتاتورية ، عملية الانماء وتسعى إلى تعميم فوائدها على جميع قطاعات الشعب .

وإذا كان الانماء ، كنهج حياتي ، يرتكز على اسس خمسة : انماء سياسي ، واقتصادي ، واداري ، وثقافي ، واجتماعي (١) ، فالانماء السياسي ، يأتي من حيث الاهمية والفعل ، في الطليعة . وهو يفترض ، على الاقل في الاقطار الديموقراطية ، وجود احزاب سياسية منظمة (٢) . وقيام حزب أو احزاب من هذا النوع سيساعد وطننا على التغلب على ازماته المزمنة ، كما سيساعد المواطنين على الانتقال من عهود الفوضى والارتجال والتخبط إلى عهد المجتمع السياسي المنظم .

وكل مراقب لأحوالنا السياسية يلاحظ ان لبنان كلما واجه ازمة كبرى (مثل ازمة الغارة الاسرائيلية ، أو ازمة حزيران ١٩٦٧ ، أو ازمة انترا ، أو أزمة تشكيل الوزارات ، أو أزمة عام ١٩٥٨) شعر بحاجته الماسة إلى

---

(١) راجع محاضرة الدكتور ايلي سالم في كتاب « الدولة والانماء في لبنان » ، من منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ١٩٦ .

(٢) يقول الدكتور ايلي سالم ان الانماء السياسي يفترض توافر امور اربعة : وجود حكومة ، واحزاب سياسية ، وقاعدة شعبية ، ومنظمات حكومية وغير حكومية . ونحن نرى ان وجود الاحزاب يكفي ، لانها هي التي تشكل الحكومة ، وتساعد على خلق القاعدة الشعبية ، وتقوم بمهمة ايجاد المنظمات . راجع محاضرته في كتاب « المفاهيم الحديثة ... » المذكور ، ص ٥٠ .

الاحزاب السياسية . والغريب ان رجـال السياسية عندنا لا يشعرون بمرارة غياب الاحزاب ، أو لا يفتقدون هذه الاحزاب ، أو لا يدركون معنى العمل الواعي الجاد لتكوين احزاب ، إلا عندما يصطدمون بالعقبات ، أو يفشلون في تركيب الوزارات ، أو يعجزون عن ارضاء جميع الأهواء والمصالح الفردية ، أو يتسببون في ايصال البلاد إلى شفير الهاوية. وآخر مثل يمكننا ان ندلي به ، في هذا الصدد ، هو ما قاله الدكتور اليافي قبل مغادرته الحكم . قال :

« اننا نمارس النظام الديموقراطي على غير ما تمارسه الدول الاخرى حيث توجد احزاب سياسية . فهنا يقوم الحكم على اساس تسويات . وبالطبع ينتج عن ذلك تباين في الآراء ، لأن التفكير السياسي ليس واحدا عند المسؤولين . وهذا لا يزول إلا بقيام احزاب سياسية تخوض الانتخابات على اساس برامج ، ومن يفوز بأغلبية المقاعد يتسلم الحكم » (١) .

●

ومما تقدم نستنتج ان الانماء السياسي الذي ننشده للبنان (ولأي قطر متخلف سياسيا) مرتبط إلى حد كبير بقيام نظام حزبي صحيح يكون من اهدافه توعية المواطن وتوجيهه إلى ما فيه خيره وخير وطنه . ولكن كيف يمكن ان تكون الاحزاب عامل انماء سياسي ؟ وما هو المفهوم الصحيح للنظام الحزبي الذي نقترحه ، مع كثير من الباحثين ، كحل انمائي للمعضلات

(١) النهار في ٧ – ١ – ١٩٦٩ .

السياسية التي لا نزال نعانيها منذ الاستقلال ؟

سنفصل الحديث عنه بعد استعراضنا لواقعنا الحزبي . غير اننا نستحسن ، قبل ذلك ، القاء نظرة خاطفة على وضعنا السياسي الراهن . وبذلك ينقسم بحثنا إلى ثلاثة أقسام :

– لمحة خاطفة عن الوضع السياسي الراهن في لبنان .
– الواقع الحزبي في لبنان .
– الحل الحزبي المقترح .

●

القسم الاول

لمحة عن الوضع السياسي الراهن في لبنان

نظامنا السياسي التقليدي يقوم على ثلاثة مبادىء أو ركائز : نظام برلماني ، ونظام ديموقراطي ، ودستور مكتوب . فهل تحظى هذه المبادىء عندنا بالتطبيق الصحيح ؟ وما رأي مختلف الفئات اللبنانية في كيفية تطبيقها ؟

أولاً : النظام البرلماني.

يتفق اقطاب القانون الدستوري على ان النظام البرلماني يقوم على الاسس التالية :

١ — تطبيق مبدأ فصل السلطات وتأمين استقلال كل منها .
٢ — عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسيا .
٣ — وجود مجلس للوزراء مسؤول أمام البرلمان .
٤ — تمتع رئيس الدولة بحق حل المجلس النيابي في بعض الحالات المعينة .

ودستورنا يتضمن جميع هذه الأسس . غير ان تدبيج النصوص شيء ومسألة تطبيقها شيء آخر . والواقع الذي يعرفه كل مواطن يؤكد لنا ان التطبيق يختلف كل الاختلاف عن

النصوص وروحها :

١ — فمبدأ فصل السلطات لا يطبق بالشكل المطلوب . ولا تعتبر كل سلطة مستقلة عن الاخرى ، لان معظم السلطات تتجمع غالباً في يد السلطة التنفيذية ، ولأن كبار المسؤولين انفسهم لا يزالون ، بعد ربع قرن من الاستقلال ، يشكون من « ان السياسية تدخلت وتتدخل باستمرار في سير القضاء حتى جمدته » ، ويأملون « ان يأتي اليوم الذي يصبح فيه المواطنون سواسية أمام القضاء » (١).

٢ — صحيح ان رئيس الدولة غير مسؤول سياسيا لان مسؤولية اعماله ، حسب المادة ٥٤ من الدستور ، لا تقع الا على عاتق وزرائه. ولكن جميع الدارسين لأوضاعنا الدستورية لاحظوا مع الدكتور المحامي بهيج طباره « اننا نقف — خلف واجهة من الديموقراطية البرلمانية — على شبه حكم مطلق من رئيس الدولة. غير ان هذا الحكم المطلق لا يود ان ينعت نفسه بذلك، ولا يقبل بالتالي ان يتحمل كل مسؤوليات الحكم »(٢). فرئيس الدولة عندنا ، رغم عدم مسؤوليته السياسية ، يتمتع

(١) هذا ما ذكره السيد سليمان فرنجية ، وزير العدل السابق، في رسالته إلى رئيس الجمهورية . وقد نشرتها « النهار» في ١٤ — ١١ — ١٩٦٨ .

(٢) راجع ص ٣٠٤ من رسالة الدكتوراه التي ناقشها في غرينوبل ، عام ١٩٥٤ ، بعنوان :

Les forces politiques actuelles au Liban.

بسلطة شبه مطلقة تجعل منه محور الحياة السياسية في لبنان (١) .

٣ ـ من الصعب أن نعتبر أن مجلس الوزراء عندنا مسؤول أمام المجلس النيابي عن اعماله . وذلك للأسباب التالية :

١ ـ الدستور لا يحتوي على أي تنظيم لمجلس الوزراء أو أي تنظيم لاعماله . وفي مواده بعض التناقض حول المسؤولية الجماعية والمسؤولية الفردية للوزراء (٢) .

ب ـ تشكيل الوزارات يخضع للمساومات بين الكتل والافراد ، ويخضع كذلك لمبدأ التوزيع الطائفي والاقليمي (٣) .

ج ـ عمر الوزارات قصير لا يسمح لها بتنفيذ المشاريع الحيوية .

د ـ وزاراتنا لا تحظى غالبا بثقة الشعب الكاملة (٤) .

---

(١) راجع ص٦١ من رسالة الدكتوراه التي ناقشناها في اكس، عام١٩٥٦ بعنوان : L'indépendance libanaise...

(٢) راجع المادتين ٦٦ و ٦٨ من الدستور اللبناني .

(٣) بعد تشكيل الوزارة الكرامية الاخيرة تساءل النائب بشير العثمان عن الاسباب التي حالت دون تمثيل عكار ، وتحدث النائبان علي ماضي وممدوح العبدالله عن واجب الدولة في تمثيل مناطق الحدود في الحكومة . النهار في ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٦٩ .

(٤) طالبت «الجريدة» في افتتاحيتها ، في ١٣ ـ ١ ـ ١٩٦٩ ، بحكومة اتحاد وطني ، لا ظناً منها «بأن وزارة مؤلفة من طقم السياسيين عندنا تجترح العجائب ، ولا ثقة بقدرتهم على النهوض بلبنان وتسييره على دروب العصر ، ولا اعتقاداً بأن مفهومهم للسياسة هو غير وسيلة ارتزاق ...

←

هـ ـ المجلس النيابي يبدو دائماً عاجزاً أو قاصراً عن مراقبة الحكومة ومحاسبتها على تصرفاتها . انه يتغاضى عن سيئاتها ويترك لها الحبل على الغارب . والمراسيم الاشتراعية اكبر دليل على ذلك .

٤ ـ تاريخنا النيابي يثبت لنا ان مجالسنا النيابية كانت دوماً ضعيفة لأنها :

أ ـ تنتخب بطريقة غير ديموقراطية تخضع لمبدأ التوازن الطائفي وسيطرة المال (١) .

بل حرصاً ، مظهرياً على الأقل ، على الوحدة الوطنية .. ذلك التركيب الكياني الذي يزعج اسرائيل الى حد بعيد » .

وفي ١٢ ـ ١ ـ ١٩٦٩ ، اذاع ممثلو الجامعات بياناً عبروا فيه عن نقمتهم على طريقة تشكيل الوزارات فقالوا: « والحاكمون يلجأون اليوم الى اسلوب تقليدي في مواجهة حركات التغيير ، وذلك بتوحيد صفوفهم والزعم ان وجود الطائفيين في الحكومة يعني تأمين مصالح الشعب . وهم يعيدون اليوم الى الحكم رئيس حكومة ٥ حزيران وكأنه افضل من رئيس حكومة ٢٨ كانون الأول...» (الجريدة في ١٣ ـ ١ ـ ١٩٦٩) .

(١) قال الدكتور عبدالله اليافي (وكان آنذاك رئيسا للوزارة) : « ان من يملك مالا ولا يملك قوة انتخابية قد يصبح نائباً .. » . وتحدث عن الروابط بين المرشحين للنيابة فقال : « لا تربط بينهم اية رابطة سياسية او فكرية او اقتصادية . انهم اشبه بركاب الاوتوبيس الذين يقطعون تذكرة الى البرلمان، وعندما يصلون اليه يتجه كل راكب الى بيته . كلهم ركاب اوتوبيس ، لا قاسم مشترك سياسي بينهم ، بل هناك تنافر وتناقض في الآراء يعرقل في اكثر الأحيان الأعمال الانتاجية للبلاد . والخلاصة ان السياسة ، في وضعها الحالي

←

ب ــ تمثل مصالح فئات معينة لا مصالح الشعب .

ج ــ لم تظهر الجرأة ولم تأخذ زمام المبادرة في الملمات والازمات التي اجتاحت البلاد .

د ــ لم تقم بأعمال تذكر في حقل اصلاح الانظمة القائمة وتطويرها .

ولهذا طالب الشيخ بيار الجميل بتكوين لجنة طائفية دائمة يناط بها حل معظم القضايا الوطنية ، مما يؤدي إلى الاستغناء عن البرلمان (١) .

ولهذا طالب الشيخ موريس الجميل بالغاء الاقتراع العام واختيار النواب بالقرعة (٢) .

ولهذا طالب النائب الدكتور سليم حيدر (وان يكن مازحا) لدى مناقشة قانون العفو باطلاق سراح المساجين وملء السجون بالنواب .

والخلاصة ان اللافعالية البرلمانية ظاهرة عالمية ، على حد قول الشيخ موريس الجميل ، « اذ ان النظام البرلماني يعيش أزمته في كل مكان . وهذه الأزمة ناجمة عن التغييرات العلمية

في لبنان ، هي سياسة رفقة اوتوبيس الى المجلس النيابي او الى مجلس الوزراء ... وحسبنا الله ونعم الوكيل » (لسان الحال في ٣١ – ٥ – ١٩٦٦) .

(١) الأوريان في ٣١ – ٤ – ١٩٥٣ .

(٢) راجع محاضرته في « الندوة اللبنانية » ، عام ١٩٥٢ ، عدد ١١ – ١٢ – ، ص ٢٣٦ .

المتسارعة بفضل التكنولوجيا وعن تداخل القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتشعبها . فالبرلمانية التقليدية ، كما لم تزل تمارس عندنا اليوم ، نظام حكم تناسب مع أوضاع القرن التاسع عشر ، فلا يصح في ظروف القرن العشرين ومعطياته . ولا سبيل إلى انقاذه الا بتطوير اساليب العمل البرلماني لتستوعب التطور التكنولوجي والاجتماعي ، والا فانهياره محتم . والانهيار يخلق فراغاً لا يملأه عادة إلا حزب توتاليتاري أو نظام عسكري . فنحن اليوم في لبنان نواجه واحدا من امرين : فإما تحديث البرلمانية ،واما الوقوع في الدكتاتورية الحزبية أو العسكرية » (١).

ثانياً : النظام الديموقراطي

الديموقراطية ، بمفهومها الحديث المتكامل ، تقوم اليوم على مرتكزات أو مزايا أساسية واضحة ، أهمها :

١ ــ سيادة الشعب كمصدر وحيد للسلطة .

٢ ــ المساواة التامة بين المواطنين دون ادنى تفريق بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو الثروة .

٣ ــ صيانة الحريات الاصيلة ، وفي مقدمتها حرية الفكر والتعبير والعقيدة والاجتماع والنشر .

٤ ــ تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية . . .

ومن الملاحظ ان الدول التي تعيش الديموقراطية الصحيحة

---

(١) ملحق النهار في ٢٧ – ١٠ – ١٩٦٨ ، ص ٣ .

تعتبر من احسن الاقطار تنظيما ، ويعتبر ابناؤها من اشد الناس احتراما للقانون وخضوعا له ، كما تعتبر شعوبها من اسعد الشعوب واكثرها استقرارا ورفاهية وطمأنينة .

وما دامت الديمقراطية تتمتع بكل هذه الحسنات ، وما دام بلدنا قد تبنى النظام الديموقراطي ، فلماذا لم يوفق نظام الحكم عندنا ؟ ولماذا تعثر في سيره منذ الاستقلال ؟

ان السبب يكمن في جمود هذا النظام ، في شلل فعاليته وحيويته ، في عدم تطويره وتجديده ، في عدم تجاوبه مع التيارات والتحولات الحديثة التي تغمر العالم اليوم .

ان السبب لا يعود إلى النظام نفسه بقدر ما يعود إلى « وجود عناصر لاديموقراطية في صلب نظامنا . فالداء ليس في ديموقراطية النظام ، وانما هو في العيوب اللاديموقراطية التي تشوبه . . . ان الخلل في نظامنا مرده إلى العناصر اللاديموقراطية ، لا إلى ما يعلنه من مبادىء ديموقراطية » (١).

وعندما طالب طلاب الجامعات بوجوب تغيير الاوضاع الفاسدة التي كانت السبب في حدوث الغارة ، اتهموا بالعمل على تغيير النظام القائم ، فاوضحوا ان ما يفهمونه بتغيير النظام « ليس ازالة الديموقراطية البرلمانية والحريات العمومية ، بل

(١) راجع ص ٣٦ و ٤٤ من محاضرة الاستاذ عبدالله لحود ، في مجلة « الثقافة العربية » ، عدد ايلول ١٩٦٤ .

الانقسامات الطائفية والطبقية والامتيازات الاجنبية » (١) .

والخلاصة ان نظامنا الديموقراطي فاسد « لا لأنه ديموقراطي ، وانما لانه ليس ديموقراطيا . . . ان البديل عن النظام الديموقراطي المهترىء والسطحي هو نظام ديموقراطي تقدمي حي وعميق الجذور في التراب وفي العقل . . . ان الثورة على هذا النظام ينبغي ان تطيح بما يعوق الحرية والعدالة فيه لا ان تطيح بالحرية والعدالة اللتين لا وجود لهما من دون ديموقراطية . . . » (٢) .

ثالثاً : الدستور المكتوب

لدينا دستور مكتوب سنحتفل بعد سنوات بمرور نصف قرن على صدوره (٣) . ودستورنا ليس من صنع ايدينا ، وليس ثمرة تفكير عميق ، أو زبدة مناقشات طويلة ، أو حصيلة تضارب في الآراء والميول . ويكفينا ان نطلع على ما كتبه ، في هذا الموضوع ، أحد الفرنسيين الذين شغلوا مناصب رفيعة

(١) النهار والجريدة في ١٣ – ١ – ١٩٩٦ . وقال الطلاب في بيانهم كذلك : « ان هذا المحتوى الفاسد للنظام اللبناني هو هدف النقمة الطلابية التي هي ، في الحقيقة ، رمز لنقمة الشعب كله . والخطر على الديموقراطية البرلمانية وعلى الانتخابات النيابية انما هو من جانب هؤلاء الحكام الذين يشوهونها ويضعفونها ويتآمرون عليها بنوع تصرفاتهم ومواقفهم ودعواتهم المجرمة لتمزيق الشعب وشق صفوفه » .

(٢) راجع مقال الاستاذ انسي الحاج في ملحق النهار ، في ١٩ – ١ – ١٩٦٩ .

(٣) صدر دستورنا عام ١٩٢٦ .

في المفوضية السامية حتى نتأكد من استهتار الذين كلفوا وضعه (١) .

ومع ان فرنسا (ومعظم دول العالم) قد بدلت ، منذ الحرب العالمية الثانية ، دساتيرها اكثر من مرة ، فلا نزال نحن نتمسك بما وضع لنا منذ السنوات الاولى لعهد الانتداب .

ومع ان احد رؤساء الجمهورية السابقين قد نبه ، منذ عام ١٩٤٦ ، إلى اهمية المسألة الدستورية ، واعتبرها قضية المصير اللبناني ، وطالب بتكييف نظامنا السياسي مع الاوضاع الجديدة التي عرفها العالم بعد الحرب (٢) ، فان المسؤولين لم يبدوا أي اهتمام بذلك ، فبقي دستورنا متخلفا أو عاجزا عن مسايرة كل التحولات العقائدية العميقة ، وكل النظريات الحديثة في حقول الاقتصاد والاجتماع والثقافة ، وكل التطبيقات الجديدة لحقوق الانسان وواجباته وحقوق الدولة وواجباتها وكل المفاهيم العصرية للديموقراطية الاجتماعية او الاشتراكية (٣) .

لقد تغيرت المفاهيم من حولنا ونحن لا نزال نمارس الحكم بعقلية القرن الماضي أو ما قبله . ان نظرية السيادة مثلا قد طرأ

(١) راجع ص ١٣٣ من كتاب :
A. Fabre-Luce : Deuil au Levant, Paris 1950

(٢) راجع محاضرة الرئيس الفرد نقاش في محاضرات « الندوة » عام ١٩٤٧ ، عدد ٢ .

(٣) راجع مقالنا عن « الاشتراكية والدستور اللبناني » في مجلة العلوم ، عدد كانون الثاني ١٩٦٠ ، ص ٢٣ .

عليها تحول كبير بعد ظهور المنظمات الدولية والاقليمية . ان نظرية فصل السلطات قد تغيرت بعد ظهور احزاب حاكمة تمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتغير كذلك دور الدولة في المجتمع فتضخمت واجباتها واتسعت مهماتها . واصبح لنظرية الضمانات الاجتماعية اهمية كبرى (١) .

ان دستورنا يكتفي ، بالنسبة إلى بعض الحقوق الفردية التقليدية ، باعلان هذه الحقوق دون ان يشير إلى الوسائل الفعالة الكفيلة بتحقيقها وحمايتها .

انه يعلن مثلا ، في المادة العاشرة ، مبدأ حرية التعليم ، ولكن هذه الحرية لم تعد تنسجم مع أوضاعنا الحاضرة : مع انتشار التعليم ، وازدياد عدد المدارس الرسمية ، وقيام الجامعة اللبنانية ، واعتبار التعليم حقاً من حقوق الانسان (٢) . وبالاضافة إلى ذلك فالتعليم عندنا كان ولا يزال منذ الانتداب في خطر (٣) . ولا يزال المسؤولون عن التربية والتعليم ينعون

(١) راجع مقال الاستاذ محمد حسنين هيكل عن « المجتمع المفتوح » ، في الاهرام في ١٨ - ١٠ - ١٩٦٨ .

(٢) راجع مثلا المادة ٢٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على حقوق كل شخص في التعليم وعلى وجوب كون التعليم الابتدائي على الأقل الزامياً ومجانياً .

(٣) راجع محاضرة الدكتور سليم حيدر عن « التعليم في خطر » ، في « الندوة » ، عام ١٩٥٤ ، عدد ٤ .

الينا فساد مناهجنا وتخلفها ويطالبون بتطويرها وتحديثها (١) .

ودستورنا يعلن كذلك ، في المادة ٧ ، مبدأ مساواة اللبنانيين امام القانون ، كما يعلن ، في المادة ١٢ ، حق كل لبناني في تولي الوظائف العامة حسب الاستحقاق والجدارة . ولكن هذه المساواة ستبقى مساواة شكلية طالما بقينا نعمل بنظام الاحوال الشخصية (٢) ، ونعتمد الطائفية في التوظيف والانتخاب (٣) .

والخلاصة ان امارات الهرم والعجز باتت بادية على وجه دستورنا ، فالنظريات والمبادىء التي يتضمنها اصبحت قديمة بالية لا تصلح لهذا العصر . انها بحاجة إلى تجديد أو تغيير .

رابعا : آراء مختلف القطاعات أو الفئات اللبنانية في أوضاعنا العامـــة .

١ ــ ما رأي رجال الحكم في هذه الأوضاع ؟

المجال لا يتسع لاستعراض آراء جميع السياسيين ، أو

---

(١) اقرأ كلمة الدكتور جوزف زعرور ، المدير العام للتربية ، في مؤتمر تعليم العلوم في لبنان . نشرت في ملحق النهار في ١٥ - ١ - ١٩٦٩ . ويحلو لنا هنا ان نذكر بصيحة الفيلسوف الالماني فيختة ، بعد هزيمة بلاده امام جحافل نابليون عام ١٨٠٦ في معركة Iéna لقد قال : « لقد فقدنا كل شيء ولم يبق لنا الا التعليم » .

(٢) راجع مقال الاستاذ عبدالله لحود حول « مشكلة الاحوال الشخصية والوحدة الوطنية في لبنان »، في مجلة « الثقافة العربية »، عدد نيسان ١٩٦٤ .

(٣) راجع مقال الاستاذ عبدالله لحود حول « مجاوزة المرتكزات الراهنة في لبنان » ، في نفس المجلة عدد ايلول ١٩٦٤ .

الحاكمين ، أو من سبق لهم أن حكموا . سنكتفي بآراء بعضهم . وهذا البعض الذي اخترناه ليس يساريا ولا يمكن ان يتهم باليسارية .

ــ قال المرحوم **سامي الصلح** :

« المجلس الجديد لن يعيش لانه قام عــلى الرشوة والاحتيال . . . الاصوات تباع بالمزاد العلني . الانتخاب فاسد والنواب الجدد لا يمثلون هذا الشعب » (١) .

قد يقال أن «أبا الفقير» كان حينئذ ناقما لسقوطه في انتخابات عام ١٩٦٨ ، ولكنه كان قد أدلى ، عام ١٩٥٦ ، بتصريح اعنف . قال : « والذي اراه بحكم ممارستي مهنة رئاسة الوزارة ان النظام البرلماني الحاضر والمنسوخ عن النظام البرلماني الفرنسي هو نظام فاسد مفسد لا يتلاءم مع مصلحة البلد » (٢) .

ــ واعترف الدكتور **عبد الله اليافي** ، كما ذكرنا ، بفساد الوضع واستحالة اصلاحه .

ــ وحمل السيد **صائب سلام** مؤخرا على الذين « جعلوا من رئاسة الوزارة وظيفة لا شأن لها » . ووصف العهد الحاضر بأنه « عهد غير طبيعي » ، لا مرتكز له ولا جذور ولا لون . وقال بان « الحكم غائب . حاضر لأمور وامور ، ولكنه لمسؤوليات الحكم غائب » (٣) .

---

(١) ملحق النهار في ٣١ - ٣ - ١٩٦٨ ، ص ٤ - ٥ .

(٢) الجريدة في ٢٣ - ٨ - ١٩٥٦ .

(٣) راجع خطابه في حفلة الافطار في ١٥ - ١٢ - ١٩٦٨ .

— وقال الشيخ **موريس الجميل** بان البلاد تعيش اليوم مركب أزمات تداخلت وتساندت للانتقال من مرحلة استمرار الازمة إلى مرحلة انفجار الأزمة . ومضامين هذه الازمات تتجلى في ازمة الدولة وازمة النظام وازمة المؤسسات .

ووصف تاريخ الحكم في لبنان بأنه « تاريخ احتيالات سياسية نابعة عن روح عثمانية وبهلوانيات تفكيرية على غرار ما ابتليت به الجمهورية الفرنسية الثالثة » (١) .

واشار في تصريح حديث له إلى « غياب الدولة عن كل ما يمت بصلة إلى مواضيع الدولة والعصر » واعتبر ان الدولة تعمل « في النطاق البدائي المفلس » (٢) .

— وقال الشيخ **بيار الجميل** :

« الشكوى سائدة في جميع المحافل من الرشوة والفساد والاحتيال واساليب الغش والخداع . واثر هذه المفاسد لا ينعكس فقط على اشخاص اصحابها ، بل يتعداها إلى الشؤون العامة والاقتصادية والمالية ، مما يبعث في الناس ذعرا وحذرا دائمين». واضاف : « ان الشعب يشعر بان الديموقراطية معطلة لان الحكم لا يمثل ارادة الشعب . . . » (٣) .

---

(١) ملحق النهار في ٢٧ — ١٠ — ١٩٦٨ .

(٢) العمل في ١٦ — ١ — ١٩٦٩ .

(٣) اقرأ كلمته في المؤتمر الحادي عشر للكتائب . نشرته النهار في ٢١ — ٩ — ١٩٦٨ .

٢ — وما رأي رجال الفكر والفئات الجامعية والعمالية (غير اليسارية ، وغير المتهمة باليسارية) في اوضاعنا ؟

رأيهم معروف . ويكفينا ، على سبيل المثال ، وحتى نتأكد من النقمة التي تختلج في نفوسهم ، ان نطلع على ما يلي :

— سلسلة المحاضرات التي تلقى في « الندوة اللبنانية » ، وخصوصا تلك السلسلة التي القيت عام ١٩٦٥ من اجل معالجة مشاكل لبنان الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

— سلسلة المؤتمرات التي عقدتها ندوة الدراسات الانمائية منذ عام ١٩٦٤ حول :

* المفاهيم الحديثة للانماء في لبنان .
* الدولة والانماء في لبنان .
* الموارد المالية والانماء في لبنان .
* الانماء والتصنيع في لبنان .
* الاستراتيجية السياسية لانماء لبنان .

— مختلف البيانات التي اذاعتها مؤخرا الفئات الطلابية على مختلف اتجاهاتها السياسية ، وطالبت فيها بالتغيير الجذري ورفض العقلية التي تستغل كل قضية حق ورفض كل محاولة ترقيع عقيمة (١) .

— مختلف البيانات التي تذيعها النقابات العمالية بمناسبة

---

(١) اقرأ البيان الذي تلاه الطالب اسعد بولس المكاري في دار نقابة المحررين باسم التجمع الطلابي في الشمال (النهار في ٧ — ١٢ — ١٩٦٨) .

ذكرى الاستقلال او ذكرى عيد العمال .

— البيانات التي اذاعها اساتذة الجامعات بعد حادثة الغارة .

— الشهادات التي يدلي بها اهل الفكر والعلم والفن لبعض الصحف والمجلات . ومن احدثها :

* استطلاع ملحق النهار في كانون الاول ١٩٦٨ حول « أزمة لبنان والثورة » .

* ندوة « النهار السنوي » لهذا العام حول « هل يتغير لبنان بعد ربع قرن » ؟

* ندوة « الاسبوع العربي » في ٤ — ١١ — ١٩٦٨ حول الازمة السياسية التي اثارتها استقالة رئيس الجمهورية .

— البحوث العلمية التي ينشرها بعض الاختصاصيين حول امراضنا . وآخر ما ظهر في هذا الميدان كتاب القاضي الاستاذ عبده عويدات بعنوان « بعض امراض الدولة في لبنان وطرق علاجها » . وفيه يعترف بان « الحالة المتردية المتفاقمة التي بلغها نظام الحكم في لبنان لن ينفع في علاجها غير الحلول الجذرية الحاسمة » (١) .

٣ — واخيراً ما رأي الصحافة في أوضاعنا ؟

يظهر رأيها بوضوح في الملمات والازمات . وقد اخترنا الفترات الحرجة الاخيرة التي مر بها لبنان لنعرض باقتضاب رأي بعض الصحف (غير اليسارية ،وغير المتهمة باليسارية) في أوضاعنا .

(١) راجع مقدمة الكتاب .

عند استقالة حكومة اليافي في تشرين الاول ١٩٦٨ ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسته :

— لعنت الصحافة « المدرسة العتيقة ، مدرسة الاقطاع السياسي واستغلال مصالح الامة . . . » ، وطالبت « باخراج الفرّيسيين من الهيكل قبل ان يهدموه عليهم وعلى الشعب » (١) .

— واعلنت أننا « شبعنا وسئمنا ومللنا . . . شبعنا التردد ، وسئمنا التريث ، ومللنا التطلع » (٢) .

— واعتبرت اننا « نعوم في الوحل منذ أن أصبح رجال المصارف عندنا محتالين يداوون قرحاتهم الوهمية في المستشفيات » . (٣)

وبعد نجاح المساومات التي رافقت تشكيل حكومة اليافي الرباعية ، اعلنت الصحافة باسم الجميع اننا « قرفنا واصبحت الحاجة تدعونا إلى ايجاد اشخاص يختلفون من أجل لبنان وليس من اجل الكرسي التي اصبحت رمزا مشبوها لاشياء تتم في الخفاء » (٤) .

وبعد الغارة على المطار وصفت الصحافة لبنان بأنه « بيت بلا سقف » (٥) ، واعتبرت ان « الطوفان لن يكون بعد الآن

(١) افتتاحية الجريدة في ١٨ — ١٠ — ١٩٦٨ .
(٢) افتتاحية النهار في ١٨ — ١٠ — ١٩٦٨ .
(٣) افتتاحية لوجور في ١٨ — ١٠ — ١٩٦٨ .
(٤) راجع مقال الاستاذ روبير غانم في ملحق الانوار في ٢٠ — ١٠ — ١٩٦٨ .
(٥) افتتاحية النهار في ٣٠ — ١٢ — ١٩٦٨ .

مفاجأة . . . واننا نعيش تحت حكم الغباء والجبن ، سائبين في دولة سائبة ، مغشوشين بكل شيء » (١) .

وقبل ان يلفظ العام المنصرم أنفاسه ودعته جريدة « العمل » متمنية للمسؤولين عندنا ما تمناه حكيم ابن المقفع لمن لا يملك علما ولا عقلا ولا صدق لسان ولا سكوتا طويلا (٢) .

●

والخلاصة ان نظامنا الديموقراطي البرلماني الدستوري نظام لا غبار عليه ، ولكنه مشوه ممسوخ بحكم واقعنا الفاسد . ان هنالك هوة سحيقة بين مبادئنا الديموقراطية والبرلمانية وواقعنا السياسي . وهذه الهوة أخذت تتسع منذ الاستقلال إلى ان اصبحت فجوة

---

(١) افتتاحية النهار في ٦ – ١ – ١٩٦٩ .

(٢) راجع زاوية « ابيض واسود » في الجريدة المذكورة في ٣١ – ١٢ – ١٩٦٨ . والقصة تقول ان ابن المقفع روى انه قيل لحكيم : ما افضل ما يرزقه المرء ؟

قال : علم
قيل : فان لم يكن ؟
قال : عقل .
قيل : فان لم يكن ؟
قال : صدق اللسان .
قيل : فان حرمه ؟
قال : سكوت طويل .
قيل : فان لم يكن ؟
قال : موت عاجل يريح العباد منه والبلاد ! !

تفصل بين جيلين . والتطبيق الخاطىء المغرض لمبادئنا ولّد لدى المواطنين نقمة على اساليب الحكم عندما تحولت مع الايام إلى يأس من امكانية اصلاح النظام .

واذا كنا نؤمن بصلاحية النظام الديموقراطي للحياة ونتمنى ان نعيش في دولة ديموقراطية ، فكيف يمكننا – واوضاعنا على ما هي عليه – تحقيق التغيير المنشود ؟

اننا نستصعب عملية التغيير والتطوير دون قيام احزاب منظمة في بلادنا تأخذ على عاتقها مهمة التوعية والتنوير والتعبئة التي اهملتها الدولة (١) . لقد كان التنظيم الحزبي الوطني الشامل « الغائب الكبير » في احتفالات العيد الماضي للاستقلال (٢) .

وهنا نصل إلى القسم الثاني من بحثنا لنستعرض احوال واقعنا الحزبي .

---

(١) راجع مقالنا عن « ازمة النظام البرلماني في العالم وأثرها في لبنان » ، في مجلة العلوم ، عدد شباط ١٩٦٠ ، ص ١٣ .

(٢) اقرأ مقال الاستاذ ميشال أبو جودة بعنوان « الغائب الكبير » ، في النهار في ٢٩ – ١١ – ١٩٦٨ .

القسم الثاني

الوضع الحزبي في لبنان

لقد ولدت الاحزاب السياسية ، من الوجهة التاريخية ، عندما ابتدأت الجماهير الشعبية تعي ذاتها وتمتزج بالحياة العامة بصورة حقيقية (١) . و « الدافع على تكوين الاحزاب السياسية في الأنظمة الديموقراطية الحديثة يرجع إلى احساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة » (٢) .

وتعريف الحزب أمر يختلف باختلاف الزمان والمكان (٣) . والاستاذ دوفرجيه يركز ، في دراسته عن الاحزاب ، على ناحية التنظيم ، ويرى ان الاحزاب الحالية تعرف بطبيعة تنظيمها

(١) راجع ص ٤٦٦ من كتاب :
M. Duverger : Les partis politiques, Paris, 1964

(٢) اقرأ مقال « النظرية العامة للاحزاب السياسية » ، للدكتور محمود خيري عيسى ، في المجلة المصرية للعلوم السياسية ، عدد اكتوبر ١٩٦٢ – ص ٨٦ .

(٣) راجع ص ٤٢٤ من كتاب :
G. Burdeau: Traité de science politique, Paris, 1949

اكثر مما تعرف ببرنامجها أو طبقة اعضائها (١) . والحقيقة ان للتنظيم أهمية كبرى قد تفوق اهمية العناصر الاخرى . ويؤكد البعض ان قوة التنظيم تولد قوة الحزب ، وليس برنامج الحزب الا أمرا ثانويا (٢) .

ويعتبر الحزب اليوم اداة تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية ، كما يعتبر تنظيما دائما لجماعة من الناس ، تمثل قسماً من الرأي العام ، يقوم من أجل تنفيذ برنامج سياسي واجتماعي معين عن طريق الوصول إلى الحكم (٣) .

وجميع الباحثين يؤكدون ان وجود الاحزاب ضرورة تقضي بها طبيعة الانظمة الديموقراطية النيابية (٤) . فالاحزاب ، كما قال الفقيه النمساوي كلسن ، هي عماد الديموقراطية ،

(١) راجع ص ١٠ من مقدمة كتاب M. Duverger .

(٢) راجع ص ٤٤٨ من كتاب :
Carl Friedrich : La Démocratie Constitutionnelle. Paris, 1958.

(٣) راجع ص ٤٥٠ من كتاب :
P. Wigny : Droit constitutionnel, Bruxelles, 1952.

(٤) راجع بهذا الصدد الدراسات المسهبة التي كتبها الدكتور عبد الحميد متولي في كتبه :
– الوسيط في القانون الدستوري
– الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية .
– ازمة الانظمة الديموقراطية .

والعداء للاحزاب يخفي عداء للديموقراطية نفسها (١) .

ولكن ما السر في تلك الضرورة ؟ او ما هي وظيفة الاحزاب؟ يمكننا تلخيص ذلك بالامور التالية :

١ — الاحزاب هي وسائل فعالة تسمح للفرد بالمشاركة في الشؤون العامة أو بممارسة التأثير والضغط على القائمين بتلك الشؤون .

٢ — الاحزاب تدخل النظام إلى الجماعات وتدخل التنظيم إلى افكارها ومبادئها واساليب عملها .

٣ — الاحزاب تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية واجتماعية لدى الافراد ، وبالتالي تكوين ارادة عامة أو رأي عام لديهم .

٤ — ولأن الاحزاب تدخل النظام فتقضي على الفردية ، وتدخل التنظيم فتقضي على الفوضى والفراغ السياسي ، فانها تساعد على التعرف إلى مدى القوة أو القوى الموجودة في المجتمع .

٥ — الاحزاب تضع للنظريات أو الاهداف السياسية والاجتماعية التي تنادي بها اسلوب عمل يخرجها من مجرد الفكرة إلى حيز التطبيق .

٦ — الاحزاب تقوم بوظائف فنية في داخل الاجهزة

(١) نقلا عن كتاب الوسيط في القانون الدستوري ، للدكتور عبد الحميد متولي . الاسكندرية ١٩٥٦ . ص ١٨٨ .

الحكومية وخارجها . ففي الخارج ينشىء الحزب فئة متجانسة ومراكز دراسية ويحافظ على حيوية الفكرة السياسية . وفي داخل المؤسسات الدستورية يعمل الحزب بواسطة الكتل البرلمانية .

٧ — الاحزاب عامل من اهم عوامل النشاط في الحياة السياسية والبرلمانية . ووجودها يساعد على تحديد المسؤولية بالنسبة إلى تصرفات الحاكمين .

٨ — ان وجود حزب معارض للحكومة يحول دون استبدادها وتكتّل المتذمرين والناقمين في جبهة موحدة ضدها . فبانعدام الاحزاب لا يجد الناقمون خيارا إلا بين امرين : الطاعة أو الثورة .

٩ — ان وجود احزاب منظمة من شأنه ان يجعل البرلمانات بمنأى عن تأثير الانفجارات العاطفية الشعبية المؤقتة .

١٠ — ان وجود الاحزاب التي تعمل على صعيد وطني شامل يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية والتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة .

وبالاضافة إلى ذلك فالانضواء إلى الاحزاب هو ، في حد ذاته ، اكتمال اجتماعي واجب لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع . ان الانضمام إلى جماعة تنادي بفكرة او عقيدة نؤمن بها هو التزام واع بخط من التفكير المسؤول . فاذا كانت الحرية مسؤولية ، فالمسؤولية هي بدورها التزام وانضواء (١).

●

(١) راجع محاضرة الاستاذ جوزف مغيزل ، في « الثقافة العربية » ، عدد أيار ١٩٦٤ ، ص ٥٣ .

والآن ما هو الوضع الحزبي في بلادنا ؟

يقول مؤلفا كتاب **النازحون : اقتلاع ونفي** « ان الروابط الوحيدة الفاعلة في المجتمع العربي هي الروابط العائلية » ، ويسجلان ان من بين الاسباب غير المباشرة التي حدت الفلسطينيين إلى النزوح « فقدان الروابط الاجتماعية ضمن مؤسسات ومنظمات واحزاب » (١) .

وإذا كنا ، نحن اللبنانيين ، لم ننزح بعد (ولن ننزح بفضل الروح الجديدة التي تجلت مؤخرا في شبابنا) فان الاستمرار في فقدان الروابط الاجتماعية ضمن احزاب نضالية منظمة كفيل بان يذيقنا ما ذاقه غيرنا ، او على الاقل ان يزيد من تدهور اوضاعنا .

ان التكتلات او التجمعات التي تحمل اسم الاحزاب السياسية عندنا كثيرة . ولا يمكن التعرف إلى التجمعات التي تمارس العمل السياسي الا بالرجوع إلى ملفاتها الخاصة في وزارة الداخلية . وسبب الصعوبة ان تلك الوزارة تجمع في سجل واحد جميع الجمعيات والحركات والمنظمات والاحزاب المرخص لها . وعددها اليوم يفوق الثلاثة آلاف .

والاحزاب السياسية في لبنان لم تحظ حتى الآن باهتمام الباحثين ولم تكرس لها دراسات علمية تحليلية موضوعية . وليس

---

(١) المؤلفان هما الدكتوران : حليم بركات وبيتر ضود . والكتاب من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٨ . راجع ص ٤٥ .

هناك إلا دراسات بسيطة . واغلبها ظهر منذ عدة سنوات (١) . ولعل احدث ما نشر حول الموضوع كتاب بالانجليزية بعنوان « الاحزاب السياسية في لبنان » ، لمؤلفه السيد ميخائيل سليمان . وقد نشر عام ١٩٦٧ في الولايات المتحدة . ونشير إلى ان النادي الثقافي العربي ينظم الآن سلسلة محاضرات عن الاحزاب والقوى السياسية في لبنان .

وبسبب ضيق المجال والوقت سنكتفي بالقاء نظرة على نشأة احزابنا ودورها في الحياة السياسية . وسنقول كلمة في تصنيفها واسباب فشلها .

أولاً : لمحة عن نشأة أحزابنا

لم يعرف بلدنا ، في عهد الانتداب ، الا الحزب الشيوعي والحزب القومي السوري ، ومنظمة النجادة ، ومنظمة الكتائب. والمعروف ان سلطات الانتداب كانت تحرم كل نشاط سياسي رغم ان دستورنا ينص على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات . واذا كانت قد تساهلت وسمحت للحزب القومي بممارسة بعض النشاط ، فانها ما لبثت ان ندمت على ذلك ولاحقت زعماءه واصدرت قرارا بمنع نشاطه عام ١٩٣٧ . ولكي تصرف المواطنين عن المطالبة بالاستقلال والاهتمام بالقضايا الاجتماعية

---

(١) راجع رسالة الدكتوراه لبهيج طباره ، ورسالتنا ، وكتاب « الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩ » لتوفيق المقدسي ولوسيان جورج ، من منشورات الجريدة والأوريان .

عمدت إلى خلق تكتلات طائفية كان هدفها الاوحد اثارة الاحقاد والانقسام بين الطوائف (١) . ومن هذه التكتلات (التي كانت تطلق على نفسها زوراً اسم احزاب) حزب الوحدة الوطنية (٢) .

وبعد الاستقلال عادت الاحزاب المذكورة إلى العمل بصفة مشروعة وباسماء جديدة . فالحزب القومي السوري اصبح يُعرف بالحزب القومي الاجتماعي . والكتائب التي نشأت « كمدرسة مدنية واخلاقية » اصبحت حزبا . وهذا ما فعلته النجادة التي كانت حركة انبثقت عن الكشاف المسلم .

ثم ظهرت احزاب كثيرة لم يعش منها الا القليل . وتميزت فترة الخمسينات بظهور احزاب قومية واشتراكية لها فروع في معظم الدول العربية .

ثانياً : تصنيف أحزابنا

احزابنا تنتمي إلى كل الاتجاهات والميول والانواع والالوان التي عرفها العالم ، قديما وحديثا . فلدينا أحزاب :

— مشروعة ، وممنوعة .

— يمينية ويسارية .

---

(١) اقرأ ما كتبه اميل البستاني في محاضرات الندوة ، عام ١٩٥٣ ، عدد ٩ .

(٢) راجع كتاب الاستاذ منير تقي الدين : ولادة استقلال . دار العلم للملايين ، ١٩٥٣ ، ص ٢٣ .

— يمينية متطرفة أو معتدلة ، ويسارية متطرفة او معتدلة .

— عالمية منفتحة ، ووطنية منكمشة .

— اقليمية واعية ، واقليمية متزمتة .

— طائفية ، وعلمانية .

— طائفية لا تعترف بواقعها ، وعلمانية تكتفي برفع شعاراتها .

— مدنية ، وشبه عسكرية . . .

واذا أجرينا مقارنة عجلى بين الاحزاب المشروعة أو المعترف بها والاحزاب الممنوعة أو غير المرخص بها ، خرجنا بالمفارقات التالية :

١ — ان الاحزاب الممنوعة (والمعروفة بنشاطها) اقرب إلى المفهوم الحزبي التنظيمي من معظم الاحزاب المشروعة . انها احسن تنظيما وانتظاما منها .

٢ — ان لهذه الاحزاب عقائد سياسية واجتماعية تفتقر اليها، أو لا تملك مثلها الاحزاب المشروعة (وان كانت هذه العقائد موضع جدل او رفض) .

٣ — ان لهذه الاحزاب انصارا ملتزمين اكثر مما للاحزاب الاخرى .

٤ — انها تمثل قطاعات من الرأي العام اكثر من الاخرى .

٥ — انها علمانية تنبذ الطائفية وتحاول ان تبرهن على ذلك بمختلف الوسائل ، في حين ان فئة من الاحزاب المشروعة

تعتبر طائفية او مدموغة ، في نظر الرأي العام ، بالطائفية .

٦ – انها منفتحة على الخارج ، متقبلة للتطور ، متفاعلة مع الفكر الحديث ، مستعدة للتجدد ، اكثر من الاحزاب الاخرى.

ثالثاً : دور أحزبنا في الحياة السياسية

يؤلمنا ان نستنتج ان دورها ضعيف . وجميع من اتيح لهم دراسة هذا الدور خرجوا بنفس النتيجة . ان احزابنا لم تترك آثارا بارزة في حياتنا السياسية وفي تطورنا الاجتماعي . بل ان البعض يجزم بان « الصفة التي تلازم نظامنا الحزبي اليوم هي في الغالب صفة تأخير التطور » (١) .

ومع ان احزابنا العقائدية قد تمكنت ، إلى حد ما ، من اثارة شيء من الوعي والتفتح في نفوس الجماهير ، فقد اخفقت في تنظيم دورها الريادي في المجتمع ، وفي الصمود امام الاعاصير التي هبت عليها من كل جهة ، وفي المثابرة بتصميم وأناة على انجاز مهمتها .

اما على الصعيد النيابي ، فقد اقتصر عمل احزابنا على ايصال البعض إلى البرلمان او الوزارة ، وعلى الانغماس في مساومات تتنافى مع مبادئها المعلنة ، وعلى الانضمام إلى كتل تؤمن (او تعد بتأمين) بعض المقاعد الوزارية او الادارية لها .

(١) راجع محاضرة الدكتور بشير العريضي عن « لبنان السياسي » ، في محاضرات الندوة لعام ١٩٦٥ ، ص ٣٠ .

وظاهرة الكتل او التكتلات البرلمانية أمر جدير بالاهتمام والدراسة ، لان عملها في المجال السياسي اعمق اثرا من عمل الاحزاب . ولكن الانتقاد الذي يوجه إلى كتلنا يتلخص في انها لا تقوم على اساس برامج واضحة ثابتة . فهذه الكتل تظهر وتختفي بفعل المصالح والاهواء . ويتغير عددها وعدد اعضائها بتغير الرغبات الشخصية او المطامع الانية (١) .

وقبل تعداد المآخذ على احزابنا نود ان نشير إلى امرين :

الأمر الأول هو ان لبنان لا يصوت على اساس حزبي . واذا وجد في مجلسه نواب ينتمون إلى احزاب ، فالانتماء الحزبي لم يكن ، بشكل عام ، السبب المباشر في فوزهم . لقد كانت هنالك عوامل أخرى ساعدتهم على الفوز . وربما كان العامل الشخصي ، أو العامل المالي ، أو العامل الطائفي ، من أهمها .

والأمر الثاني هو انه يصعب على الباحث معرفة الرقم الصحيح لعدد الاعضاء الحزبيين عندنا . ان الاحزاب الممنوعة لا تسمح بالاطلاع على سجلاتها خوفا من التجسس والوشاية . وليس في ذلك أية غرابة . الا ان الغرابة تتملكنا عندما نرى احزابنا

(١) راجع رسالة الدكتوراه التي ناقشها وليم حداد في باريس ، عام ١٩٦٧ ، بعنوان :

Le Liban entre la politique de neutralité et la politique arabe.

المشروعة تذيع ارقاما خيالية عن عدد اعضائها ، بغية ايهام الناس والحاكمين بقوتها وشعبيتها (١) .

رابعاً : المآخذ على أحزابنا

هذه المآخذ أو العيوب التي تشوب أحزابنا وتسيء إلى سمعة العمل الحزبي في بلادنا هي التي تشكل سبب فشلها وانصراف الجيل الجديد عنها . ويمكننا ايجاز المآخذ بالنقاط التالية :

١ — ان عددا كبيرا من احزابنا طائفي أو ذو اتجاه طائفي في عقيدته او واقعه (وان رفض هو الاقرار بذلك) . ودمغه بالطائفية يعود إلى الامور التالية :

أ — الأغلبية الساحقة من أعضائه ينتمون إلى طائفة معينة .

ب — قيادته تقتصر على ابناء هذه الطائفة .

ج — تصرفاته وتحركاته تنبع من اهتمام طائفي محض .

د — مواقفه ترمي إلى تكتيل الطائفة وتشجيع تعصبها الطائفي ، ثم الإدعاء بانه انعكاس وتجسيد لاتجاهات الطائفة .

ه — عدم قيامه بأي مجهود لتخطي الطائفية او نبذها بالقول والعمل ، وعدم اسهامه في التحريض على الغائها .

و — إيهامه لابناء الطائفة بان وجوده ضرورة لحماية مصالحهم والمحافظة على بقائهم ، مما يرسخ المفهوم الطائفي في أنفسهم .

---

(١) جاء في كتاب « الأحزاب ... عام ١٩٥٩ » مثلا ان في حزب الكتائب ٥٠ الفاً ، وفي الكتلة الوطنية ١٢ الفاً ، وفي النجادة ١٠ آلاف .

ولان الاحزاب عندنا كانت مؤسسات طائفية فقد فضل شبابنا الابتعاد عنها ، وأصيب الذين انخرطوا فيها بصدمة شديدة كانت احيانا السبب في كفرهم بالاحزاب كلها .

ويأسف الكثيرون لان « الاحزاب التي ترتكز على قواعد غير طائفية وتضم أعضاء من جميع الطوائف ، كالحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي ، وحركة القوميين العرب والبعث وغيرها ، احزاب ضعيفة وغير معترف بها ، وهي خارج النظام القائم » (١) .

٢ — احزابنا ليست ذات قاعدة وطنية شاملة ، أي ليست ذات صلة وثيقة بالجماهير الكادحة . ان الاحزاب التي تنطلق من قواعد وطنية واسس شعبية معدومة عندنا . نحن لا نملك احزابا تمثل مختلف فئات الشعب اللبناني . احزابنا ليست أحزاب توحيد وصهر واندماج . معظمها يوجه كل عنايته للمثقفين او لفئة منهم فيتحول إلى احزاب صالونات ، او احزاب مخملية صوفية في الشتاء وحريرية صيفية في الصيف . احزابنا ليست من الاحزاب النضالية التي تحاول التغلغل في مختلف الطبقات لبث افكارها وتجنيد القوى الشعبية والسير في طليعتها من اجل تحقيق مطالبها .

٣ — معظم احزابنا لا يزال ينوء تحت رواسب الاقطاعية

---

(١) راجع مقال الدكتور حليم بركات حول « المجتمع اللبناني : فسيفسائي ام تعددي » ، في مجلة مواقف ، ١٩٦٨ ، العدد الأول ، ص ١١٨ .

والقبلية والاقليمية . ان المشرفين عليها من زعماء الاقطاع السياسي او الطائفي . ونشاطها ينحصر في اقليم لبناني معين . مقرها في بيروت وليس لها احيانا مراكز في المحافظات .

٤ – معظم احزابنا يخضع لبعض الشخصيات المتنفذة ، حتى اصبح الحزب شركة خاصة او مكتب استقبال لها . ان الحزب يستمد قوته من شخصية زعيمه اكثر مما يستقيها من قوة عقيدته واعماله . ومعظم رؤساء الاحزاب عندنا هم الذين اسسوا احزابهم ووضعوا دساتيرها وتربعوا على كرسي الرئاسة فيها . وكثيرا ما كان زعيم الحزب هو الحزب كله . وكثيرا ما عمد شخص أو شخصان إلى تكوين حزب سياسي ثم راحا يبحثان عن الاعضاء . وكثيرا ما كانت افكار الحزب ومواقفه وآراؤه من صنع الرئيس وحده .

ولهذا عرفت احزابنا بانها احزاب اشخاص . واهم عنصر يميز هذا النوع من الاحزاب هو الولاء الاعمى لشخصية الزعيم الذي ينشىء الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه ، حتى اذا ما اختفى الزعيم ، بسبب الموت او الانسحاب من المعترك السياسي ، انهار الحزب او انقسم على نفسه .

٥ – احزابنا مؤسسات ذات غايات لا واقعية ، او بعيدة عن الواقع :

أ – لانها تهتم بالقضايا الخارجية اكثر من اهتمامها بالقضايا الداخلية ،

ب – أو لانها ترفع شعارات لا تجد ارضا خصبة لها عندنا ،

ج – أو لانها تنادي بمبادىء لا تتفق مع المرحلة التي يجتازها الوطن ،

د – أو لانها تكتفي بالنظريات والمثاليات ولا تطرح قضايا الواقع اللبناني ،

هـ – أو لانها لا تؤمن بان العمل السياسي نضال مستمر ، ومعركة شاقة ، وحركة لا تهدأ ، والتصاق دائم بالواقع .

٦ – القيادة المخلصة الواعية المجردة المتفانية نادرة في احزابنا . نحن شعب يحب البطولة ويقدس الابطال . ولان عصور الانحطاط التي طالت قد حرمتنا من الابطال ، فقد اندفعنا بعد الاستقلال وراء زعمائنا نحملهم على الاكتاف ، ونردد اقوالهم ، ونمجد مواقفهم ، ولا نطلب منهم الا التوجيه والارشاد. وكان بامكانهم ان ينتهزوها فرصة لقيادة الجماهير وتحقيق بعض الاصلاحات . الا انهم ، مع الاسف ، انصرفوا إلى عنعناتهم وحزازاتهم الشخصية وتركوا الجماهير وراءهم ضائعة حائرة . ولو كانت قياداتنا على مستوى المسؤولية الوطنية لما وصلنا إلى حالتنا الحاضرة .

٧ – احزابنا تعاني طلاقا بين المبادىء والافعال . انها لا تلتزم بمبادئها وقراراتها . انها تلبس لكل حالة لبوسها وتجهد نفسها لايجاد المبررات . هناك هوة سحيقة بين المبادىء البراقة التي تعلنها والعمل السياسي الذي تقوم به . انها تظهر للناس بغير

مظهرها الحقيقي . انها تظهر غير ما تبطن ، وتبدي غير ما تضمر .

ان احزابنا تعاني مرض انفصام خطير بين النظرية والواقع . ولعله مرض تشكو منه معظم الاحزاب السياسية في العالم العربي . هناك أحزاب كثيرة تنادي بشعارات واحدة ، وتلتقي حول مبادىء واحدة ، ومع ذلك فهي تتطاحن . وكثيرا ما يتحول الصراع بينهما من صراع بين احزاب عدة إلى صراع داخل الحزب الواحد نفسه ، فيؤدي ذلك إلى انقسامه وتفتته إلى اجنحة متصارعة .

٨ — الوصولية والانتهازية من امراض احزابنا . ان همها الكبير ، وربما الاوحد ، الوصول إلى الكراسي . ان السيد ميخائيل سليمان ، في كتابه المذكور ، يبين ، بعد دراسته لاحزابنا ، كيف ان اهتمام احزابنا ينصب على البحث عن المقاعد النيابية اكثر مما يتوجه إلى محاولة اقناع الرأي العام اللبناني بصحة فلسفتها او عقيدتها (١) .

٩ — ليس لاحزابنا برامج عملية مدروسة يمكن المباشرة بتنفيذها عند تسلم مقاليد الحكم . ان احزابنا تكتفي باذاعة المبادىء العامة وحشو دساتيرها وبياناتها بها .

---

(١) وصف المحامي الياس كسبار الاحزاب في لبنان بانها « دكاكين سياسية يستغلها زعماؤها الطائفيون للوصول الى كراسي الحكم ليس الا » . (ملحق النهار في ١٣ — ١٠ — ١٩٦٨ ، ص ٨) .

ان احزابنا التي ترفع شعار حرية الاقتصاد لا تحدد لنا مفهومها لهذه الحرية التي لم تعد حرية مطلقة في الدول الرأسمالية نفسها ، ولا تضع لنا دراسة عن كيفية تطبيق هذه الحرية في عالم آخذ بالنمو ومقبل على الانماء .

ان احزابنا التي تلقفت فكرة الضريبة التصاعدية التي كثر الحديث عنها في الآونة الاخيرة لا تقدم الينا الخطوات الصالحة لتطبيق هذه الضريبة ، ولا تخبرنا عن مدى الضريبة ومقدارها ، ولا تعين الحد الاعلى للدخل الفردي ، ولا الوسيلة التي ستتبعها في تحديد ذلك الدخل .

ان احزابنا التي تنادي بالاشتراكية او العدالة الاجتماعية (١) لا تحدد لنا المنهج العملي لتطبيق هذه الاشتراكية او العدالة : ما هو نوع العدالة التي تود تطبيقها وما مداها ؟ وكيف تستطيع اقتصاديات البلاد تحملها ؟ وما هو البرنامج الاشتراكي الانمائي الذي وضعته لهذا الغرض ؟ (٢) .

١٠ — احزابنا لم تتمكن من خلق (او على الاقل اعداد) الحزبي الصالح ، الحزبي المثالي في اقواله ومعاملاته ، الحزبي الذي يشعر من حوله بأنه قدوة في سلوكه واخلاقه ، الحزبي الذي يعتنق عقيدة حزبه ويحترم عقيدة الاخرين ، الحزبي الذي

---

(١) حزب النجادة يعتبر نفسه ، في نظامه الاساسي، حزباً اشتراكياً، وكذلك حزب الكتلة الوطنية .

(٢) راجع مقال « حول الصلاح والطلاح في الاشتراكية والرأسمالية » ، فيملحق النهار في ٦ — ١٠ — ١٩٦٨ .

يدافع عن مبادئه بحجة المنطق وجدلية الفكر لا بقوة السواعد وقواميس الشتائم والمهاترات ، الحزبي الذي يؤمن بان لا فضل لحزبي على حزبي الا بمدى ما يقدمه للوطن من خدمـــات وتضحيات .

لقد رافق ظهور الاحزاب عندنا تعصب حزبي مقيت زاد من اسباب شقاقنا وانقسامنا واعادنا إلى العهد الذي كنا نفتخر فيه ، اذا جهل احد علينا ، باننا نجهل فوق جهل الجاهلينا .

لقد تحولت الحزبية او التحزب عندنا إلى طائفية جديدة ، إلى قبلية او عشائرية جديدة ، واصبح الحزبي المتحزب يتعصب لحزبه ويتخيل ان حزبه هو وحده المنقذ من الضلال ، وهو وحده حامي حمى الوطن ، وهو وحده القادر على تطوير البلد ، وتحرير فلسطين ، وتغيير ما بالانفس .

وكان من نتيجة كل ذلك انتفاقمت حالات الحقد والكراهية بيننا ، وانصرفنا إلى امور تافهة سخيفة كنا بغنى عنها ، ودخلنا في معارك جانبية انهكت قوانا ولم يستفد منها الا التخلف الفكري والاجتماعي والسياسي الجاثم بكلكله منذ قرون فوق صدورنا .

●

لهذه الاسباب ولغيرها فشلت احزابنا في مهمتها . وبسبب هذه العيوب او النقائص خاب أمل الشباب بالأحزاب ، وفضل الجيل الجديد « محافظة منه على صفاء شخصيته الانسانية وسلامة

مبادئه المجتمعية والنضالية » ان يبتعد عن « الاحزاب حتّى أصبح الانضواء الحزبي نفسه عنده خطرا أو ضررا » (١) .

ان معظم المثقفين من جيلنا الجديد يساريو ن ، او هم اقرب إلى اليسار المنفتح منهم إلى اليمين المتزمت . وذلك بسبب :

١ — اصولهم الاجتماعية ، فأغلبهم من الطبقة الفقيرة او المتوسطة التي تعلم ابناؤها بعد ازدياد عدد المدارس الرسمية وقيام الجامعة الوطنية .

٢ — احتكاكهم الفكري بالتيارات والثقافات العالمية ، واغلبها ذات ميول يسارية .

٣ — وعيهم للتناقضات الاجتماعية التي اخذ يفرزها نظامنا الاقتصادي .

٤ — ادراكهم للشلل الذي اصاب نظام الحكم عندنا نتيجة للتطبيق الخاطىء المشوه للنظام الديموقراطي البرلماني .

وعلى الرغم من نقمة هؤلاء المثقفين اليساريين على اوضاعنا ، وعلى الرغم من « ان الاصوات الوحيدة التي تحاول الخروج بلبنان من الوضع الراهن إلى شيء جديد هي الاصوات اليسارية » (٢) ، فقد ظلت طاقتهم السياسية معطلة عن العمل

---

(١) راجع مقال الاستاذ جوزف مغيزل المذكور ، في « الثقافة العربية » ، عدد ايار ١٩٦٤ ، ص ٥٢ .

(٢) راجع مقال الاستاذ جوزف مغيزل حول « القيادة السياسية في لبنان » ، في « الثقافة العربية » ، عدد نيسان ١٩٦٦ ، ص ٢١٩ .

السياسي الايجابي . وذلك لعدة أسباب ، اهمها :

١ ـ عدم وجود حزب يساري جديد بامكانه استقطابهم وتجنيد كفاياتهم والتعبير عن رغباتهم .

٢ ـ اوضاعهم المادية المريحة التي وفرها لهم (أو لبعضهم) النظام القائم .

٣ ـ الهزال الفكري الذي طبع الكثير من المنظمات اليسارية والاشتراكية القائمة ، فهذه المنظمات لم تستطع خلق مناخ فكري عميق ولا طرح قضايا الواقع اللبناني بابعد من الشعارات السياسية والتحليلات الدعاوية (١) .

والخلاصة ان وضعنا الحزبي ، كأوضاعنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، في أزمة . وصبر الجيل الجديد كاد ينفد . وهذا الجيل بات يؤمن بان مستقبل وطنه مرتبط بنجاح حركة تنطلق من اوساطه وتعاهد الجميع على النضال الشريف من أجل وضع اسس جديدة للبنان الجديد .

وهنا نصل إلى الحل المقترح او المنتظر .

●

---

(١) راجع مقال الاستاذ محمد كشلي حول « اليسار اللبناني وقضاياه » ، في « الثقافة العربية » ، عدد آذار ١٩٦٧ ، ص ١٣١ .

القسم الثالث

الحل الحزبي المقترح

جميعنا يتذمر من الاوضاع العامة ويعبر عن تذمره تارة بالانتقادات والاضرابات ، وطورا بعقد الندوات والمؤتمرات وتقديم المشاريع والمقترحات .

واعتقدت فئة منا انه يمكن حل الازمة بادخال بعض الاصلاحات على انظمتنا وقوانيننا ، فاقترحت ترميم الأنظمة والمؤسسات القائمة .

وآمنت فئة أخرى بالتنظيم الحزبي ، فاقترحت تزويد لبنان بجهاز حزبي معين .

ويئست فئة ثالثة من محاولات الاصلاح الفاشلة ، فاعلنت ايمانها بالحلول الجذرية الثورية ، وتمنت ان ينشأ ، عن طريق الشرعية الدستورية ، حركة أو تكتل أو حزب ثوري جديد يغير معالم الماضي والحاضر ويرسم آفاق المستقبل .

اولا : الاصلاح بالترميم والتحسين

اعتقدت فئة من المواطنين ان الداء يكمن في الانظمةوالقوانين والمؤسسات العامة ، فاقترحت :

١ — زيادة عدد النواب .

٢ — تعديل قانون الانتخاب أو تغييره .

٣ — اختيار النواب بطريقة القرعة .

٤ — تبني طريقة المجلسين وانشاء مجلس للشيوخ (١) .

٥ — المطالبة بالنظام الرئاسي (٢) .

٦ — تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

٧ — علمنة الدولة .

٨ — تأميم التعليم على جميع مراحله وتوحيد البرامج . . .

ثانيا : وضع تنظيم حزبي

تنبهت فئة إلى الآثار السيئة التي تركها انعدام الاحزاب السياسية المنظمة في حياتنا الديموقراطية ، فراحت تطالب المسؤولين بوضع تنظيم حزبي .

---

(١) يعتبر الرئيس الفرد نقاش من أشد المتحمسين لهذه الفكرة . راجع محاضرته المشار اليها في الندوة . وراجع تصريحه بهذا الصدد لجريدة الحياة في ١٣ — ٣ — ١٩٥٧ .

(٢) سألت مجلة الحوادث، عام ١٩٥٧، بعض ساستنا عن رأيهم في نظامنا البرلماني ، فاعترفوا كلهم بفشله ، وناصر اغلبهم النظام الرئاسي ، ومنهم السادة : رشيد كرامي وكامل الأسعد وجميل مكاوي . وبحث الاستاذ غبريال منسى عن طريقة مثلى للحكم تلائم اوضاعنا اللبنانية فلم يجد الا النظام الرئاسي . راجع كتابه الصادر في بيروت ، عام ١٩٤٩ ، بعنوان :

Plan de construction de l'économie libanaise et de réforme de l'Etat.

وكان الدكتور عبد الله اليافي اول من اقترح ، عام ١٩٥٥ ، على حكومة كرامي ايجاد احزاب ثلاثة في البلاد : حزب اليمين ، وحزب اليسار ، وحزب الوسط . وطالب بوجوب انتماء كل مرشح للنيابة إلى حزب من هذه الاحزاب ، وبوجوب قيامه بحملته الانتخابية باسم هذا الحزب . فان لم يفعل رفض ترشيحه .

ووصف المشروع انذاك بالخيالية لان الاحزاب لا تنشأ بمرسوم يصدر عن الحكومة . واذا كان بامكان الحكومة ان تنشىء مصلحة ادارية فليس في وسعها ان توجد حزبا ، لان الحزب هو ، قبل كل شيء ، « تعبير عن حاجة سياسية واجتماعية ونتيجة تطور طبيعي في الافكار والاشياء » (١) .

الا ان الدكتور اليافي عاد ، عام ١٩٦٦ ، وكرر دعوته إلى قيام ثلاثة احزاب لا يسمح بغيرها في البلاد ، يمثل كل منها اتجاها سياسيا معينا : حزب تقدمي يمثل الاراء التقدمية ، وحزب محافظ يمثل اراء كبار الملاكين والتجار ورجال الاعمال ، وحزب ليبرالي يقوم بوظيفة حزب الوسط . وجدد اقتراحه بوجوب فرض الانتماء الحزبي على كل مرشح للانتخابات . واوضح ان النائب الذي يود الانتقال من حزب إلى آخر ، بعد انتخابه ، تسقط نيابته ، ويجب عليه ان يعود الى ناخبيه يستفتيهم

---

(١) راجع ما كتبته Revue du Liban في ٥ و ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، ص ٣ .

في اتجاهه الجديد (١) .

ويرى الدكتور شارل رزق ان الانماء « يشكل حلا اجماليا للطائفية والاقطاعية معا وتجاوزاً لهما » ، وان الاحزاب الراهنة ، اذا حددت موقفها من الانماء ، توزعت على نظام حزبي ثنائي فحلت الثنائية الحزبية محل التعددية الطائفية . وهو يعتبر ان هذه الثنائية ليست غريبة عن طبيعتنا السياسية لان «حاضرنا الاقتصادي والسياسي مبني على التنازع القيسي اليمني ، ثم الجنبلاطي اليزبكي ثم الدستوري الوطني . . »(٢) .

●

ان جميع المقترحات الاصلاحية التي اشرنا اليها رائعة . ولكن الجيل الحاضر لاحظ ان الكلام الجميل لم يتمخض ، منذ ربع قرن ، عن اي عمل ايجابي . ولهذا لم يعد يصدق . لقد اصبح يقول ، كما قال اساتذة كلية العلوم اللبنانية في بيانهم (٣) : لقد كان لدى الحاكمين ربع قرن من الزمن للقيام بالاصلاحات وبناء المواطنية اللبنانية وتهيئة اللبنانيين في جميع الحقول للدفاع الحقيقي عن وطنهم . ولكن الطبقة الحاكمة عبثت بمقدراتنا وانصرفت إلى فرض امتيازاتها على الجميع وتخدير الشعب .

---

(١) لسان الحال في ٣١ – ٥ – ١٩٦٦ .

(٢) راجع محاضرته عن « الأحزاب السياسية والانماء » في كتاب « المفاهيم الحديثة ... » المذكور .

(٣) اقرأه في النهار في ١٧ – ١ – ١٩٦٩ .

ولكن « الشعب – كما قالت رابطة العلوم السياسية في اليسوعية – لم يعد باستطاعته تحمل المخدرات ، فجسمه ينتفض تحت تأثير الحمى . . . » (١) .

وبكلمة أوضح : ان جميع الدلائل تشير إلى ان الجيل الجديد قد فقد ثقته بالحكام واصبح يؤمن بان الاصلاحات أو التغييرات المنشودة لا يمكن ان تتم على ايديهم ، لان التغيير قد يقضي على امتيازاتهم وزعاماتهم ، وهم لن يتخلوا بسهولة عنها . ولهذا راح الكثيرون يرددون : « مشكلة لبنان لن يحلها الا الذين لم يحكموا بعد في لبنان » (٢) .

ثالثا : الثورة والحل الثوري

اليأس من امكانية تحقيق الاصلاحات عن طريق الحاكمين ، أو عن غير طريقهم ، ترك في النفوس آثاراً أليمة دفعت بفئات من الجيل القديم والجيل الجديد ، على اختلاف اتجاهاتها ، إلى التفكير في الثورة كعلاج أفضل أو أخير لامراضنا :

١ – قال الشيخ موريس الجميل : « لا يستبعدن احد الثورة في لبنان لان شروطها اكتملت . . بت أومن انه إذا لم تسارع

---

(١) اقرأ الكتاب المفتوح الذي وجهته تلك الرابطة الى رئيس الجمهورية . النهار في ١٨ – ١ – ١٩٦٩ . وقال انسي الحاج ، في ملحق النهار ، في ١٣ – ١٠ – ١٩٦٨ ، بأن الشعب لم يعد بحاجة « إلى تحسين او اصلاح او تطوير . لقد تراكم الخطأ فوق الفساد ، فوق العجز ، فوق الاستغلال ، فوق الجهل ، بحيث لم يعد مبدأ الاصلاح ممكناً » .

(٢) اقرأ مقال انسي الحاج في ملحق النهار في ١٩ – ١ – ١٩٦٩ .

الدولة إلى تحقيق الثورة في الشرعية فستشهد حتما الثورة على على الشرعية » (١) .

٢ – ذكر الدكتور قسطنطين زريق ثلاثة طرق للخروج من الفجوة بين الجيلين : التطور ، وتفهم الحاكمين لمطامح الجيل الطالع ، والثورة . وقال : « ان التحدي الكبير الذي تواجهه حكومات الجيل القديم هو السباق بين الاصلاح الجذري والثورة » (٢) .

٣ – قال الاستاذ غسان تويني : « كل شيء في لبنان يدعو إلى الثورة » (٣) .

٤ – قال الدكتور حسن صعب ان وجودنا في لبنان يحتاج إلى ثورة ، وان نكون هو ان نثور ، وان الانسان كائن ثائر بقدر ما هو كائن حر (٤) .

٥ – سأل ملحق « النهار » بعض مفكرينا وفنانينا عما اذا كانوا يعتقدون ان لبنان بحاجة إلى ثورة فاجابوا بالايجاب ، ومنهم السادة : شارل مالك ، سعيد عقل ، حسن صعب ، حسن مشرفية ، قبلان كيروز ، رنيه حبشي ، عاصي الرحباني جوزيف صايغ .

(١) راجع مقاله المذكور في ملحق النهار في ٢٧ – ١٠ – ١٩٦٨ .

(٢) راجع ندوة « النهار السنوي » المذكورة .

(٣) النهار في ٢٠ – ١١ – ١٩٦٨ .

(٤) راجع كتاب « ثورة الطلاب في العالم » ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٨ ، ص ١١ .

الكل مجمعون اذن على الحل الثوري . غير ان السؤال الهام الذي يجب ان يحظى باجابة سريعة هو : **كيف يمكننا تحقيق هذه الثورة** ؟ او ما هو الاسلوب الصحيح الذي يعجل بقيام هذه الثورة ويحقق اغراضها ؟

ان كانت هنالك بعض الاختلافات حول التفاصيل فالكل باتوا مؤمنين بان الامل الوحيد المتبقي يكمن في قيام حركة ثورية أو حزب ثوري جديد يتبنى الافكار والاتجاهات الجديدة التي عبر عنها مؤخرا جيلنا الجديد في مختلف المناسبات وبقيام حركة أو حزب من هذا النوع نستطيع ان نطور لبنان ونسهم ، إلى حد بعيد ، في انمائه السياسي (١) .

ان احزابنا السياسية (وبينها احزاب عقائدية) قد استنفدت – على ما يبدو – جميع طاقتها وحيويتها ووصلت إلى اقصى ما يمكن ان تصل اليه من عضوية ونشاط وتأثير . والفكرة السائدة عنها ، لدى الرأي العام اللبناني ، هي انها فشلت في عملها السياسي وغدت غير مؤهلة لقيادة البلاد في فجرها الجديد . قد يكون مرد الفشل إلى اسباب داخلية ، أو اخطاء فردية ، أو عوامل خارجية . لسنا هنا في صدد البحث عن الاسباب وتحليل هذه الاسباب . ان الذي يعنينا هو النتيجة أو الواقع .

(١) دعت فئة من اليساريين اليسار اللبناني الى انشاء حزب اشتراكي موحد جديد . ولم تلق الدعوة حتى الان تجاوباً (راجع المقال المذكور لمحمد كشلي عن اليسار وقضاياه) . وقد انطلقت ، عام ١٩٦٥ ، دعوة من هذا النوع في فرنسا اقرأ كتاب :

Club J. Moulin : Un parti pour la gauche.

والواقع يؤكد لنا ان احزابنا قد منيت بالفشل ، او انها على الاقل لم توفق كل التوفيق في عملها ، واصبح من الصعب عليها (اذا بقيت على ما هي عليه) ان تجدد شبابها وتستعيد نشاطها . وقيام تكتل أو حزب ثوري جديد لن يعني أبدا المطالبة بالغاء الاحزاب القائمة والمناداة بفكرة الحزب الوحيد أو الأوحد . ان دولا عديدة متقدمة ومتخلفة ، قد تبنت (واحيانا فرضت) نظام الحزب الوحيد ، الا ان العواقب كانت وخيمة . ان كثيرا من دول العالم الثالث قد خاضت هذه التجربة بعد استقلالها فلم توفق . واذا كان لهذه الدول التي استقلت حديثا (ومعظمها نال استقلاله دون كفاح) ظروف ومبررات محلية خاصة حتمت عليها ، في اول عهدها بالاستقلال ، ان تتنكر للتعددية الحزبية وتلجأ إلى مبدأ الحزب الواحد ، فوضع لبنان يختلف كل الاختلاف عن اوضاع تلك الدول . ان بلدنا يختلف عنها بمستوى ابنائه الفكري ، وبانفتاحه منذ زمن طويل على التيارات العالمية ، وبتمرسه بالتجربة الحزبية قبل الاستقلال وبعده .

والتكتل أو الحزب الثوري الجديد قد يكون جديدا وثوريا بتنظيمه ، أو بتفجيره للطاقات الكامنة في كل منا ، أو بتوحيده للأحزاب والجماعات والكتل المتشابهة المتقاربة التي لا يفرق بينها الا صغائر الامور . واذا تحققت امانينا واطل علينا هذا الحزب أو التكتل فلن يكون على الاحزاب القائمة الا ان تندمج به أو تتكتل ضده ، فيتغير بذلك وضع لبنان السياسي .

والمناداة بحزب جديد أو تكتل ثوري من طراز جديد في

فترة عصيبة ليست دعوة خيالية . ان التجارب التي مر بها غيرنا تقدم الينا دروسا قيمة في هذا المجال . فالشعب الذي يتعرض لازمة مصيرية ، ويرى على حدوده عدوا يتحفز لغزوه ، ويشعر بالمهازل تمثل على مسرح وجوده ومستقبله ، لا يستطيع الا ان ينتفض من شدة الالم او هول الصدمة ويتلفت حوله يبحث عن المنقذ . وكثيرا ما يتقدم المنقذ بشكل فرد فذ أو حزب ثائر فيستغل الاوضاع لصالحه ، ويكتل الشباب حوله ، ويحكم البلد بالنار والحديد ، ويحول الدولة إلى مزرعة لاعضائه وسجن لاخصامه .

وهذا ما حدث ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في كل من ايطاليا وتركيا والمانيا والبرتغال واسبانيا . فتدهور الاوضاع في هذه الدول ، واخفاق الاحزاب السياسية في مهمتها القيادية ، ويأس الجماهير من الساسة العجز المتكالبين على الكراسي . . . ان كل ذلك كان السبب في ظهور احزاب جديدة تمكنت ، في سنوات قليلة ، من خداع الشعب ، وضم الشباب اليها ، وتسلم زمام الحكم ، ومصادرة الحريات .

ومن أجل تجنب هذا الخطأ الفادح فضل الرئيس ديغول الذي جاء عام ١٩٥٨ إلى الحكم من اجل « تجديد الديموقراطية والسلطة والدولة » في فرنسا (١) ، أن يعمد إلى انشاء حزب

(١) راجع كتاب :

M. Debré : Refaire une démocratie, un pouvoir, un Etat, Paris 1958.

جديد ويبقي على الاحزاب القديمة . ان معظم الذين حملوا الرئيس ديغول إلى الحكم طالبوه بتكوين حزب أوحد وحل الاحزاب الأخرى التي كانت السبب في خراب البلد (١) . ولكنه رفض واعتبر ان نظام تعدد الاحزاب ينسجم ، اكثر من غيره من الانظمة الحزبية ، مع الحكم الديموقراطي البرلماني ، ويحافظ ، اكثر من غيره ، على حرية الرأي والمعارضة . كما اعتبر ان قيام تكتل جديد يجسد الامال والرغبات التي عبرت عنها حركة ايار ١٩٥٨ كفيل بأن يستقطب القسم الاعظم من الفرنسيين وينـــال تأييدهم ويحجب بالتالي بريق الاحزاب الأخرى .

وكان الرئيس ديغول حكيماً في موقفه . وبرهنت الايام على صدق تفكيره واتجاهه ورؤيته .

ان بعض المفكرين يفرقون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ويؤكدون تعذر تطبيق الديموقراطية في الثانية . ويذهبون الى أبعد من ذلك فيؤكدون بأن النظم الدكتاتورية قدر محتوم في الأقطار المتخلفة (٩٤) . ونحن لا نقرهم على ذلك . ان الانظمة الديموقراطية على الرغم من عيوبها ونقائصها ، هي افضل بكثير من الانظمة الدكتاتورية ، لانها تترك للمواطنين هامشاً من الحرية والكرامة .

---

(١) راجع ص ٣٨٦ من كتاب :
G. Burdeau : Droit consitutionnel, Paris, 1959 .
(٢) راجع كتب الاستاذ M. Duverger.

واعتماداً على هذا الهامش من الحرية والكرامة يستطيع الحزب الثوري الجديد او التكتل المكون من أحزاب تقدمية أن يظهر ويكون العامل الانمائي في وجودنا . ولكي ينجح هذا الحزب او التكتل ، عليه ان يعتنق مبادىء تحررية ، ويتبع اسلوباً ثورياً جديداً في العمل السياسي ، ويستفيد من تجارب غيره فيتحاشى المزالق التي كانت السبب في فشل احزابنا . وعليه كذلك ان يرفع الشعارات التي اصبحت توحد بين أفراد الجيل الجديد وتأتي في طليعتها :

١ — علمنة الدولة .

٢ — الاشتراكية والديموقراطية .

٣ — اعتماد التخطيط والتنظيم في كل المجالات .

٤ — اعطاء التربية والتعليم مرتبة الصدارة .

٥ — الالتحام بالجماهير .

٦ — نشر العقلية الانمائية .

٧ — اعداد المواطن الصالح عن طريق تدريبه على تحمل المسؤوليات .

٨ — اعادة النظر في اساليب الحكم وفي بعض المبادىء السياسية والاقتصادية .

●

والخلاصة الاخيرة ان مهمة الحزب او التكتل الجديد لن تكون سهلة ، لانه لن يدعى الى اكمال رسالة او مهمة باشرها

اسلافه من القادة ونجحوا ، ولوجزئياً ، فيها ، بل سيدعى إلى رفض اكثر المبادىء المطبقة او المفروضة في مجتمعنا ، والانقطاع او الابتعاد عن اكثر ما ورثناه من مفاهيم وانظمة . مهمته ستكون ريادية قيادية ، لأن الجميع ينتظرون منه بناء مجتمع خال من العقد ، منفتح على نفسه وعلى غيره ، يمارس المواطن فيه حريته وقيمه بالتزام ومسؤولية .

قد يعترض البعض ويقول بأن هذه التجربة لن ترى النور لأن الحاكمين لن يسمحوا بقيامها . ان حدث ذلك فمعناه ان الحاكمين التقليديين يرفضون الحوار البناء ويقررون خوض معركة الحياة أو الموت مع الجيل الصاعد . وعند ذلك لن يلام احد غيرهم ان اعلن الشباب الثورة على الشرعية وساندهم الشعب فيها لاعتقاده بأن نتائجها لن تكون اسوأ من وضعه الراهن .

• التنظيم الحزبي

محاضرة ألقيت في «ندوة الدراسات الانمائية»
بتاريخ ٢٩ شباط ١٩٧٢

مقدمة

تدرك دول كثيرة قيمة الحياة الحزبية فتخصص بعض احكامها الدستورية للحديث عن اهمية الاحزاب السياسية ودورها في تكوين ارادة عامة في البلاد .

وهناك دول تفترض او تفرض – وخصوصاً عند تبنّيها طريقة التمثيل النسبي في الاقتراع العام – انتماء المرشحين للانتخابات البرلمانية الى الأحزاب السياسية .

وتمنح بعض الانظمة الداخلية في البرلمانات الاحزاب السياسية دورا رسميا ، فلا تتعرف غالبا إلى النواب إلا من خلال التنظيمات الحزبية التي ينتمون اليها . ان تشكيل الحكومة في انكلترا مثلا ، لا يتم الا بعد معرفة نتائج الانتخابات ومعرفة الحجم العددي لكل من الحزبين المتنافسين .

وذهبت بعض الدول الراقية بعيدا في تقديرها لأهمية الدور الذي تقوم به الاحزاب السياسية في تطوير الحياة السياسية وتوعية المواطنين ، فعمدت إلى تعزيز مكانتها عن طريق تقديم المساعدات المالية اليها (١) .

---

(١) في ١٦/١٢/١٩٦٥ ، صدر عن البرلمان في السويد قانون المساعدات السياسية. وبموجبه تدفع الدولة لمختلف الأحزاب الممثلة في البرلمان مساعدات مالية بمعدل ٦٠ ألف كورون لكل نائب حزبي . الا أن الاحزاب التي تنال اقل من ٢٪ من الأصوات لا تتلقى اية مساعدة ولو كانت ممثلة في البرلمان . راجع صحيفة لوموند ، في ١٧ منه .

. واذا كانت الدول المتقدمة تعتبر الاحزاب السياسية عنصرا من عناصر التكوين البنيوي للدولة ، أو ضرورة تقضي بها طبيعة الانظمة الديموقراطية البرلمانية ، أو – كما قال الفقيه كلسن – عمادا للديموقراطية نفسهـــا ، فان الدول النامية ما زالت تقف ازاء فكرة الاحزاب موقف المتردد ، او الحذر ، او الحائر .

ان هذه الدول ، التي رزحت قرونا تحت وطأة التخلف والجهل، ترغب صادقة في تطوير حياتها ، وتغيير اوضاعها ، وانماء مواردها في مختلف المجالات ، بأقصر مدة ممكنة . والحديث عن الانماء يحملنا عادة على التفكير في الانماء الاقتصادي فقط ، مع ان الانماء عملية تغيير جذري تشمل جميع مرافق الحياة في الدولة .

ويصعب علينا تحقيق الانماء في قطاع معين بمعزل عن القطاعات الاخرى . ان الانماء عملية مترابطة متشابكة ، الا انه يبقى للانماء السياسي مكانة خاصة فيها باعتباره السلطة التي تخطط وتدبّر . فالانماء الاقتصادي في بلد ما ، مثلا ، لا يمكن ان يتمّ الا عند تحقيق او توافر الانماء السياسي فيه . ان السلطة السياسية هي التي تضع وتنفذ الخطط الانمائية . ويستحيل على سلطة سياسية متخلفة ، مفككة ، متنافرة ، عاجزة ، ان تضع خططا انمائية في حقول الاقتصاد والاجتماع والثقافة .

ولكن ما هي انجع الوسائل لتحقيق الانماء السياسي في مجتمع ناشيء ؟

يكاد معظم الباحثين يجمعون على ان التنظيم الحزبي هو السبيل الأحسن والأسرع والأضمن .

ولكن التنظيم الحزبي على اشكال . والاشكال تختلف باختلاف الاوضاع السياسية والاجتماعية للمجتمعات التي سيطبق فيها التنظيم المذكور . فما هو التنظيم الحزبي الانمائي الذي يتلاءم ويتناسب مع اوضاع لبنان ومطامحه ؟

قبل الاجابة على هذاالسؤال يتعين علينا معرفة واقعنا السياسي. وبذلك ينقسم بحثنا إلى قسمين نعالجهما حسب المخطط التالي :

القسم الاول – واقعنا السياسي

اولا : ماهية النظام السياسي القائم .
ثانيا : ازمة النظام .
ثالثا : الاحزاب السياسية ضرورة سياسية ووطنية .

القسم الثاني – التنظيم الحزبي الانمائي

اولا : الوضع الحزبي في لبنان .
ثانيا : تجارب الدول النامية في حقل التنظيم الحزبي .
ثالثا : المقترحات والحلول الانمائية .

●

القسم الاول

واقعنا السياسي

هناك ترابط وتفاعل بين الانظمة السياسية والانظمة الحزبية ، فليس بوسعنا معرفة النظام الحزبي في بلد ما الاّ بعد الاطلاع على نظامه السياسي . فما هو نوع النظام السياسي القائم في لبنان ؟ وكيف نحدد هوية نظام الحكم عندنا ؟ وهل يسير هذا النظام سيرا حسنا ، أم انه يعاني أزمة ؟ وان كان يتخبط الآن في ازمة شديدة ، فما هي الاسباب ؟ وهل ثمة علاج ؟ وهل بامكان الاحزاب السياسية ان تقدم الدواء او بعض الدواء ؟

أولاً : ماهية النظام السياسي القائم

مما لا شك فيه اننا نعيش في ظل نظام جمهوري ، وان كانت الجمهورية التي نتفيّأ ظلالها هي « الجمهورية القلقة » في الشرق الاوسط (١) . ولكن الاكتفاء بوصف نظامنا السياسي بانه

(١) « الجمهورية القلقة » هو عنوان كتاب صدر في نيويورك :
Michael Hudson, The Precarious Republic. Political Modernization in Lebanon. Random House, New York, 1968.

جمهوري لا يحل المشكلة ولا يعطينا فكرة واضحة دقيقة عن هويته وماهيته .

ويبدو ان التعرف إلى حقيقة نظامنا ، عن طريق اكتناه أسسه واركانه وجوانبه وخلفياته ، ليس بالامر اليسير . ولهذا اثار نظامنا ، في الآونة الاخيرة ، شغف الباحثين ، وفضول الدارسين ، واهتمام المؤسسات الجامعية والعلمية في الخارج . ولو اكتفينا ، على سبيل المثال ، بما انجزته الجامعات الانكلوسكسونية في هذا المجال لوجدنا انها وجهت ، في السنوات العشر المنصرمة ، عناية فائقة لدراسة نظامنا وتحليله ومحاولة فهمه من خلال النظريات والآراء الحديثة المتعلقة بالمجتمعات المعقدة والمتشابكة والمكونة من عدة مراكز متوازنة للتقرير والحسم .

– ففي عام ١٩٦٣ ، نظمت جامعة شيكاغو مؤتمرا خاصا بدراسة النظام الديموقراطي في لبنان ، أسفر عن نشر كتاب بعنوان « السياسة في لبنان » .
– وفي عام ١٩٦٥ ، اصدرت جامعة انديانا كتاباً عن لبنان باعتباره بلدا غريبا او خارجا عن المألوف .
– وفي عام ١٩٦٧ ، طبع في نيويورك كتاب عن الاحزاب السياسية في لبنان ، كان السيد ميخائيل سليمان قد قدمه كأطروحة دكتوراه في جامعة وسكونسن (١).

(١) Michael W. Suleiman, Political Parties in Lebanon, Cornell University Press, N. Y., 1967.

— وباشرت ، منذ سنوات ، جامعة مانشستر في انكلترا مشروعا ضخما يرمي إلى دراسة التجديد الاجتماعي والسياسي في لبنان . وقد يستغرق انجاز المشروع سنوات عديدة (١) .

— واهتمت كلية بروكلين التابعة لجامعة مدينة نيويورك بنفس الموضوع ، فأصدرت ، عام ١٩٦٨ ، كتاب « الجمهورية القلقة » . ويعتبر هذا الكتاب من احدث الدراسات واحسنها عن النظام اللبناني .

ومن اطلاعنا على مجمل الآراء التي ابرزتها مختلف الدراسات عن نظامنا السياسي نخرج بالانطباع التالي : **ان نظامنا السياسي غريب عجيب ، ووحيد فريد ، ومدهش مذهل ، يستعصي على كل تصنيف ويتمرد على كل تحليل** . واذا كان الدكتور Van Zeeland ، الخبير الاقتصادي ورجل الدولة البلجيكي ، قد اعترته الحيرة لدى اطلاعه على سير نظامنا المالي والاقتصادي فلم يجد من نصيحة يزودنا بها سوى نصيحة الاستمرار في ما نعمل وعدم التفكير في التغيير ، فان نفس الحيرة قد اصابت الباحثين والمفكرين السياسيين والاجتماعيين الذين خاضوا نفس التجربة محاولين فهم نظامنا السياسي.

لقد لاحظ الاستاذ هدسون ان التطور الاقتصادي والاجتماعي

(١) راجع ما كتبه الدكتور كمال الصليبي في ملحق صحيفة النهار ، في ١٩٦٩/٥/١١ .

يظهر في لبنان بوضوح ، في حين ان التطور السياسي تصعب ملاحظته . ووجد ان الكثيرين من اللبنانيين « يميلون إلى اعتبار حياتهم السياسية في حالة تقهقر ، او على الاقل في حالة ركود . وهم مصيبون في ذلك إلى حد بعيد ، لان لبنان ، اذا قارنّاه بالاقطار التي تماثله في المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، لا يزال من الناحية السياسية متخلفا . فالقدرة التنفيذية فيه ضعيفة والتنظيم الحزبي الحديث مفقود ، والطاقات الادارية بعيدة عن الكفاية . . . واذا كان النظام في لبنان ناقصا إلى هذا الحد ، فان النجاح الباهر الذي احرزه خلال عقدين من السنين يصبح لغزا » (١) .

وحاول الاستاذ هدسون ، في مقدمة كتابه ، ان يصف نوع نظامنا السياسي الراهن فوجد ان هذا النظام يحتوي على عناصر متشابكة تجعل تصنيف لبنان ، من حيث وضعه السياسي ، امرا في منتهى الصعوبة . « فلبنان — كما قال — بلد ديموقراطي ، ولكنه ايضا بلد اوليغارشي . واذا اخذنا الاصناف الخمسة التي يحددها Edward Shils للدول الجديدة ، وجدنا ان اوصاف اربعة منها تنطبق على لبنان »(٢) .

(١) هدسون ، المرجع المذكور ، ص ٣ — ٤ .

(٢) الاصناف الخمسة التي ذكرها الاستاذ Shils في كتابه عن « الانماء السياسي في الدول الجديدة » ، الصادر عام ١٩٥٩ ، هي التالية :

١ — ديموقراطية سياسية .

٢ — ديموقراطية ابوية .

←

وامام هذه الصعوبة التي تعترض سبيل كل دارس لنظامنا السياسي ، اضطر الاستاذ هدسون إلى الاستعانة بنظرية توازن القوى ، التي ازدهرت في حقل العلاقات الدولية في القرن الماضي وكان لها بعض الفضل في تجميد الخلافات الدولية .قال :

« ربما كان النظام الدولي الذي يرتكز على توازن القوى افضل شبيه للاوضاع السياسية في لبنان . فليس في النظام الدولي، ولا في لبنان ، سلطة نهائية تستأثر وحدها بحق استعمال العنف وتستطيع ان تفرض حسم الخلاف بالتحكيم . . . وكما في النظام الدولي ، كذلك في لبنان ، يتعدّد اصحاب الادوار في اللعبة السياسية دون ان يكون بينهم من يتمكن وحده من السيطرة على النظام بكامله . وتوازن القوى في لبنان يلاحَظ على مستويات اربعة : مستوى الطوائف ، ومستوى المناطق ، ومستوى الزعماء ، ومستوى المؤسسات الحكومية » (١) .

وفي العام الماضي ، وفي بيروت ، قام الاستاذ جان كلود Douence ، احد اساتذة كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف ،

← ٣ – اوليغارشية مجددة .

٤ – اوليغارشية تقليدية .

٥ – اوليغارشية استبدادية .

ويقول الاستاذ هدسون انه من الممكن تصنيف لبنان في أي صنف من هذه الأصناف ما عدا الأخير منها .

(١) هدسون ، نفس المرجع ، ص ٦ .

بنفس المحاولة وانتهى إلى نفس النتيجة والفكرة (١) . لقد استعرض مختلف النظريات الدستورية والقانونية المعروفة ، ودرس مختلف مفاهيم الديموقراطية السياسية ، علّه يجد وصفا دقيقا وصحيحا لنظامنا السياسي ، فلم يعثر على شيء . واضطر في نهاية المطاف إلى تبنّي النظرية التي استمد منها الاستاذ هدسون فكرة توازن القوى .

والنظرية تعرف باسم: البوليارشية . وقد وضعها واستخدمها بعض علماء الاجتماع من الامريكيين بغية وصف الانظمة السياسية في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ولا سيما في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من الفوارق المتعددة بين المجتمع اللبناني المتخلف والمجتمع الاميركي المتطور ، فان الاسس التي يقوم عليها النظام البوليارشي تبدو متوافرة في المجتمعين (٢) .

ويرى الاستاذ Douence ، في محاضرته ، ان النظرية

(١) راجع محاضرته التي ألقاها في مقر الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بعنوان :

Régime libanais et polyarchie.

وراجع خلاصتها في الملحق الثقافي لصحيفة L'Orient ، في ١٩٧١/٦/٢٦.

(٢) يقول الاستاذ الفرنسي فرانسوا Bourricaud (وهو الذي ادخل هذه النظرية الى فرنسا) ان هذا النظام يتسم بوجود « تعددية مراكز القرارات ، وقدرة هذه المراكز على ان تتوازن بشكل عفوي ، وعلى ان تفرض على ممثليها اللجوء الى المفاوضة والاتفاق كإجراء طبيعي وحيد » . راجع مقاله :

Le modèle polyarchique et les conditions de sa survie, in Revue Française de Sc. Pol., Octobre 1970, p. 893.

البوليبارشية (التي يمكن ان تسمى : نظرية مراكز القوى المتعددة والمتوازنة) تصلح لشرح خصائص النظام اللبناني ، فالنموذج البوليبارشي ينطبق على بنيات المجتمع السياسي اللبناني ويسمح بالتالي بفهم تركيبها وتطورها .

في النظام البوليبارشي لا يطالعنا فرد ولا مجتمع . ان الجماعات أو الفئات وحدها هي التي تنتصب أمامنا . ان الفرد في هذا النظام لا وزن له ولا قيمة . ان ضباب الجماعات الكثيف الصفيق هو الذي يحجبه عن الأعين ويبقيه خارج المسرح السياسي بعيداً عن الاحداث الداخلية . والمجتمع الوطني المتكامل المتلاحم لا وجود له كذلك ، لان كل جماعة أو فئة أو طائفة تعتبر نفسها مجتمعاً قائماً بذاته لا تربطه بالمجتمعات الطائفية أو الفئوية الاخرى إلاّ روابط واهية تفرضها فكرة الاستمرار في التعايش ، وصيانة المصالح الآنيّة المتقلّبة .

وتكون النتيجة المنطقية لهذا الوضع الاجتماعي عند ذلك :

١ – أن تتحوّل الحياة السياسية في البلد (خصوصاً بالنسبة إلى المسائل المصيرية المهمة) إلى عمليات ضغط أو عنف أو تهديد باللجوء إلى القوة ، تمارسها ، بالتناوب ، الجماعات المتسلطة ازاء بعضها البعض ، دفاعاً عن مصالحها الخاصة أو مصالح زعمائها .

٢ – أن يضمحلّ شأن الفرد ، فلا يعود لآرائه ومواقفه الفكرية والعلمية أية قيمة . وعندها يجد المواطن الحر (الذي

يرفض وضعاً كهذا) نفسه امام خيار صعب : اما التمرد على هذه التقاليد والمفاهيم والتعرض لنقمة الجماعة ممثّلةً بزعمائها . فان لم ينتصر (وقلّما ينتصر) كان عليه ان يحمل عصاه ويرحل عن البلد . واما الرضوخ والاستسلام والاستزلام لهؤلاء الزعماء ووضع كل ما يحمل من شهادة وخبرة وكرامة رهن اشارتهم ، واحياناً تحت اقدامهم ، من أجل تأمين لقمة العيش أو الحفاظ عليها .

٣ – ان تتلاشى الدولة بمفهومها الحديث واجهزتها العصرية وتنقلب إلى آلة تعمل لحساب زعماء الجماعات ، فيغيب بذلك مفهوم تلك المؤسسة السياسية الكبرى التي قامت لخدمة المواطنين والسهر على راحتهم وتوفير كل ظروف الحياة الهنيئة الكريمة لهـم .

٤ – أن يطفو على وجه هذا الخليط المتنافر من الجماعات المتعايشة ، كُرهاً ، صورة هذه الجماعات فقط ، فيضطر الافراد والمؤسسات والدول إلى الاتصال بها والتعامل معها واعتبار الدولة هيئة لا وجود لها .

وبادراكنا لهذه الفكرة يسهل علينا فهم نظامنا السياسي . **انه نظام يعتمد على توازن دقيق بين قوى مختلفة ، وفئات متمايزة، ومراكز قرارات متشعّبة .** وجميعها مكرهة ، بشكل دائم ، على انتهاج اسلوب الاتفاق والتفاهم لئلاّ يختل التوازن فتنتشر الفوضى ويعمّ الخراب فتصاب مصالحها بالضرر .

وهذا التوازن القائم ليس توازناً طائفياً فقط ، وانما هو أيضاً توازن اقليمي (توازن بين مختلف المناطق في لبنان) ، وتوازن مؤسّسي (توازن بين المؤسسات والمناصب الحكومية العليا) ، وتوازن عائلي (توازن بين اسر قليلة معينة فرضت زعامتها بقوة الاقطاع أو النفوذ المالي) . وهو ليس توازناً عرفياً ، بل هو توازن مكتوب ومنظّم ومعترف به رسمياً (ينص عليه الدستور ويكرّسه الميثاق الوطني) .

وفي كل مرة تتعرض فيها مصلحة من المصالح الفئوية أو الطائفيـــة للخطر ، يهتزّ المجتمع كله وتضطرب الخواطر ويُخيّم على البلاد جوّ متلبد مشحون ، فيسارع المصلحون إلى تهدئة النفوس والتحدث عن الوحدة الوطنية والدعوة إلى ضرورة التمسك بمبدأ التوازن بين الطوائف .

ولو تساءلنا عن مفهوم الخطر في عُرف الطوائف لاكتشفنا فوراً انه مفهوم تافه في معظم الحالات ، فكثيراً ما يثور اركان الطوائف ويقيمون الدنيا ويقعدونها من اجل تعيين حاجب أو الاحتجاج على نقل معلّم من ابناء طوائفهم .

ومن ميزات هذا التوازن القائم انه لا يُتيح الفرصة لفئة من هذه الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني كي تفرض نفسها على غيرها بصورة دائمة . لماذا ؟ لانها لا تملك (أو لا يسمح لها الآخرون بان تملك) من القوة أو التكتل ما يؤهلها للاستيلاء على السلطة السياسية في البلد واحتكارها . ولهذا يبقى الاتفاق ، أو التوافق ، أو التهادن ، أو الاعتدال ، أو المسايرة ،

ضرورة حتمية لتأمين التعايش السلمي والتعاون اليومي بين هذه الفئات . ولهذا نرى ان كل المحاولات الخيّرة التي جرت حتى الآن لكسر طوق التوازن ، عن طريق العنف أو اللاعنف ، قد مُنيت بالفشل وأفضت إلى صيغ جديدة مستلهمة من روح الميثاق الوطني (مثل شعار : لا غالب ولا مغلوب) .

فنظامنا ، عندما يظهر على حقيقته ، ليس الاّ نظام توازن بين الطوائف والفئات والزعماء والمصالح والمناطق .

وفي غمرة الحرص على تأمين التوازن تتلاشى فكرة الوطن ، وتتبخر فكرة الدولة ، وتضيع فكرة المصلحة العامة ، ويتحوّل البلد إلى ميدان سباق للمصالح الخاصة يُديره ويُسيّره زعماء المال والاقطاع والجاه ، فينظمون حفلاته ويتقاسمون ريعها ويتركون للشعب حرية التفرّج والتصفيق ، واحياناً حرية الصراخ والقفز فوق الحواجز للتعبير عن فرحة عابرة هزّته أو نقمة طارئة أثارته .

•

تلك لمحة خاطفة عن احدث المحاولات الفكرية التي تسعى إلى الاستعانة بنظريات علم الاجتماع السياسي من اجل تحديد هوية نظامنا السياسي وتعيين الصنف او النموذج القانوني او الدستوري او السوسيولوجي الذي ينطبق عليه .

والغريب ان معظم الذين يدرسون اوضاعنا يتنبّأون بمستقبل عاصف للبنان (١) ، ويترقبون فشل نظامنا الحالي بسبب عجزه

(١) قال الاستاذ هدسون في ختام كتابه المذكور : « ... ان الدلائل تشير الى أن المستقبل السياسي للجمهورية (اللبنانية) سيكون عاصفاً » . ص ٣٣١ .

عن التحكم بالمشاكل التي تواجهه وتتحداه ، وعدم قدرته على التطور بسرعة تمكّنه ، على المدى القريب المعقول ، من اللحاق بتطور مشاكله ومن التغلب عليها وتجاوزها .

هناك أذن ازمة تعصف بنظامنا . فما هي حقيقة هذه الازمة ؟

ثانياً : أزمة النظام

يجمع كل مواطن في لبنان ، مسؤولا كان ام غير مسؤول ، على ان هذا البلد يعيش ازمة نظام ، وان هذه الازمة تتضخم وتستفحل ، وان الوضع السياسي والاجتماعي ينذر بالانفجار .

والظاهرة التي تسترعي الانتباه ان اركان النظام على اختلاف اتجاهاتهم (من حاكمين ، او معارضين ، او موالين ، او محايدين) ، وان جميع المستفيدين من خيرات النظام ومكاسبه ، يعلنون دون مواربة ، وفي كل مناسبة، انه نظام سيء فاسد لا يرجى منه اي خير ، وان الثورة هي السبيل الأوحد لتغييره ، وان الاصلاح الترقيعي او الجزئي او التخديري لم يعد يجدي . واليكم عينة متواضعة من اقوال البعض منهم :

١ – قال **الكاردنال المعوشي**

« ها هو لبنان كما ترونه : نظامه الديموقراطي في احتضار ، ووضعه الدستوري في انهيار ، وحياته النيابية في انحدار ، ومستويات حكمه في ميوعة وتدهور . وليس ادل على ذلك من الازمات التي نعانيها ، فالازمة السياسية مكشوفة بجميع ملابساتها ، والازمة الاقتصادية ملموسة بمختلف

مضاعفاتها ، والازمة الاجتماعية مفتوحة في اوسع مجالاتها » (١) .

٢ – قال الرئيس **فؤاد شهاب** في الرسالة التي رفض فيها ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة ، في صيف عام **١٩٧٠** :

« ان المؤسسات السياسية اللبنانية والاصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي تشكل اداة صالحة للنهوض بلبنان وفقا لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين ، ذلك بأن مؤسساتنا التي تجاوزتها الانظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيا وراء فعالية الحكم ، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة ، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات ، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني » (٢) .

٣ – قال السيد **كامل الأسعد** ، رئيس المجلس النيابي ، في حديث تلفزيوني :

« ان الدولة في لبنان لا تزال تعمل على الاسس القديمة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر » (٣) .

---

(١) من خطاب له القاه في عينطورة. راجع صحيفة النهار في ١٩٦٩/٣/٢٤. وكان قد قال في رسالته الخامسة عشرة التي وجهها الى الموارنة بمناسبة الصوم الكبير : « اننا نتألم ، وقلوبنا تتمزق ، وشعبنا يتضور ، وحالتنا لم تعد تطاق ». راجع النهار في ١٩٦٩/٢/٥ .

(٢) راجع نص رسالته في النهار ، في ١٩٧٠/٨/٥ .

(٣) الأنوار في ١٩٧١/٩/٣ .

٤ — قال المرحوم **موريس الجميل** :

« اننا نعاني ازمة مصير . . . اننا نتخبط في ازمة نظام تنبع من استمرارنا في انتهاج ليبرالية خيالية ، اجتماعيا واقتصاديا ، هذه الليبرالية التي تحولت إلى قرصنة بعض الاغنياء والمتنفذين وضمان لامتيازات مستثمري الوضع الراهن . . . واننا بفعل هذه الازمات اصبحنا في وضع منذر بالانفجار » .

وأضاف ان البلاد تعيش اليوم مركب أزمات ، وان مضامين هذه الازمات تتجلى في ازمة الدولة وازمة النظام وازمة المؤسسات . ووصف تاريخ الحكم في لبنان بانه « تاريخ احتيالات سياسية نابعة عن روح عثمانية وبهلوانية تفكيرية على غرار ما ابتليت به الجمهورية الفرنسية الثالثة » (١) . وتحدث في رسالة وجهها إلى رئيس المجلس النيابي عن « افلاس الدولة ومؤسساتها والعاملين فيها » (٢) .

٥ — قال السيد **جوزف مغبغب** متحدثا باسم حزب الوطنيين الاحرار عن نظام الحكم في لبنان :

« اننا لا نجهل ما علق به من الشوائب والتجاوزات وكيف اننا نمارسه مشوها مبتورا وربما بشكل ممسوخ يثير السخرية حينا والشفقة احيانا . . . ان لبنان يزداد تخلفا يوما بعد يوم نتيجة

---

(١) راجع مقاله في ملحق النهار ، في ٢٧/١٠/١٩٦٨ .

(٢) النهار ، في ٢٣/١/١٩٦٩ .

عوامل عديدة طرأت عليه في السنوات الاخيرة » (١) .

٦ — قال السيد **ادمون رزق** (وهو نائب كتائبي) :

« . . . اني لا أؤمن بوجود المجلس النيابي ، حتى ولا بوجود بقية المؤسسات الديموقراطية في البلاد. انها غير موجودة... انا اعتبر ان الطقم السياسي الحالي قد فشل بأكمله في ايجاد حل او شبه حل لما تقاسيه البلاد من محن وازمات . واعتبر ان هذا الصف السياسي بأكمله عاجز عن الخروج من مستنقع الوحول الذي قاد اليه البلاد خلال ربع قرن من الحياة الاستقلالية التي كانت في الواقع نوعا من الشركات الاستغلالية لطاقات الشعب . . . يبدو لي ان الامل الوحيد الباقي للبنان هو انتفاضة الشعب مباشرة . . . ان البلاد في حالة اللاشيء ، والحكم في حالة اللاوجود ، والمسؤولية في حالة اللاتحديد » (٢) .

٧ — قال السيد **تقي الدين الصلح** :

« لبنان يحكمه الف لبناني . . . هناك استعمار « وطني » ما يزال يتحكم في الشعب اللبناني . . . وهو الذي اغتال ثورة الطلاب ، كما قضى على كل انتفاضة قبلها ، وافسد كل محاولة ، وحوّل كل ثورة للقضاء على الفساد ولاصلاح الحكم إلى نهاية فاشلة وامل ضائع . . . ولكن لا بد ان تأتي المحاولة الناجحة

---

(١) راجع كتاب : القوى السياسية في لبنان، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٩٦ — ٩٧ .

(٢) راجع تصريحه للنهار ، في ١٠/١٠/١٩٦٩ .

الكاسحة يوما ما » (١) .

لبنان يعاني اذن — وبشهادة الجميع — ازمة نظام . واذا كان بعض المنتفعين بالنظام يهاجمون النظام مسايرة للكل ، او ركوبا للموجة السائدة ، او اعتقادا منهم بان الهجوم الكلامي لا يكلف جهدا ولا يغير من الواقع المستمر شيئا ، فان البعض الآخر يفعل ذلك وهو يشعر بثقل الاخطاء المتراكمة ، وجسامة الاخطار المحدقة ، وضخامة المسؤوليات الجاثمة على كل كاهل ، واقتراب ساعة الصفر التي قد تكون شرا مستطيرا على الجميع .

كانوا حتى الماضي القريب ، يتغنّون بالنظام ، ويمجدونه ، ويؤلهونه ، ويجعلونه قدسا من الاقداس ، ويصفونه بالحر والخالد والسرمدي ، دون ان يحددوا للشعب معناه ومضمونه ، ودون ان يدركوا ان التغير هو سنّة الطبيعة والوجود ، وان الافكار والانظمة تتأثر بالزمان والمكان وتتبدل بفعل الحاجات الموضوعية والظروف المتقلبة .

وكانوا يوهمون السذّج من المواطنين بان الحديث عن النظام « الحرّ » في بلادنا ، او تحليل هذا النظام ، او تعرية هذا النظام والكشف عن اخطائه ، او التأكيد بأنه لم يعد صالحا لشعب يعيش في الربع الاخير من القرن العشرين ويقرأ أخبار الانجازات الجبارة التي حققتها شعوب كانت اقل منه تقدما وتطورا ووعيا . . . كانوا يوهمون المواطنين بان كل محاولة من هذا

(١) راجع مقاله في مجلة الاسبوع العربي ، في ١٩٦٩/٢/١٧ .

النوع ليست سوى تهجّم على استقلال لبنان ، وليست سوى عمل تخريبي يستهدف القضاء على الدولة ، كأنّ النظام هو الدولة ، او كأنّ الاستقلال قد جاءنا بنظام ابدي لم ير الراؤون مثله ولا يجوز مسّه او تعديله او تبديله ، او كأنّ دول العالم لم تتغيّر أنظمتها عشرات المرات كي تتمكن من تلبية الحاجات المستجدّة ومواكبة التطورات الملحة .

ولحسن الحظ ان العهد الجديد عندنا قد وفّر لحرية الفكر والرأي مناخا جديدا ، فترك الجميع يناقشون ويحللون وينتقدون النظام وغير النظام بحرية تامّة . واستنادا إلى هذه الحرية قام مفكرون مخلصون ينبّهون إلى الاخطار ويطرحون التساؤلات الصريحة حول نظامنا « الحرّ » وحول قدرته على الحياة . فبعد استقالة الدكتور اميل البيطار ، وزير الصحة ، من الوزارة (وكانت الاستقالة الثالثة بعد قيام حكومة السيد صائب سلام) ، كتب زميلنا الدكتور **حليم بركات** مقالا طرح فيه السؤال التالي :

« هل من علاقة بين سلسلة الاستقالات (وما رافقها من فشل في احداث بعض الاصلاحات الضرورية) والنظام الحر الذي نعيش في ظله؟ هل تمكّن النظام الحر من منع الاحتكار ؟ هل اكتسب الاحتكار بفضل النظام الذي نعيش في ظله قوة تخوّله منع الاصلاح من ضمن النظام ؟ بكلام آخر : هل يتعارض هذا النظام الحر مع الاصلاح ؟ » (١) .

(١) راجع مقاله في النهار ، في ١٩٧١/١٢/٣٠ .

وبعد ان بيّن كيف ان « الايديولوجية الليبرالية لا تطرح اسئلة حول النظام » ، انتهى إلى التأكيد التالي :

«ان ما يُسمّى النظام الحر يتّصف قبل كل شيء بانه نظام غير حر ، وذلك لثلاثة اسباب على الاقل :

١ ـ انه نظام يسلب غالبية الشعب حريته وقوته . يصبح الشعب مع الزمن عاجزا تجاه النظام ، اذ تتمركز القوة المادية في ايدي عدد قليل من المحتكرين الذين لا حدّ لجشعهم .

٢ ـ انه نظام يقاوم التغيير . يقاوم حتى التغيير الطفيف لانه يعرف ان الاصلاح يفتح عيون الشعب فيطالب بغير الاصلاح الطفيف . لا يريدون ان يفتحوا الباب . وكي يمنعوا الشعب من المطالبة بالاصلاح يصورون للشعب ان الاصلاح يقود إلى ازمات لا تعرف نتائجها .

٣ ـ انه نظام يربط المجتمع بشبكات الاحتكار العالمية . من هنا كان التحالف بين محتكري الدواء في لبنان ومصدريه في الخارج . وقد ادى تحالف هؤلاء واولئك إلى فشل وزير الصحة في هذا العمل الاصلاحي الجزئي .

ان نظاما يسلب غالبية الشعب الحرية ، ويحرم المجتمع من القدرة على تغيير نفسه ، ويربط البلاد بشبكات الاحتكار في الخارج ، لا يمكن ان يوصف بأنه نظام حرّ . لا حرية فيه غير حرية الاستغلال . بسبب كل ذلك نعجز امام الاحتكار . والعجز هو نقيض الحرية » .

ولا نود اطالة الحديث عن نظامنا . كل ما نحب ان نقوله هو ان هذا النظام يعاني ازمة وانه من الخطأ ارجاع هذه الازمة إلى مصدر واحد ، او عامل آني ، او سبب عابر . **ان بلدنا يعاني ، في الحقيقة، سلسلة ازمات نشأت وتوالدت منذ العهد الاول للاستقلال . ثم تفاعلت وتفاقمت وتشابكت مع الأيام حتى بلغت مرحلتها الراهنة . وليست ازمة نظامنا السياسي إلا واحدة منها، وان كانت اهمها.** وقد بات الكثيرون يعتقدون ان العلة تكمن ، في الدرجة الاولى ، في الاساس الذي تقوم عليه التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للبلد التي تقف حجر عثرة امام أية عملية تجديد او تغيير ترمي إلى توفير النظام الافضل لتحقيق الديموقراطية وتطويرها .

وبما اننا نعالج موضوعا يتعلق بالانماء السياسي فسنقصر كلامنا على أزمة النظام السياسي عندنا ، وسنرى ان تلك الازمة قد تفاقمت بسبب الخلل او الشلل الذي اصاب نظامنا البرلماني .

لقد تساءل المرحوم انور الخطيب عن اسباب تلك الازمة فردّها إلى ثلاثة :

١ ـ الحاكمون . وهم في لبنان فئات : المتهافتون على الكراسي ، والراغبون في الحكم مع تظاهرهم بالزهد فيه ، والمغرورون ، والجهال ، والخبثاء ، وقلة من الصالحين للحكم الذين قلّما يصلون اليه .

٢ ـ الشعب . وهو بدوره فئات : المطبّلون المزمّرون في

كل عرس ، والادعياء ، واللامبالون ، وفئة الشعب الحقيقي المتألم الذي تتأجج في صدره نيران الثورة لقلب جميع الاوضاع .

٣ — النظام نفسه . ومع ان التسمية العلمية لنظامنا هي النظام البرلماني ، فالحقيقة ان نظامنا هو الفوضى المنظمة . فالنظام البرلماني هو نظام حكم تمثيلي صالح يقوم على مبدأ تفريق السلطات تفريقا مرنا يتيح لها التعاون لتحمل مسؤولية الحكم وتسيير عجلته . واذا كان تطور الانظمة السياسية في العالم قد ادى إلى رجحان نفوذ السلطة التنفيذية ، فان هذا الرجحان قد وصل عندنا إلى حدّ الطغيان : طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية (١) .

فالتسمية العلمية او الدستورية لنظام الحكم في لبنان هي، اذن ، النظام البرلماني . ولكن الباحثين يجمعون على ان هذا النظام يقوم على أسس وركائز معينة ، يأتي في طليعتها التطبيق المرن لمبدأ فصل السلطات .

ومع ان الدستور اللبناني (على قدمه وهرمه) ينص على هذا المبدأ وعلى بقية المبادىء التي يرتكز عليها النظام البرلماني ، فان الواقع يؤكد لنا ان التطبيق العملي يختلف كل الاختلاف ،عندنا، عن النصوص وروحها ، فمعظم السلطات تتجمع غالبا في يد السلطة التنفيذية .

---

(١) راجع كتابه : المجموعة الدستورية — القسم الثاني (الخاص بدستور لبنان)، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٥٧٨ — ٥٨٠ .

ان ظهور الحكومة البرلمانية في العالم كان نتيجة تطور مرحلي طويل ، تعددت اسبابه وعوامله واختلفت ظروفه وملابساته . وكانت انكلترا هي مهد هذه الحكومة . ولكن الاوضاع والمفاهيم التي تقوم عليها اليوم هذه الحكومة تختلف عما كانت عليه في الماضي . لقد بدأ التغير يطرأ عليها منذ أن بدأ الملك الانجليزي يختار الوزراء من بين اعضاء حزب الاغلبية في البرلمان . ومنذ ذلك الحين نشأت علاقات معينة بين الملك والبرلمان نتج عنها ظهور مجموعة من القواعد والاصول تبنّاها النظام البرلماني الانجليزي واصبحت ، فيما بعد ، المصدر الاول لجميع التشريعات الدستورية في العالم . فأهم الاسس التي ترتكز عليها الحكومة البرلمانية التقليدية هي :

— تطبيق مبدأ فصل السلطات .
— لامسؤولية رئيس الدولة .
— مسؤولية الوزراء أمام البرلمان .
— حق رئيس الدولة في حل البرلمان .

والناحية المهمة في الحكومة البرلمانية ليست المساواة التامة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وانما هي توازن هاتين السلطتين . والتوازن هنا يعني تأمين الوسائل لكل منهما كي تتمكن من الحدّ من طغيان الاخرى .

ورجوح احداهما على الاخرى عرف فترات من المدّ والجزر . ففي انجلترا كانت السلطة التنفيذية هي الراجحة في

القرن الثامن عشر . ولكن النظام تطوّر في القرن اللاحق فقويت سلطات البرلمان واصبحت الغلبة للسلطة التشريعية . ومع بزوغ القرن العشرين وتبلور النظام الحزبي عاد الرجوح إلى السلطة التنفيذية . وقد دلت التجارب التي خاضتها انكلترا والدول الاوروبية التي اعتنقت فكرة الحكومة البرلمانية على انه من الصعب تأمين توازن صحيح ودائم بين السلطتين . ولهذا ظهرت في النظام البرلماني صورتان للحكومة البرلمانية : في الاولى يكون الرجوح للسلطة التنفيذية ، وفي الثانية للسلطة التشريعية .

وانكلترا هي المثل البارز على الصورة الأولى . وللتنظيم الحزبي فيها فضل كبير في رجوح نفوذ الحكومة . فالحكومة فيها ترتكز على وجود حزبين كبيرين يتناوبان الحكم بهدوء واخلاص ومسؤولية . وبفضل انتظام الحياة الحزبية وانضباطها في انكلترا نجد في البرلمان دائما اغلبية متجانسة متفاهمة مستعدة في كل وقت لدعم الحكومة . وفي ذلك يكمن سر نجاح الحياة البرلمانية وسر استقرار الحياة السياسية في هذا البلد .

ويذكر الفقهاء فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة كمثل بارز على الصورة الثانية . ومع ان فرنسا قد اعتمدت ، آنذاك ، نفس الاسس البرلمانية التي طبقتها انكلترا ، فان الممارسة السياسية فيها قد ادت إلى نتائج عكسية ، اي إلى رجوح السلطة التشريعية . وتفسير ما حدث يكمن في اسباب عديدة نكتفي بذكر اهمها : غياب الاحزاب الكبرى التي تستطيع تأمين

التجانس في الاغلبية البرلمانية ، وبالتالي تأمين الاستقرار للحكومة. وبقي الحال على هذا المنوال في فرنسا حتى مجيء الجمهورية الخامسة وظهور حزب قوي .

ولو استعرضنا تاريخ الحياة البرلمانية في لبنان لوجدنا ان الحكومة اللبنانية قد توافرت فيها المعطيات البرلمانية الفرنسية نفسها . ولكن التقليد الدستوري في تشكيل الحكومات من جهة ، والنظام الطائفي من جهة أخرى ، قد أدّيا إلى نتيجة عكسية ، أي إلى رجوح السلطة التنفيذية .ويعتبر غياب الاحزاب السياسية عن المسرح اللبناني السياسي من اهم الاسباب التي جعلت نتائج التجربة في لبنان تختلف عن نتائجها في فرنسا على الرغم من وحدة المعطيات (١) .

●

لقد اتيح لنا ان نكتب عن « ازمة النظام البرلماني في العالم واثرها في لبنان » (١) ، وعن « النظام البرلماني ومجالسنا النيابية » (٢) ، وان نستعرض الحلول والاقتراحات التي قدمت ، في السنوات الاخيرة ، للقضاء على الازمة البرلمانية التي نعيشها . ولاحظنا ان كل المقترحات ترمي إلى تجديد الثقة والتمسك بالنظام البرلماني ، معتبرة ان الذي فشل عندنا هو

(١) نفس المرجع ، ص ٤٨٦ .
(٢) راجع مقالا لنا بهذا العنوان في مجلة العلوم ، عدد شباط ١٩٦٠ .
(٣) راجع مقالا لنا بهذا العنوان في نفس المجلة ، عدد نيسان ١٩٦٠ .

البرلمانات وليس البرلمانية . وقد ختمنا آنذاك مقالا لنا بهذه الخلاصة :

« اذا كان النظام النيابي قد تعثّر في سيره وكبا في بلادنا فلأسباب عديدة اهمها عدم توافر الشرط الاساسي لنجاحه ، ونعني به وجود احزاب منظمة . فالنظام البرلماني لم يترعرع وينم ويلاق نجاحا وانتشارا الا في البلاد التي يتنافس فيها حزبان او ثلاثة . . . ان الاحزاب المنظمة هي ، بالنسبة إلى النظام البرلماني ، بمثابة العمود الفقري للانسان . ولا بد للبنان — اذا اراد ان يتقدم بخطى سريعة — من الاعتماد على التنظيم الحزبي . ولعل اعظم خدمة تقدمها الاحزاب للوطن هي صهرها لجميع اللبنانيين من مختلف الطوائف والمشارب في بوتقة واحدة ، فالطائفية ما فتئت تفسد على المواطنين حاضرهم ومستقبلهم وتمنعهم من الالتقاء فوق صعيد واحد من الوطنية والمحبة » (١) .

فالاحزاب السياسية هي ، باختصار ، ضرورة سياسية ووطنية في لبنان .

ثالثا : الأحزاب السياسية ضرورة سياسية ووطنية

الاحزاب السياسية ضرورة تحتّمها رغبتنا في القضاء على علة العلل في حياتنا السياسية : **الطائفية السياسية** . لقد بحث المرحوم انور الخطيب عن الدوافع التي تحمل المواطن اللبناني على المطالبة بالتغيير وادانة النظام فوجد ان ذلك يكمن في الطائفية

(١) راجع مقالنا ، المذكور ، في مجلة العلوم ، عدد شباط ١٩٦٠ .

السياسية . وتساءل عن البديل ، في حالة الغاء هذه الطائفية ، فوجده في الاحزاب السياسية . وتساءل عما اذا كانت الامور عندنا ستستقيم ، وعما اذا كانت حياتنا السياسية ستنتظم ، اذا حلّت الاحزاب السياسية محل الطائفية ، فرأى انه لا ينبغي لنا ان نغالي فنقول « ان الاحزاب السياسية هي العصا السحرية التي ستؤمن استقامة الامور وتنظيم الحكم بين ليلة وضحاها . ولكننا يجب أن نؤمن ان التنظيم الحزبي هو في مداميك الاساس لبناء الدولة : انه بعض العلاج » (١) .

ولدى اللبنانيين ، على اختلاف ميولهم ونحلهم ، قناعة ثابتة بان الطائفية السياسية (التي تسير جنباً إلى جنب مع رفيقة عمرها الاقطاعية السياسية) تشكل العامل الرئيسي في تأخرنا وتخلفنا وانقسامنا . لقد جرت في جامعة القديس يوسف ، في ١٧–٢–١٩٦٩ ، مناظرة بعنوان : « دور التمثيل الحزبي في الغاء الطائفية والقضاء على الاقطاع السياسي » ، اشترك فيها السادة : ادمون رزق عن حزب الكتائب ، وجوزيف مغبغب عن حزب الوطنيين الاحرار ، وامين العريسي عن حزب الهيئة الوطنية ، فاتفق الثلاثة على ان الطائفية والاقطاعية هما اكبر آفات لبنان . ورأى النائب ادمون رزق ان الخلاص من هاتين الآفتين لا يمكن ان يتمّ الا باعتماد أحزاب لا طائفية ولا اقطاعية . واضاف : « نحن نعتبر ان التمثيل الحزبي هو احد

(١) نفس المرجع المذكور ، ص ٥٨١ – ٥٨٨ .

العوامل الرئيسية في تخليص لبنان من الطائفية والاقطاعية . وعندما يجتمع الناس حول عقائد يصبحون ملزمين برفض الطائفية والاقطاعية » (١) .

وتركيب لبنان الطائفي لم يعد يرضي أحدا من شباب لبنان . **بل ان الاجيال الجديدة اخذت تعتبر التمسك بالتركيب الطائفي ، في عصر التطلعات الفضائية والتقارب البشري والتلاحم الانساني ، وصمة عار تلطخ جبين وطنها الذي كان مهد الحرف وناشر الابجدية** . لقد وصف المحامي مارسيل جعارة ، رئيس « حزب ١٩٤٣ » ، الدولة اللبنانية بأنها « اتحاد فدرالي بين سبع عشرة دولة طائفية عنصرية انعزالية ، لكل طائفة وزراؤها ونوابها وموظفوها ومحاكمها وتشريعاتها في الاحوال الشخصية واستقلالها الذاتي » . ووجد ان سبب ذلك يكمن في غياب الاحزاب العلمانية الصحيحة (٢) .

ولاحظ جميع الباحثين الاجتماعيين الذين تعمقوا في دراسة طبيعة المواطن اللبناني **ان هذا المواطن يتميز بالنزعة الفردية الطاغية** التي ترسخت في نفسه بفعل مؤثرات وترسبات متباينة (٣) : وهذه النزعة لا يمكن ازالتها والتغلب عليها الا بترويض اللبناني

---

(١) صحيفة لسان الحال ، في ١٩٦٩/١٢/١٩ .

(٢) صحيفة الأنوار ، في ١٩٧١/٩/١٤ .

(٣) يفضل الدكتور ادمون رباط استعمال تعبير « الفردانية » الذي ذكره اخوان الصفاء . راجع كتابه : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني. دار العلم للملايين . بيروت ١٩٧٠ ، ص ٨٩٧ .

على الحياة الجماعية ، اي بتدريبه على العيش داخل جماعة منظمة والمشاركة في تسيير امورها وتنسيق اعمالها . والاحزاب السياسية تأتي في طليعة الجماعات او الجمعيات التي تعلم المواطنين النظام والتنظيم والانضباط . فالحزب السياسي قد وجد ، في الواقع ، ليكون مؤسسة تربوية ومركزا توجيهيا يتلقن فيه المواطن حب النظام ، ويتعرف إلى مشاكل الحياة العامة ، ويتعود الخضوع لرأي الاغلبية ، ويعمل مع زملائه على وضع المخططات والمشاريع واخراجها إلى حيز التطبيق عند وصول الحزب إلى الحكم .

ويعتقد البعض ان حياتنا السياسية والاجتماعية ، التي انهكتها وفككتها وافسدتها عصور طويلة من الظلمات ، تحتاج اليوم الى ثورة كبرى لتجديد الذات ونفض الغبار المتراكم والتجاوب مع التيارات والتطلعات العصرية . ان جميع الشعوب المتفوقة والمتقدمة قد قامت « بثوراتها الكبرى التي اخرجتها من عصور الانحطاط وقرونها الوسطى إلى عصرها الجديد » (١) . فهل كان باستطاعة الولايات المتحدة ان تبلغ ما بلغته من منعة وقوة لو لم تقم بثورتها ضد الاستعمار والتجزئة ؟ وهل كان بمقدور الاتحاد السوفياتي ان يحرق المراحل ويتبوأ مركزه الحالي لو لم يلجأ إلى الثورة ؟ وما قيمة فرنسا ، التي ما زالت معينا لا ينضب

---

(١) راجع ما قاله السيد يوسف الأشقر ، وكان آنذاك رئيساً للحزب القومي الاجتماعي ، في احدى المقابلات . مجلة البناء في ١٩٧١/٨/٢١ .

للافكار التحررية في كل مضمار ، لولا ثورتها الاولى وثوراتها المتعاقبة خلال قرنين من الزمان ؟ وهل كان يخطر ببال انسان ان الصين ، بلا ثورة ، ستتمكن ، في ظرف عشرين عاما ، من تجاوز انقساماتها والتغلب على آفاتها لتصبح قوة كبرى تخيف الكبار وتحرك الصغار وتكره رئيس الولايات المتحدة على زيارتها وخطب ودّها والتفاوض معها ؟ وثورة كوبا ، ألم تنقلها من عالم إلى عالم وتجعل منها ، على الرغم من الضغوط والمؤامرات ، شعلة وهاجة في بقعة من الارض ما زالت تغطّ في أحضان الجهل والاستغلال ؟ ومن غيّر معالم الحياة في بقية الدول التي تحررت من رواسب الماضي واثقاله وفرضت وجودها على التاريخ المعاصر ؟ الم يكن لثوراتها الفضل الاكبر في كل ذلك ؟

ان لبنان لم يقم بعد بثورته الكبرى . والبعض يؤمن بأن الثورة التي يحتاج اليها يجب ان يقوم بها حزب ثوري ينقذ البلاد « من كل ما هو قائم من التركة الاجتماعية السياسية الثقافية النفسية » (١) . واذا كان البعض الاخر يخشى سيطرة الحزب الواحد ويرى ان البلاد لا تحتمل دكتاتورية حزبية من هذا النوع ، فانه يعترف بان الثورة ، بمعنى التغيير الجذري الشامل ، لا يمكن ان تتم الا عن طريق الاحزاب المنظمة . وفي ذلك اقرار باهمية الاحزاب في تحقيق اية عملية تغيير محتملة .

(١) نفس المرجع السابق .

وضرورة التنظيم الحزبي تطالعنا كذلك على الصعيد البرلماني الصرف . ان الحكومات تنشأ عندنا بشكل ارتجالي او اعتباطي ، أو تنشأ باتفاق (تسبقه عادة مساومات واجتماعات طويلة) بين زعماء الطوائف . واذا حدث وفشل وزير في عمله ومخططاته (وكثيراً ما يحدث ذلك) ألقى المسؤولية على غيره وبرّر اخفاقه أو عجزه بانعدام الانسجام داخل الحكومة . والحكومة عندنا ليس لها عادة برنامج واضح تعاهد النواب على تنفيذه . ولهذا فهي تكثر من الوعود ولا تنفذها لعلمها ان ليس في البرلمان اكثرية حزبية قادرة على محاسبتها وسحب الثقة منها . ان الاستقرار الحكومي الذي تنشده الدول النامية يقع غالبا ضحية الغياب الحزبي او التعدد الحزبي .

ان التجارب قد برهنت على ان تعدد الاحزاب (وتلك كانت حالة فرنسا في عهدي الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة) يؤدي غالبا إلى حرمان اي حزب من الاغلبية البرلمانية التي تمكّنه من تولي الحكم وحده ووضع برنامح عمل والانصراف إلى تنفيذه . ولذلك تضطر بعض الاحزاب ، في هذا النظام، إلى الائتلاف والتعاون . واللجوء إلى هذا الاسلوب يعني فقدان التجانس الوزاري ، وان كان احيانا يساعد البلاد مؤقتا على تلافي الازمات الوزارية . وفقدان التجانس او الانسجام لا يسمح بتحديد المسؤوليات ويتيح لكل حزب من الاحزاب المؤتلفة في الحكومة فرصة التهرب من المسؤولية ملقيا تبعة كل فشل على الحزب او الاحزاب المتحالفة الاخرى .

« ان تجانس الاغلبية هو ، اذن ، دعامة الحكم البرلماني السليم . ان البرلمانية تقوم على اغلبية منسجمة وانضباطية . فالاغلبية التي لا تتكون الا من ائتلاف احزاب او هيئات أو اقطاب ، لا يجمعها مبدأ واحد ومنهج واحد وقيادة واحدة ، ليست الاغلبية التي تقدر ان تحمي الحكومة . انها اغلبية ظرفية معرضة دائماً للتفكك . ولذلك فهي تعجز عن ان تؤمن الاستقرار للنظام . ان الاغلبية البرلمانية في لبنان هي دائما اغلبية مترجرجة ، ولذلك تصمد الحكومات احيانا ، ولكن لا بسبب انسجام الاغلبية التي تؤيدها ، ولكن لان الاقلية في البرلمان ، كالاغلبية ، مكونة من ائتلاف ظرفي لا يجمعها مبدأ واحد وقيادة واحدة ، فهي والاغلبية على حال سواء » (١) .

والخلاصة ان الاحزاب السياسية ضرورة لتطوير نظامنا البرلماني وتغيير اوضاعنا السياسية . ولكن التنظيمات الحزبية على انواع . فما هو التنظيم الحزبي الانمائي الذي يلائم طبيعة لبنان ويساعده على التقدم السريع ؟

•

(١) انور الخطيب ، المرجع المذكور ، ص ٥٨٩ – ٥٩٠

القسم الثاني

التنظيم الحزبي الانمائي

هل عرف لبنان ، قبل الاستقلال وبعده ، الفكرة الحزبية والتنظيم الحزبي ؟ وما هو الوضع الحزبي الراهن فيه ؟ وكيف يمكننا تصنيف احزابه ؟ واذا كان لبنان دولة نامية ، أو دولة تنمو ، فهل تأثر ، في حقل التنظيم الحزبي ، بتجارب الدول النامية ؟ وما هو التنظيم الحزبي الأفضل الذي نستطيع ان نقترحه من اجل انماء لبنان ؟

هذا ما سنعالجه في الاسطر التالية .

اولا : الوضع الحزبي في لبنان

لبنان ليس بغريب عن التجارب الحزبية ، فقد اتيح له في الماضي (وتلك ناحية تاريخية قد تكون مجهولة من الكثيرين) ان يتعرف الى التكتلات والتجمعات الحزبية .

ففي **عهد الأمراء** انتشر في البلاد حزبان (القيسي واليمني) كان لهما شأن كبير واثر بارز في الاحداث التي توالت علينا. ثم خلفهما حزبان آخران (الجنبلاطي واليزبكي) .

وفي **العهد العثماني** ، وخصوصاً بعد اعلان الدستور العثماني

عام ١٩٠٨ ، ظهرت في لبنان عدة جمعيات سياسية ضمّت اعضاء من لبنان ومن بقية الاقطار العربية . وقد سعت ، في أول الأمر ، الى حمل السلطات العثمانية على مساعدة تلك الأقطار وتحسين احوالها . وعندما فشلت في مسعاها ، وقطعت كل امل في تحقيق الاصلاح راحت تعمل للخلاص من الاستعمار العثماني . وجميع المؤرخين يعترفون بفضل اللبنانيين في تأسيس هذه الجمعيات واسهامهم في نشاطها ونشر مبادئها . ومن اشهر هذه الجمعيات :

- جمعية الاخاء العربي .
- المنتدى العربي .
- الجمعية العربية الفتاة .
- الجمعية القحطانية .
- حزب اللامركزية العثماني .
- جمعية بيروت الاصلاحية .
- المؤتمر العربي في باريس .
- جمعية العهد .

وفي **عهد الانتداب**، وعلى الرغم من تكبيل الحريات العامة واستخدام اساليب القمع والارهاب ضد المواطنين ، فقد عرف لبنان :

- حزبين سياسيين ، بالمعنى الحديث للكلمة ، هما : الحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩٢٤ ، والحزب القومي السوري الذي تأسس عام ١٩٣٢ .

- وكتلتين برلمانيتين ارتبط تاريخهما بقصة الخلاف بين شخصيتين سياسيتين . والكتلتان هما : الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية . وقد تحولتا فيما بعد الى حزبين سياسيين : حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٥٥ ، وحزب الكتلة الوطنية عام ١٩٤٣ .
- ومنظمتين للشباب تأسستا عام ١٩٣٦ ، وهما : منظمة الكتائب اللبنانية ، ومنظمة النجادة . وقد تحولتا كذلك الى حزبين سياسيين : حزب الكتائب عام ١٩٥٢ ، وحزب النجادة عام ١٩٥٤ .

ومع اطلالة **عهد الاستقلال** ، اخذ لبنان يتعرّف ، الى جانب الاحزاب التي نشأت في عهد الانتداب ، الى احزاب جديدة كثيرة . وقبيل غروب شمس العهد الاستقلالي الأول بدأت تتألق في سماء السياسة اللبنانية ظاهرة جديدة : ظاهرة الجبهات المتحالفة . ومع بداية الخمسينات اخذت تتردد في جنبات لبنان اصداء حركات عربية غير مرخص لها .

وأهم الاحزاب الجديدة :

- حزب النداء القومي ، عام ١٩٤٥ .
- الحزب التقدمي الاشتراكي، عام ١٩٤٩ .
- حزب الهيئة الوطنية ، عام ١٩٥٠ .
- حزب الوطنيين الاحرار ، عام ١٩٥٧ .
- الحزب الديموقراطي ، عام ١٩٦٩ .

وفي جميع عهود الاستقلال كانت الاوضاع تتردى احياناً وتتأزم ، مما يستدعي التجمع والتعاون بين فئات متجانسة للوقوف في وجه الانحرافات « والتحذير من خطر التأخير الذي اصاب البلاد ، ودعوة الحكام الى تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، واحلال روح الامانة محل روح الاستغلال ، بغية تقويم ما اعوج من شؤون الدولة والسير بها في طريق التقدم بالسرعة اللازمة » (١) . وكان الساسة المعارضون يجدون ان تحقيق ذلك يتطلب اجراءات ترمي الى :

« ١ — تطهير جهاز الدولة من عناصر الجهل والشر .

٢ — تأمين تطبيق القوانين باخلاص وادراك ونشاط .

٣ — تجهيز البلاد بالقوانين والانظمة التقدمية » (٢) .

وبما ان الاحزاب القائمة كانت ، في الاحداث والملمّات الخطيرة ، تعجز وحدها عن تجنيد الجماهير ، فقد قامت في لبنان جبهات وكتل برلمانية او شعبية لم تقتصر عضويتها على فئة من الاحزاب السياسية ، بل شملت كذلك هيئات نقابية وطلابية وشخصيات سياسية تتمتع برصيد شعبي .

واهم الجبهات والكتل والاحلاف التي عرفها لبنان منذ الاستقلال هي :

---

(١) من برنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية ، الذي وضعه النائبان السابقان : أنور الخطيب وغسان تويني ، واذاعاه في مؤتمر صحافي في ايار ١٩٥١ .

(٢) نفس المرجع السابق .

— **الجبهة الاشتراكية الوطنية** ، التي قامت عام ١٩٥١ ، و« برهنت بسلوكها وتحركها على انضباطية في العمل حملت الكثير على تقليدها » (١) . وقد تألفت من حزبين : التقدمي الاشتراكي والكتلة الوطنية .

— **الجبهة الاشتراكية الشعبية** ، التي قامت اثر انتخابات عام ١٩٥٣ ، وحملت لواء المعارضة خلال رئاسة السيد كميل شمعون .

— **جبهة الاصلاح النيابية** ، التي قامت اثر انتخابات عام ١٩٥٧ . وقيل آنذاك ان رئيس الجمهورية «كان وراء انشائها بغية كسب اكبر عدد من النواب لاقرار تعديل الدستور لتجديد ولايته » (٢) .

— **جبهة النضال الوطني** ، التي قامت عام ١٩٦٤ ، وضمت اعضاء من الحزب التقدمي الاشتراكي وعدداً من الشخصيات السياسية المستقلة .

— **الجبهة الديموقراطية البرلمانية** ، التي قامت كذلك عام ١٩٦٤ ، وضمّت نوابا يؤمنون بالنهج الشهابي .

— **الحلف الثلاثي** ، الذي قام عام ١٩٦٨ ، وضمّ الكتائب والوطنيين الاحرار والكتلة الوطنية . وكانت غايته كسب معركة الانتخابات ومجابهة « النهجيين » والحيلولة

---

(١) انور الخطيب ، المرجع المذكور ، ص ٥٤٥ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥٥٣ .

دون عودة الرئيس شهاب الى سدة الرئاسة الأولى .

وفي الخمسينات انشأ حزب البعث العربي الاشتراكي (ومركزه في سوريا) فرعاً له في لبنان . وفي هذه الاثناء قامت حركة رفضت التسمية الحزبية وعرفت بحركة القوميين العرب . وفي الستينات انقسم كل منهما على نفسه وتبعثر الى اجنحة متنافسة . وكان الاثنان يمارسان عملهما السياسي في لبنان دون ترخيص رسمي . غير ان الحظر قد رفع عن حزب البعث في آب ١٩٧٠ ، عندما اصدر وزير الداخلية قراره المشهور الذي سنشير اليه بعد حين .

•

والآن كيف يمكننا تصنيف الاحزاب عندنا ؟

ان عملية التصنيف صعبة . وسبب صعوبتها يعود الى ثلاثة امور :

١ ـ لانه ليس ثمة معيار ثابت واضح للتصنيف يمكن الاعتماد عليه او الاسترشاد به .

٢ ـ ولأن تراكم العقائد واختلاف البرامج وتشابك المبادىء في احزابنا يبلغ حداً يجعل هذه الاحزاب قادرة على استيعاب كل الاتجاهات والانتماء الى كل التيارات والميول .

٣ ـ ولأن الطلاق البيّن بين مبادىء بعض الاحزاب وتصرفاتها يفسد او يعرقل مهمة التصنيف ، فهناك مثلا احزاب

تنادي بالعلمانية ثم تتصرف طائفياً ، او ترفع شعار الاشتراكية ثم تدافع عن الاقتصاد الحر وترفض فكرة تأميم المرافق الكبرى .

ومع ذلك فقد جرت محاولات للتصنيف . ان الدكتور ادمون رباط ، مثلا ، يرى انه من الممكن ايجاد تصنيفين للاحزاب اللبنانية الحالية :

ـ تصنيفاً مبنياً على درجة شرعيتها (احزاب مرخصة واحزاب ممنوعة) .

ـ وتصنيفاً مرتكزاً على قوة الروح السياسية المسيطرة على اعضائها (احزاب سياسية واحزاب عقائدية) (١) .

ولكن التصنيف الأول (الذي زالت اهميته بزوال الحظر الحزبي) لا يزودنا بفكرة واضحة وعميقة عن اتجاهات الاحزاب وبرامجها ومدى القوة او المكانة التي تتمتع بها . اما التصنيف الثاني فيتّسم بالغموض لانه ليس من السهل دائماً اجراء تمييز واضح المعالم بين الحزب السياسي والحزب العقائدي.

ومنذ ايام ، سئل الاستاذ غسان تويني عن رأيه في الاحزاب اللبنانية ، فأدلى بتصريح يحتمل اكثر من نقد او تعليق . لقد ميّز بين نوعين من الاحزاب : « العقائدية ، وتضم الحزب السوري القومي الاجتماعي ، والحزب الشيوعي ،

---

(١) راجع كتابه : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٧٠ ، ص ٨٩١ ـ ٨٩٧ .

والبعث . والديموقراطية البرلمانية ، بالمعنى التاريخي العلمي ، وتضم الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية والاحرار . أما الكتائب فتقف في الوسط ، أي انها نشأت عقائدية ثم تطورت الى حزب برلماني . والغريب ان الاحزاب الأكثر انتظاماً وشمولا ، والتي تضم اعضاء من كل الطوائف والفئات ، انما هي الاحزاب التي لها تطلعات تتجاوز حدود لبنان » (١) .

وتطرق الاستاذ منح الصلح ، في محاضرة القاها في النادي الثقافي العربي ، الى موضوع التصنيف ، فقال :

« ومع ان تصنيف القوى السياسية بدقة هو بطبيعته احد امتيازات المجتمعات المتقدمة التي تبلغ في نموها مستوى الانقسام الواضح المحدّد لخصائص كل قوة ، والراسم لها مواقفها ومفاهيمها ولغتها ، الا انه من الممكن تصنيف القوى السياسية في لبنان بأنها أربع :

١ – **الثورة في اليمين** . وتتجسد بالدرجة الأولى في بعض الاحزاب والحركات السياسية الممنوعة في اغلبها والمعزولة عن الحياة السياسية بصورة عامة ، ولكن الناشطة بقوة في بيئات عديـدة . وابرز هـذه الاحزاب الحـزب القومي السوري والاحزاب ذات الايديولوجية الاسلامية كحركة الاخوان المسلمين . وعلى عكس الوهم الشائع ، فان هذه

(١) راجع ما كتبته النهار في ١٩٧٢/٢/١٥ عن محاضرته التي القاها في نادي عمشيت .

الثورة في اليمين بكل فصائلها تقوى كلما قوي اليسار وبرزت الظروف التي تشكل تربة لمدّ يساري .

٢ – **القوة الكيانية** . ونعني بها مجموعة الاحزاب والحركات التي تتخذ من عصبيّة الكيان منطلقاً لها . وعصبية الكيان هي العصبية الموازية لعصبية الوطن ، والبديلة عنها ، والمناقضة لها عند طبقة من اللبنانيين اوحي اليها بأن الكيان هو الوطن نفسه ... ان الفئات السياسية التي تدافع عن مفهوم الكيان للبنان تفارق المفهوم الوطني الاصلي والطبيعي بأن تتصور الخطر على لبنان وتُصوّره آتياً من العرب ومن الحركة الشعبية لا من الاستعمار ولا من الصهيونية ، معتبرة دعوة التغيير خروجاً من اللبنانية وعليها ... وهي باسم الدفاع عن الكيان تذهب احياناً الى حد التفريط بالوطن ، كما في دعوتها الى حل الجيش وجلب قوات الطوارىء وطلب انزال الجيوش .

٣ – **القوة الاصلاحية وحركة التغيير** . وهي التي ظهرت بعد أحداث عام ١٩٥٨ ، ودعت الى اقامة دولة الاستقلال ، وعقد حلف مباشر بين السلطة والجماهير من وراء ظهر الزعامات التقليدية ، وادخال فكرة الغد الى سياسة الدولة ، وضرورة اتخاذ الانقسام الاجتماعي والعقائدي بديلا للانقسام الطائفي . واحرزت هذه القوة بعض الانجازات في العهود التي تعاقبت منذ عام ١٩٥٨ ، ولكنها اصطدمت

دائماً بالقوى التقليدية وكانت تفتقر الى القيادة الوطنية المنظمة .

٤ ــ **القوة اليسارية** . وهي من غير شك الكنز الغني لحركة التغيير في لبنان . ولكن هذه القوة فشلت في ان تلعب بنجاح دور التنظيم الوطني الديموقراطي المطلوب . فلقد بقي جزء من اليسار وراء حركة التغيير ... ووقع جزء آخر من اليسار تحت وطأة ظروفه العربية فشلّت اثقالُ الحكم الذي كان يقوم باسمه في بعض البلدان قدرته على المخاطبة المؤثرة للجانب الديموقراطي من حركة التغيير اللبنانية » (١) .

●

ويخيل الينا ان التصنيفات المعتمدة قد تختلف باختلاف الغرض الذي ننشده في الحزب . فاذا كانت الناحية الطائفية هي التي تعنينا ، قسمنا الاحزاب إلى طائفية وعلمانية . واذا كان موضوع الكيان هو الذي يشغلنا ، ميّزنا بين الاحزاب اللبنانية والاحزاب غير اللبنانية . وإذا كان التصارع العقائدي في عالم اليوم هو الذي يستحوذ على اهتمامنا ، جعلنا احزابنا احزاب يمين ويسار .

ويبدو ان الانقسامات اخذت ، في الآونة الاخيرة ، تتبلور لمصلحة الصراع العقائدي ، حتى اصبح التمييز بين

(١) راجع محاضرته التي كانت بعنوان : « نظرة عامة حول القوى السياسية في لبنان » ، في مجلة الثقافة العربية ، عدد كانون الأول ١٩٦٩ .

احزاب اليمين واحزاب اليسار هو التصنيف الاقرب إلى الواقع الحزبي في لبنان . وربما كان من احسن ميزاته وافضلها قدرته على استيعاب التصنيفات الاخرى واحتوائها . فبتقسيم الاحزاب الى يمينية ويسارية لا يعود لمسألة التمييز القائم على أساس ديني او طائفي او كيـاني أيّ معنى . ان الحزب اليساري ، مثلا ، لا يمكن ان يكون طائفياً ولا كيانياً . ولهذا يعتقد الكثيرون ان اليسارية تشكل عندنا العلاج الفعّال لكل تعصب طائفي او تزمت اقليمي .

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن المسيرة الحزبية في بلادنا تكاد تصل (بتأثير التطورات والانفجارات السياسية والاجتماعية المتلاحقة) إلى المفترق الفاصل بين اليمين واليسار ، فاننا نعترف بأن فئة من احزابنا ما فتئت تحمل في احشائها وفوق ظهرها خليطاً من رواسب الماضي ، وآثار البيئة ، وبصمات الأهواء الفردية الانتهازية ، يشدّها تارةً إلى يسار اليمين ، وطوراً إلى يمين اليسار ، ويدفعها احياناً إلى مواقع محيّرة لا يجد لها الباحث وصفاً ولا تفسيراً .

●

وبقي لنا أن نقول كلمة في الدور الذي تقوم به احزابنا على مسرح الحياة السياسية .

لو القينا نظرة بسيطة على دورها في المجلس النيابي لوجدنا انها لم تتمكن حتى الآن من القيام بدور فعال أو فعلي يُذكر . انها لم تترك آثاراً بارزةً في تاريخنا البرلماني . لقد اقتصر عمل

معظمها (ولا سيما تلك التي استطاعت ايصال عدد لا يستهان به من اعضائها الى المجلس) على عقد الصفقات لدخول المجلس وعلى الانغماس غالباً في مساومات تتنافى مع مبادئها المعلنة، وعلى بذل الجهود للانضمام الى تكتلات أو أحلاف أو جبهات برلمانية بغية الحصول على بعض المناصب الوزارية او الادارية .

وينبغي لنا الاّ نغترّ ونُخدع بعدد النواب الحزبيين في مجلسنا عنـــد دراسة مسألة التمثيل الحزبي في لبنان . أن عددهم في المجلس الحالي يتجاوز عدد ثلث النواب . ومع ذلك فان عملهم او دورهم الحزبي يكاد ان يكون معدوماً ، « ذلك لأن هذه الاحزاب ، عندما تحدّد مواقفها ، لا تحددها على اساس المطالب العامة بقدر تحديدها على اساس دخولها الحكومة او بقائها خارجها . وعلى هذا الاساس نرى ان حزبا يؤيد اعمال الحكومة ما دام في الحكم ،ويعارضها عندما يصبح خارجها ، مثيراً قضايا سبق شخصياً وتجنّب الخوض فيها ابّان وجوده في الحكم . يضاف الى ذلك تباين في مواقف اعضاء الحزب الواحد حيال موضوع واحد ، اذ ان الحزب يمنح الثقة مثلا للحكومة فيتخلّف احد اعضائه عن هذا الموقف اما بالتغيب او الامتناع ... وبعض النواب الحزبيين اتخذوا مواقف انفردوا فيها رغم جميع المحاولات التي بذلت معهم لتحويلهم عن مواقفهم ، وكانت انتخابات رئاسة الجمهورية خير دليل على ذلك » (١) .

(١) راجع مقال السيد اليان الأحمر ، في ملحق الانوار ، في ١٩٧١/٨/٨.

لقد كان بوسع احزابنا ان تقوم بدور اكبر واعمق في حياتنا السياسية والنيابية ، وان تكون فعلا المصنع التربوي والتوجيهي الذي يتخرج منه قادة الغد والمواطنون الصالحون. بل كان بامكانها ، وخصوصاً في بعض الفترات والظروف ، ان تتقدم لقيادة عربة التطور والتغير في البلاد ، وان تسهم الى حد كبير في تحرير الاجيال من سيطرة الاقطاعيين والطائفيين . ولكنها قصّرت او اخفقت او عجزت .

ولو تركنا جانباً الاسباب الخارجية لاخفاقها واكتفينا بالاسباب الداخلية ، لوجدنا ان هناك اسباباً متعددة ومتشابكة ، منها ما يتصل باوضاعنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ومنها ما يتصل باوضاع هذه الاحزاب نفسها وبأوجه نشاطها وطرق تفاعلها مع البيئة التي تعمل فيها والتيارات المتحركة المتأججة التي تحتك او تصطدم بها .

فعدم الانتظام ، ، او اللاانضباطية ، هي الميزة التي تدمغ تقريباً علاقات النواب الحزبيين ، وعلاقات الحزبيين عامة ، بأحزابهم . كلنا يتذكر قصة النائب الذي تمرّد يوماً على ارادة حزبه ودخل الوزارة ، حتى اذا ما استقالت الوزارة عاد معزّزاً مكرّماً الى صفوف الحزب . وكلنا يذكر كيف ان امين سر احد الاحزاب خالف قرار حزبه وترشح لاحدى الانتخابات النيابية الفرعية التي كان حزبه ضده فيها . وبعد الانتخابات عاد المرشح الفاشل سالماً الى قواعده في الحزب كأنّ شيئاً لم يحدث . وبين المرشحين للانتخابات اليوم عضو بارز في

احد الاحزاب فضّل الاستقالة من الحزب على الرضوخ لارادة الحزب .

وبامكاننا ان نلخص ، ببعض النقاط ، ابرز اسباب الاخفاق التي تتحمل الاحزاب نفسها وزرها والتي ادت الى نفور الكثيرين من العمل الحزبي :

١ ــ ان قسماً من احزابنا طائفي بعقيدته او واقعه . وطائفيتها تمنعها من أن تصبح احزاباً وطنية جماهيرية ، وتمنعها من أن تقدم للانتخابات مرشحين من مختلف الطوائف ، وتمنعها من أن تتقدم ، صادقة ، إلى البرلمان بمشاريع مناهضة لكل سياسة طائفية . ووجود احزاب طائفية في بلدنا يعتبر تكريساً وتثبيتاً وتخليداً لآفة كان يجب أن تضمحلّ وتزول مع انبثــاق فجر الاستقلال ، وانفتاحنا على العالم الخارجي ، وشعورنا الصادق باننا يجب ان نكون القدوة لغيرنا في ارادة العيش المشترك ومركز الاشعاع الفكري والتحرري في المنطقة العربية (١) .

---

(١) تحدث الاستاذ غسان تويني عن الأحزاب التي يتكون منها « الحلف الثلاثي » فقال ان « هذه الاحزاب ، في معزل عن مبادئها الوطنية والاجتماعية والسياسية ، محدودة الآفاق من حيث تركيبها وتكوينها . فهي لم تتمكن بعد ، وربما لن تتمكن ابداً ، من تخطي الاطارات الطائفية التي انبثقت منها لتتوجه الى متحدات جديدة تستقطبها وتأخذ من معينها محازبين جددا يكسبون دعواتها غير الطابع الذي لها » . راجع افتتاحية النهار في ١٩٧٢/١/١٠ . وقال السيد ريمون اده مؤخرا : « ان الحلف كان طائفياً ولا يجوز ان يعود الآن خشية أن يسبب احلافاً او تكتلات طائفية مضادة » . النهار في ١٩٧٢/٢/٢٤ .

٢ ــ ان قسماً من احزابنا يصح ادخاله في فئة من الاحزاب تسمى : **احزاب النخبة او الصفوة** . وهذه الاحزاب قد تتكون من نخبة مثقفة تكتفي بوضع الدراسات ونشر المقالات واقامة الندوات ، دون ان يكون لها جذور في أرض الجماهير الكادحة والقوى العاملة والعناصر المؤثرة . وقد تتكون احزاب النخبة من فئة قليلة من الوجهاء المرموقين ومن ذوي المال والاقطاع والنفوذ ، الذين يكون همهم الوحيد من مسألة الانتماء الحزبي السعي الى احتلال مراكز الصدارة في المجتمع والوصول إلى كراسي الحكم عن طريق الرفعة والابهة (١) .

واحزاب النخبة ليست سوى احزاب فوقية تمثل ارستقراطية الفكر او المال او الجاه . وهي لا يمكنها التحدث باسم الجماهير ، ولا تحريك الجماهير ، لانها لا ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً ولا تعرف عن مشاكلها واوضاعها شيئاً . وقيادات هذه الاحزاب لا يمكنها استلهام الجماهير لمعرفة حاجاتها لانها ، اولاً ، لا تفكر في ذلك ولانها ، ثانياً ، تحتقر هذه الجماهير وتعتبرها قطيعاً من البشر قاصرا لا يصلح الا للتصفيق والتنفيذ .

٣ ــ ان قسماً من احزابنا ما يزال يخضع لنفوذ زعيمه ويستمد قوته ووجوده من شخصية زعيمه اكثر مما يستقيها من قوة

---

(١) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن احزاب النخبة واحزاب الجماهير ، راجع :
M. Duverger, Les Partis Politiques, A. Colin, Paris 1964, p. 84.

مبادئه وتلاحم انصاره . ولهذا عرف هذا النوع من الاحزاب باسم : **احزاب الاشخاص** .

و« اهم عنصر يميّز احزاب الاشخاص هو الولاء لشخصية الزعيم . وعلى الرغم من أن للزعامة دوراً هاماً في كل نظام حزبي ، الا انها في احزاب الاشخاص تضطلع بالدور الرئيسي ، لان الزعامة او الزعيم هو الذي ينشىء الحزب ويوجّه نشاطه ويضع براجه . ومن ثم يستطيع الزعيم ان يغيّر في برامج الحزب دون أن يخشى عدم ولاء اتباعه او اعضاء حزبه . وغالباً ما تكون برامج هذه الاحزاب متشابهة، ولا يختلف بعضها عن بعض الا في شخص الزعيم. ويرجع ولاء اعضاء هذه الاحزاب لزعيمها الى عاملين : المقدرة السياسية او الدبلوماسية او العسكرية التي يتمتع بها الزعيم ، والتقليد الطبقي او العائلي الذي يمثله الزعيم.. ويبدو ان انتشار هذا النوع من الاحزاب يُعزى الى ما يأتي :

١ ــ وجود بيئات خاصة لا تزال تترسب فيها العادات الاقطاعية القديمة .

٢ ــ عدم انتشار التعليم .

٣ ــ استمرار زعامة الطبقة الارستقراطية .

٤ ــ قوة الروح العائلية او الطبقية .

وتفتقر احزاب الاشخاص الى التنظيم والطاعة اللذين تتميز بهما احزاب المبادىء نظراً لاعتماد الأولى دائماً على قوة شخصية

الزعيم ونشاطه وحيويته ، فاذا ما اختفى الزعيم ، سواء بموته او بانسحابه من الميدان السياسي ، انهار حزبه تبعاً لذلك »(١) .

وتكون النتيجة العملية لهيمنة الزعيم على مقدرات الحزب :

- ان يتحول الحزب الى مزرعة خاصة للزعيم .
- ان يصبح الزعيم الهاً او معبوداً معصوماً عن أيّ خطأ او انحراف .
- ان ينقلب الاعضاء الى متعصبين لشخص الزعيم ، يقدّسون ما يحبّ ، ويحقدون على ما يكره ، ويقضون ايامهم في تمجيد اقواله والدفاع عن مواقفه والتسبيح بحمده .
- ان تعلن كل مبادىء الديموقراطية والحرية والكرامة انتحارها الجماعي داخل الحزب .

٤ ــ ان غالبية احزابنا تكرس جهداً للقضايا الخارجية ، أو للقضايا الجانبية ، او للقضايا البعيدة عن واقعنا ومشاكلنا الملحة ، يفوق بكثير الجهد الذي تخصصه للقضايا الداخلية المصيرية. انها كثيراً ما تتحمس لمعالجة القضايا المثالية او النظرية دون أن تجرؤ على طرح القضايا الوطنية ، وتشريحها على بساط الواقع ، واتخاذ موقف منها ، وخوض المعارك من اجلها .

٥ ــ ان غالبية احزابنا تعاني مرضاً خطيراً مدمراً يعرف

(١) راجع مقال الدكتور محمود خيري عيسى ، في المجلة المصرية للعلوم السياسية ، عدد اكتوبر ١٩٦٢ ، ص ٩٣- ٩٤ .

باسم : **مرض الانفصام** بين النظرية والتطبيق ، أو مرض الطلاق بين المبادىء البراقة التي تعلنها في دساتيرها ومواثيقها وبين الأفعال والتصرفات السياسية التي تمارسها . واذا سئلت هي عن السبب ، ادّعت ان السياسة تقتضي ذلك ، كأن السياسة ليست الا علم الدجل والنفاق ومساوىء الاخلاق وليست – كما نعلم ونوقن ونَدرس ونُدرّس – علم تدبير امور الدولة والرعية بمنهجية وموضوعية وشيم رفيعة رضيّة .

وما علينا ، ان اردنا يوماً ان نرفّه عن انفسنا ، الا ان نطّلع على دساتير احزابنا وعلى ما تذيعه من بيانات وتصريحات ، ونجري بعد ذلك مقارنة بسيطة بين مبادئها وتصرفاتها (١) .

وسبب هذا الطلاق او الانفصام يعود الى امور عديدة ، ربما كان اهمها وجود تفاوت كبير عندنا بين انقسامات الرأي العام وانقسامات المصالح . قال الاستاذ منح الصلح :

« ان المجتمع اللبناني لم يبلغ مستوى المجتمع الناضج الذي تكون فيه انقسامات الرأي مطابقة لانقسامات المصالح ، ولم تنفرز القوى الاجتماعية بعضها عن بعض على اساس وعيها لمصالحها . لذلك نرى الكثير من الآراء والمواقف السياسية عند

(١) اقرأ على سبيل المثال :

– الكتاب المشار اليه : القوى السياسية في لبنان .

– الاستطلاع الذي قدمته صحيفة المحرر بعنوان : « جولة في عقل الاحزاب السياسية اللبنانية » . وذلك ما بين ٩ آب و ٢٠ أيلول سنة ١٩٧١ .

– الاستطلاع الذي قدمته صحيفة النهار بعنوان : « القوى السياسية اللبنانية بين الاصلاح والتغيير » . وذلك ما بين ٥ و ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٧١ .

الاحزاب والافراد مطبوعاً بطابع المجانية، أي بطابع التصرفات والاقوال « المتحررة » من ضوابط المراقبة والحساب ، غير ممثلة لأي قوة محددة بالذات من قوى المجتمع . وقد كان غياب الانقسام الصحي في المجتمع اللبناني رخصة للافراد والاحزاب كي تمارس ، بحرية ، عملية تزوير ضخمة من اصرح ما عرفت السياسة » (١) .

٦ – ان غالبية احزابنا قد عجزت عن خلق واعداد الحزبي الصالح الذي يعتنق عقيدة حزبه ويدافع عنها بالحجة والمنطق ، ويلتزم بقرارات حزبه وينفذها بأمانة وصدق ، ويتصرف مع الناس كأنه قدوة لمن حوله . وبسبب هذا العجز كثرت الانسحابات والانقسامات والاجنحة في احزابنا .

●

وكل هذه العيوب والمآخذ التي توجه عادة (واحياناً بشماتة) الى احزابنا لا تنسينا النواحي الايجابية التي نعثر عليها في سجل الاحزاب التقدمية . ان أكبر خدمة ادتها هذه الاحزاب هي انها استطاعت ايجاد تنظيمات سياسية غير طائفية ، وتأمين اتصال دائم بالتيارات الفكرية والحركات التحررية في العالم ، وادخال فكرة الضمانات الاجتماعية والتنظيم النقابي (وما شابه ذلك) إلى مؤسساتنا ، والوقوف في وجه الاحلاف العسكرية والانحرافات الداخلية .

لقد خصص الاستاذ هدسون القسم الثاني من كتابه المذكور

(١) راجع محاضرته المذكورة في مجلة الثقافة العربية .

للحديث عن « الأدوار » في المجتمع اللبناني . ويتضمن هذا القسم فصلين : الأول يبحث في دور ارباب النظام في السياسة اللبنانية ، والثاني في دور الخارجين او الناقمين على النظام . وأكد ان فئة « الخارجين » ، وان لم تقم بدور كبير في سياسة لبنان على الصعيد السياسي ، فهي « اكبر قوة رادعة تحول دون ركود النظام السياسي » ، ووجودها « يجبر النظام على الاعتراف بوجود مطالب للعدالة الاجتماعية والوطنية . والاعتراف هو خطوة اولى ومهمة نحو التجديد السياسي » (١)

ويصعب تحقيق هذا التجديد دون قيام تنظيم حزبي . فكيف كانت تجارب الدول النامية ، وخصوصاً الدول العربية ، في هذا الحقل ؟

ثانياً : تجارب الدول النامية في حقل التنظيم الحزبي

مرت الدول النامية ، منذ استقلالها ، بتجارب مختلفة في حقل التنظيم الحزبي لا مجال لوصف مراحلها . لقد كانت تبحث ، باعتبارها دولا ناشئة تسير في طريق النمو ، عن النظام او التنظيم الافضل . ويبدو ان معظم هذه الدول تتجه ، بعد سنوات من التجربة والخطأ ، نحو نظام الحزب الواحد.

وقد اثار هذا النظام مناقشات طويلة خاض غمارها المناصرون له والمناهضون . وطرحت في اثناء ذلك تساؤلات كثيرة عن

(١) راجع كتابه المذكور ، ص ١٦٨ – ١٦٩ .

مدى انسجام مبدأ الديموقراطية مع نظام الحزب الواحد . ويظهر ان علماء السياسة والاجتماع ، وعلى رأسهم الاستاذ دوفرجيه ، قد تمكنوا من اتخاذ موقف من هذه الظاهرة والاقتناع بأن بعض الاحزاب الوحيدة يمكن أن تكون خطوة على طريق الديموقراطية.

وبالاعتماد على ما دبّجه الاستاذ دوفرجيه في هذا الصدد(١)، يمكننا تبسيط الفكرة على الشكل التالي :

يتعين علينا ، عند دراستنا للاحزاب الوحيدة ، ان نميّز بين فئتين من هذه الاحزاب : تلك التي تنشأ في أنظمة سياسية كانت ، سابقاً ، انظمة ديموقراطية تطبق التعددية الحزبية، وتلك التي تنشأ في انظمة كانت تعيش ، سابقاً ، في ظل الاوتوقراطية ، او القبلية ، او العشائرية ، او الاقطاعية ، ولم تتعرف من قبل إلى أي نوع من التعددية الحزبية ، او حتى من الحزبية .

والمغزى من قيام الحزب الواحد ليس واحداً في الحالتين . ان من شأن الآحادية الحزبية التي تخلف التعددية ، في الحالة الأولى (اي في حالة قيام حزب واحد في بلد كان يعيش تحت ظل التعددية) ، ان تقضي على الديموقراطية ، أو ان تعرقل نموها وازدهارها . اما في الحالة الثانية (أي في حالة قيام الحزب الواحد في بلد يجهل التعددية او الحزبية اصلا) فان وجود الحزب الواحد ، هو بحد ذاته ، عامل تطوير او تحديث للنظام الاوتوقراطي الجامد البالي . ان دور هذا الحزب في بلد ذي

(١) راجع كتابه المذكور ، ص ٣٠٧ وما بعدها .

اوضاع مختلفة يشبه دور الاحزاب في الانظمة التعددية ذات الأوضاع المتقدمة. انه، مثلها، يسعى الى اعداد نخبة جديدة منبثقة من صفوف الشعب واحلالها محل الارستقراطية التقليدية الجاثمة على صدر الشعب . ان الاخذ بالحزب الوحيد في هذه المرحلة من تطور البلد عمل ينطوي على ثورة حقيقية ذات محتوى تقدمي، ينتج عنها تحقيق بعض المنجزات في حقل المساواة الاجتماعية ، او ينتج عنها تضييق لشقة التفاوت الاجتماعي القائم . ومن هذه الناحية يعتبر النظام الجديد (نظام الحزب الواحد) نظاماً اكثر ديموقراطية من النظام السابق .

ولكن الباحثين الذين ينفون، في الحالة الثانية التي نستعرضها، فكرة التعارض الكلي او التنافر التام بين النظام الديموقراطي ونظام الحزب الواحد ينبّهون الى انه لا ينبغي لنا ان نحكم على فعالية الحزب الواحد وضخامة خدماته بالنسبة إلى الماضي فقط (اي بالنسبة الى النظام السابق الذي خلفه) ، بل يجب علينا ان نقيسها كذلك بالنسبة الى المستقبل (اي بالنسبة الى النظام الذي سيقرره) .

ولتوضيح الفكرة فانهم يميزون من جديد بين الحزب الواحد المؤقت والحزب الواحد الدائم او النهائي ، او يميزون بين الحزب الواحد الذي يعتبر نفسه مؤقتاً والحزب الواحد الذي يعتبر نفسه دائماً . والفرق ، على الصعيد الديموقراطي ، شاسع بينهما .

ان الحزب الواحد يقضي على كل امل في التطور الديموقراطي عندما يصر على اعتبار نفسه ظاهرة دائمة وثابتة ، أي عندما يرفض اعتبار نفسه ظاهرة مؤقتة حدثت في فترة عصيبة معينة واستهدفت تشييد نظام جديد على انقاض النظام السابق . اما الحزب الواحد الذي يقرّ بصفته المؤقتة العابرة ، ويعتبر وجوده بمثابة مرحلة انتقالية على طريق الحرية الحزبية ، فهو حزب يتضمن فعلا بذور الديموقراطية .

غير ان الاقوال وحدها لا تكفي . فالاقوال يجب ان تكون دائماً مصحوبة بالاعمال . واعمال الحزب الواحد المؤقت يجب ان تنمّ عن رغبته الصادقة في تطوير البلد وانقاذه حقاً من الطغمة الفاسدة التي كانت تحكمه ، وتعيث فساداً فيه ، وتؤخر مسيرته الى الامام . والدليل على وجود هذه الرغبة وصدقها يتجلى في اكثر من امر . انه يتجلى مثلا في تنفيذ المشاريع العمرانية والاجتماعية ، وفي تعميم التعليم ومجانيته وتطويره ، وفي نشر العدالة والمساواة ، وفي محاربة الآفات الاجتماعية ، وفي تجنيد كل الطاقات والامكانات للخير العام ، وفي الاستعانة بذوي الاختصاص والكفاءة لانجاز كل عمل بنّاء ، وفي احترام الحريات والمعتقدات ، وفي اعداد المواطنين وتدريبهم على تحمّل المسؤوليات والاعباء ، وفي عدم التنكيل بكل خصم ومعارض اشباعاً لرغبة الانتقام .

●

وتجربة الحزب الواحد في الدول النامية ما زالت في مراحلها الأولى . وليس من الحكمة ان نتسرع في الحكم عليها . واذا كانت بعض الاحـــزاب الواحـــدة التي قفرت الى الحكم بعد الاستقلال قد منيت بالفشل وحلت محلها انظمة عسكرية ، فالسبب لا يعود الى عدم صلاحية النظام الآحادي بقدر ما يعود الى التصرفات السيئة والاخطاء الفاحشة التي ارتكبها الحكام فأثارت الرأي العام عليهم . وفي اعتقادنا ان هذه التجربة تستحق من علماء السياسة دراسات عميقة .

واذا انتقلنا الى تجربة الدول العربية في هذا الصدد ، فماذا نجد ؟ بامكاننا تلخيص هذه التجربة بما يلي :

١ ــ هناك دولة عربية (المملكة المغربية) تعترف في دستورها ، على غرار بعض الدول الغربية (١) ، بأهميـــة الاحزاب وضرورتها ودورها الفعال في تنظيم المواطنين والتعبير عن رغباتهم (٢) ، وان كانت احزاب المعارضـــة في المغرب لا تشعر دائماً بالارتياح الكامل .

(١) تنص المادة ٢١ من القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية ، مثلا ، على « ان الاحزاب تسهم في تكوين الارادة السياسية والتعبير عنها » .

(٢) تنص المادة الثالثة من دستور المملكة المغربية لعام ١٩٧٠ على ان « الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم . ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع » . وكان دستور عام ١٩٦٢ يتضمن نصاً مماثلا تقريباً . ونشير إلى أنه سيجري غداً (في أول آذار ١٩٧٢) استفتاء على مشروع دستور جديد ، وضعه الملك الحسن الثاني ، ترفضه احزاب المعارضة .

٢ ــ وهناك دول عربية لم تعرف الحياة الحزبية من قبل ولا تريد ان تتعرف اليها اليوم . انها تؤمن بامكانية العيش الهنيء المريء دون احزاب .

٣ ــ وهناك دول عربية تمارس نظام الحزب الواحد وتعتبره نظاماً طليعياً . وتستعد احداها (سوريا) لمباشرة تجربة جديدة تقضي بانشاء جبهة وطنية تضم الحزب الحاكم وبقية الاحزاب التقدمية .

٤ ــ وهناك دول عربية عرفت الحياة الحزبية من قبل ، ولكنها بعد تحررها من نير الاستعمار او الرجعية نقمت ، لاسباب متفاوتة ، على الاحزاب فعمدت الى تحريمها ، او تجريمها ، او ملاحقتها ، او قمعها ، او التضييق عليها ، او نسبة كل الشرور اليها ، او محاولة امتصاصها ودمجها في تنظيم سياسي جديد .

فالنظام القائم في **الكويت** يرفض فكرة قيام احزاب سياسية في البلاد . قال وزير الداخلية والدفاع : « ان اقامة حزب سياسي او اكثر في الكويت لا مفر من أن تؤدي الى نزاعات وفوضى كما حدث في ارجاء اخرى من العالم العربي . اضف الى ذلك ان هذا الامر يناقض الشعار القائم وهو ان شعب الكويت يشكل اسرة واحدة تؤلف بينها المودة والاخوة » (١) .

(١) وكالة رويتر في ١٩٧١/١١/٦ . وكان نفس الوزير قد صرح لمراسل النهار ان حكومته لا يمكن ان تسمح بنشاطات شيوعية في الكويت و لا يمكن ان تسمح بقيام احزاب . راجع النهار في ١٩٧١/٨/٢٦ .

والنظام القائم في **ليبيا** يرفع شعار « من تحزّب خان » . وفي الصيف الماضي ، قال الرئيس معمّر القذافي انه ليس هناك موجب لوجود الاحزاب وان أي شخص يحاول تنظيم الاحزاب يعتبر خائناً (١) . وكانت الحكومة الملكية السابقة قد اختطّت لنفسها هذه السياسة ، قبل اندلاع الثورة بسنوات ، عندما اعلنت في البرلمان منع تكوين الاحزاب في البلاد (٢) .

وكان يضرب المثل **بالسودان** عند الحديث عن التنظيم الحزبي في الدول العربية . ولكن الوضع تغير بعد احداث تموز ١٩٧١ ، وتصفية الحزب الشيوعي هناك ، وصدور قرارات بمنع الاحزاب وتحميلها كل مسؤولية في تدهور الاوضاع وفسادها .

ويحاول السودان الآن ، كما تحاول ليبيا ، تقليد مصر واتباع صيغة حزبية جديدة . **فمصر** قد فضّلت ، بعد تحريم العمل الحزبي فيها ، اللجوء الى صيغة جديدة في عملها السياسي ، هي صيغة الاتحاد الاشتراكي . وهذا الاتحاد هو — كما قال الاستاذ هيكل — « تحالف يضم قوى الشعب العاملة ، ويسعى بالعمل السياسي والاجتماعي نحو هدفه الأسمى ، وهو تذويب

(١) راجع النهار في ١٩٧٠/٨/٢٩ .

(٢) قال المتحدث باسم الحكومة الملكية آنذاك : « ان السبب يرجع الى ما نراه في بعض الدول الشقيقة والدول ذات الوضع المشابه لليبيا من تناحر الاحزاب وما نشاهد من ازمات حادة تمر بها الحزبية في العالم » . راجع الصحف الصادرة في ١٩٦٣/٦/٢٦ .

الفوارق بين الطبقات» (١) . ويعتبر الرئيس القذافي « ان هذ الصيغة هي الأكثر ملائمة للحكم في سائر اقطار العالم الثالث»(٢).

٥ — وهناك ، اخيراً ، دول عربية اخذت تشعر ، بعد تحريمها الاحزاب ، بحاجة ملحة الى سد الفراغ الذي احدثه غياب الاحزاب ، فتفتّقت قريحة الحاكمين فيها عن بدعة جديدة ، هي « صنع » الاحزاب بمراسيم (٣) . وهـــذا ما فعلته حكومة **الاردن** عندما انشأت ، في تشرين الثاني ١٩٧١ ، حزب « الاتحاد الوطني الاردني » ، واعتبرته تنظيماً شعبياً ، ونصت

(١) راجع مقال الاستاذ محمد حسنين هيكل في الانوار ، في ١٨/١٠/ ١٩٦٨ .

(٢) راجع حديثه لمندوب مجلة الصياد ، عدد١٩٧٢/٢/٣ . وكان الاستاذ لطفي الخولي ، رئيس لجنة العلاقات في الاتحاد الاشتراكي العربي ، قد عرف الاتحاد بانه ليس «حزباً ، انما هو تجمع لقوى تعهدت ان تتحالف في سبيل مكافحة الامبريالية والاستعمار في مصر والمنطقة العربية ، لمواجهة العدوان الاسرائيلي ، وتطهير الأرض العربية منه ، وبذل اقصى الجهد في سبيل التنمية الاقتصادية في بلادنا ، على اساس يتجه الى الاشتراكية ، وتوفير مناخ ديموقراطي لقوى الشعب المتحالفة » . راجع الانوار في ١٩٧٢/١/١٣ .

(٣) علقت صحيفة النهار ، في ١٩٧١/٩/٩ ، على ذلك فقالت : « درجت العادة على ان يلجأ كل حاكم عربي لا يرتاح للاحزاب الى أن يحل هذه الاحزاب ويفلسف أسباب حلها ... ثم يكتشف الحاكم انه كلما ضرب الاحزاب وسجن قادتها وصفاهم او حملهم على الهرب ، تزداد نسبة مريدي الاحزاب وتنتشر شعبيتها . وحيال ذلك يجد الحاكم نفسه مضطرا من أجل امتصاص النتائج ، الى اللجوء الى المزيد من القمع والى تصنيع حزب ما دام الناس تواقين الى الاحزاب » .

في نظامه الاساسي المؤقت على ان يكون الملك الرئيس الاعلى له وولي العهد نائبه (١) .

•

وبعد هذه اللمحة عن الاوضاع الحزبية في الدول العربية ، **يبقى حديث لبنان .**

في لبنان، لا نعثر على أي نص دستوري بشأن الاحزاب السياسية . لقد اكتفى دستورنا ، في الفصل الثاني المتعلق بحقوق اللبنانيين وواجباتهم ، بالنص في المادة ١٣ على « ... حرية تأليف الجمعيات ... ضمن دائرة القانون » (٢) .

ولكن السلطة عندنا اهملت ، حتى الآن ، سنّ قوانين لتنظيم العمل الحزبي ، فاذا نحن – بعد اكثر من نصف قرن من زوال النير العثماني ، واكثر من ربع قرن من الاستقلال– نعتمد ، في شأن تنظيم عمل الاحزاب السياسية ، على قانون للجمعيات صدر عام ١٩٠٩ .

وتعبير الجمعيات ، في مفهوم هذا القانون ، يشمل الجمعيات الخيرية والاجتماعية والاحزاب السياسية . فهذا القانون لا يفرق

---

(١) راجع ما اذاعته وكالة رويتر ، في ١٩٧١/١١/٢٥ ، عن قيام هذا التنظيم وعن المبادىء والاهداف التي يتضمنها .

(٢) النص الكامل للمادة ١٣ هو التالي : « حرية ابداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة ، وحرية الاجتماع ، وحرية تأليف الجمعيات ، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون » .

بين جمعية واخرى . ان جمعيات الرفق بالحيوان وجمعيات دفن الموتى تخضع ، حسب هذا القانون ، لنفس الشروط التي يتطلبها انشاء أي حزب سياسي . والقانون المذكور يمنع – لاسباب لايجهلها احد – تأليف « الجمعيات السياسية التي تتأسس على القومية والجنسية » .

لقد قدمت الى الحكومات اللبنانية المتعاقبة مقترحات كثيرة لسدّ هذا النقص التشريعي واصدار قانون خاص بالتنظيم الحزبي يتجاوب مع الأوضاع والتطورات العصرية . ولكن الحكومات السابقة لم تتحرك (١) . ويظهر ان هناك اليوم محاولة (نرجو ان تكون صادقة) لتلافي هذا النقص ، فقد نشرت الصحف مؤخراً ان مجلس الوزراء قرر فتح دورة استثنائية لمجلس النواب ، ابتداء من أول آذار ١٩٧٢ ، وأدرج في جدول اعمال الدورة مشروع قانون الجمعيات والاحزاب .

ومع ذلك، وبانتظار اصدار قانون الاحزاب، فلا يسعنا إلا الاعتراف (وخصوصاً عند مقارنة وضع الحرية الحزبية عندنا

---

(١) اعتبر الدكتور انطوان الجميل ان سد هذه الثغرة الكبيرة في تشريعنا ضرورة ملحة « تفرضها الثورة الفكرية والعقائدية التي نشهدها ، والتجديد المستمر في العالم المعاصر ، والتطور الاجتماعي الضخم الذي مر به لبنان من أول القرن العشرين حتى يومنا ، مما يجعل الابقاء على التشريع العثماني في الموضوع تخاذلا واهمالا يجران في النتيجة الى اهدار طاقات الامة في جدل بيزنطي عقيم نقف على بعض منه في هذه الفترة من تاريخنا » . راجع مقاله في النهار ، في ١٩٧١/٤/١٧ .

بوضعها عند غيرنا) بأن الاحزاب في بلدنا كانت وما تزال (وحتى في احلك العهود واصعب الفترات) تتمتع بهامش كبير من حرية العمل والتصرف والتحرك . وكانت مواقف بعض الساسة من التقدميين الشجعان ، وتدخلات بعض الحكام المخلصين ، وانتفاضات بعض الفئات من المواطنين الاحرار ... كان كل ذلك ، دائماً بمثابة الدرع الذي يحمي حرية الاحزاب ، وبمثابة السيف المشهور للدفاع عنها ، وبمثابة الحصن الذي يرد عنها نصال المتزمتين المتحجرين .

لقد ارتفعت اصوات ، بعد حوادث نيسان الدامية في لبنان ، تدعو إلى معالجة الأزمة التي فجّرتها التظاهرات آنذاك بطريقة جذرية ، وتقترح « البدء باعادة النظر في اوضاع الاحزاب » ، وتطالب « بتأليف ثلاثة احزاب ... ومنع جميع الاحزاب الاخرى ذات العقائد التي تتعارض مع مصلحة البلاد » ، وتؤكد « ان الظروف الراهنة هي ظروف ملائمة »(١).

ولم يسكت الاحرار في البلاد ، بل سارعوا إلى الرد ، بلسان احد الزعماء السياسيين ، على هذه البدعة الغريبة الداعية إلى احداث تشريع خاص لمنع الاحزاب العقائدية ، وعبّروا بمختلف الوسائل عن رفضهم لهذا الاسلوب الذي يتنافى مع

---

(١) مقاطع من نص التصريح الذي ادلى به رئيس المجلس النيابي للصحافيين . النهار في ١٩٦٩/٤/٢٦ .

تقاليدهم وممارستهم العريقة في مضمار الحريات(١) .

ونشير هنا الى أن السلطة عندنا كانت ، حتى الامس القريب ، « تعتمد اساليب لا تختلف في شيء عن اساليب المتحزّبين : تطارد عقائديين حيناً وتستضيفهم في سجونها ، ثم تطلقهم وتوفدهم رسل سلام وتوسط الى حكومات عربية شقيقة ... ان السلطة لم تكن على صواب طوال العهود الماضية في اتباع هذا الاسلوب وفي استخدام الاحزاب لمآربها ، تضرب بعضها بالبعض الآخر وتستعمل واحدها لإضعاف سواه او للقضاء عليه ، مسقطة من حسابها الدور الحضاري الكبير الذي يمكن ان تضطلع به الاحزاب على اختلاف نزعاتها ، بمعزل عن دعواتها المتناقضة . ولكن يبدو ان المقاييس تبدلت وان العهد الجديد ينهج سياسة جديدة تجاه كل الاحزاب . فقد برهن حتى الآن ، وفي أكثر من مناسبة ، على عدم وجود حرم احد ، وانه في استطاعة الجميع ممارسة نشاطه من دون ضغط او اكراه او ملاحقة مبطنة او مكشوفة » (٢) .

---

(١) وزع السيد كمال جنبلاط في مؤتمره الصحافي الذي عقده في ٣٠/٤/ ١٩٦٩ ، بياناً جاء فيه ما يلي : « ثم اصدر رئيس المجلس النيابي تصريحه الشهير : انه يجب احداث تشريع خاص تمنع بموجبه الاحزاب العقائدية في لبنان . وهي بادرة بناءة عجيبة لم يسبقه الى اعلانها احد في أي قطر من خوافق الدنيا الواسعة ، أي انه يريد الغاء العقل البشري عند اللبنانيين بمرسوم أو بقانون . فسبحان الحي الباقي بعد هذا الاستئصال ... » . النهار في ١٩٦٩/٥/١ .

(٢) راجع المقال المذكور للدكتور انطوان الجميل .

والحقيقة ان الجميع يذكرون للعهد الجديد في لبنان تلك المأثرة الطيبة التي تجلّت في امور ثلاثة :

١ ــ في موافقته (ولو ضمنا) على الخطوة الجريئة التي حققها السيد كمال جنبلاط ، في ١٩٧٠/٨/١٥ ، عندما اصدر (وكان آنئذ وزيراً للداخلية) قراراً يقضي بالترخيص لجميع الاحزاب الممنوعة في لبنان بممارسة نشاطها ، كما « يقضي ايضاً بمنح الحرية الكاملة للعمل الحزبي في لبنان » (١) .

٢ ــ وفي سماحه للحزب الشيوعي اللبناني بعقد مؤتمره الثالث في بيروت ، في الاسبوع الأول من هذا العام ، مما برهن على ايماننا الذي لا يتزعزع بالحرية ، وتحررنا من الرواسب والعقد ، ورغبتنا في الانفتاح على كل التيارات الفكرية والحضارية .

٣ ــ وفي عدم تجاوبه حتى الآن مع بعض الفئات التي تطالب (تحت ستار الطعن في قانونية قرار الترخيص وصلاحية وزير الداخلية في اصداره) بمنع نشاط الاحزاب العقائدية وتقييد حرية العمل الحزبي .

وفي هذا الجو المؤاتي تستطيع احزابنا ان تنظم نفسها وتحقق على صعيد العمل الحزبي ما ينتظره كل مواطن مخلص .

---

(١) من تصريح للسيد كمال جنبلاط . الأنوار في ١٩٧٠/٨/١٦ .

ثالثاً : المقترحات والحلول الانمائية

روى احد الصحافيين انه اراد ، في بداية عهد الاستقلال ، ان ينتمي الى حزب سياسي فتوجه الى رئيس الجمهورية وأفصح له عن رغبته في الانضمام الى حزبه ، فدار بينهما الحوار الطريف التالي :

الصحافي	: اين اسجل اسمي ؟
الرئيس	: لا سجل للحزب ؟
الصحافي	: وما هو رسم الدخول ؟
الرئيس	: الدخول بالمجان .
الصحافي	: واين مكتب الحزب ؟
الرئيس	: بيتي وموائدنا .
الصحافي	: وهل للحزب جريدة تنطق باسمه ؟
الرئيس	: الاعضاء لا يدفعون اشتراكات صحف .
الصحافي	: وكيف يجري اختيار المرشحين للنيابة ؟
الرئيس	: على اساس زعامتهم وشعبيتهم .
الصحافي	: وما هو برنامجكم ؟
الرئيس	: عندما نصل الى الحكم ننظم الدولة حسب وطنيتنا وعلمنا واخلاصنا (١) .

هذه الطريقة العشائرية ، او العشوائية ، كانت تقريباً الاسلوب السائد في عملنا الحزبي . وهي لم تختف اليوم كلياً من

---

(١) اقرأ ما كتبه السيد توفيق وهبه ، في النهار ، في ١٩٧١/١٠/٢٧ .

عاداتنا الحزبية ، ولكنها لم تعد الاسلوب الوحيد المعمول به .

والحقيقة ان وضعنا الحزبي الراهن يشبه الوضع الحزبي لدول اوروبا الغربية في القرن الماضي ، ففي هذه الدول كان يتواجد نظامان حزبيان متناقضان : نظام حزبي حقيقي مستحدث قائم على اساس العقيدة والتنظيم والعمل الشعبي والتجاوب مع رغبات الجماهير ، ونظام لاحزبي (أو نظام الغياب الحزبي) قائم على اساس التكتلات والمصالح المحلية او القبلية او الطائفية .

ولكن انتشار الوعي في اوروبة ادى الى ارتفاع شأن النظام الأول واضمحلال اهمية النظام الثاني وتقلص مكانته . ونحن على يقين ان انتشار الوعي القومي عندنا كفيل بترجيح كفة النظام الأول والقضاء تدريجياً على نظام التجمعات العشائرية .

لبنان بلد نام ، ولكنه لا يأتي في مؤخرة البلدان النامية . ان تجاربه في حقل العمل البرلماني والحزبي والثقافي — ولو كانت متواضعة — تؤهله لاحتلال مركز خاص بين هذه البلدان . ان ممارسته القاسية والمفيدة ، مدة طويلة ، للنظام التمثيلي تدفع اهله الى التشبث بالنظام الديموقراطي والبرلماني والنفور من كل نظام دكتاتوري . ان الحرية تسري في عروقهم وتجعلهم يضحّون بكل شيء في سبيلها . وهم بحاجة دائمة متجددة إلى نظام سياسي ودستوري يضمن لهم استمرار السير والتحرك في طريق الحرية .

صحيح ان نظامنا قد مني بفشل ذريع ، وصحيح ان النقمة غدت عامة ومنذرة بالخطر ، وصحيح ان فئة من ضعاف الايمان بالحرية المرتكزة على المسؤولية والالتزام قد سارعت الى نعي الديموقراطية والكفر بها . ولكن الحقيقة التي يجب ان تعلن هي « ان ما افلس في لبنان ليس الديموقراطية ، بل لا ديموقراطية هذه الديموقراطية الشكلية ، او غياب الديموقراطية الحقيقية في نظام الحكم الذي عرفه لبنان حتى اليوم ، لأن ما عرفه لبنان حتى اليوم لم يكن الا دكتاتوريات اوليغارشية في الغالب ، حكمت شعبه وتحكّمت به وراء ستر زائفة كاذبة ، اطلق عليها مستغلوها اسم الديموقراطية خداعاً وزوراً وبهتاناً » (١) .

ان الحياة الحرة الكريمة التي ينشدها ويعمل من اجلها معظم اللبنانيين لايمكن ان تتحقق الا في ظل نظام برلماني وديموقراطي. وهذا النظام لا يمكن ان يستقيم — كما رأينا — ما لم تنتظم حياتنا السياسية على اساس حزبي .

ولكن ما هو النظام الحزبي الافضل للبنان ؟

اننا نستبعد ، اولا ، نظام الحزب الواحد لأكثر من سبب يتصل بتركيبنا البشري والنفسي . قد يلائم هذا النظام بعض الدول النامية التي لم تعرف ، قبل تحررها ، شيئاً من الحياة

---

(١) راجع مقال المحامي مصطفى عبد الساتر ، في ملحق النهار ، في ١٩٦٩/١/٢٦ .

الحزبية . ولكنه لا يلائمنا قطعاً بعد ان انغمسنا في هذه الحياة وعرفنا حلوها ومرّها ، وبعد ان قطعنا أشواطاً في دروب التمثيل الشعبي .

ونستبعد ، ثانياً ، نظام التعددية الحزبية ، او نظام كثرة الاحزاب ، لأن تجارب السابقين برهنت على فشل هذا النظام في تطوير الحياة السياسية . لقد تمخض هذا النظام ، عند تطبيقه في اوروبة ، عن آفات متعددة كانت السبب في عجز البرلمان عن القيام بمهماته ، والحيلولة دون تشكيل اكثرية برلمانية متجانسة ، وبعثرة الرأي العام وتضليله .

ونشير الى أن كثرة الاحزاب لم تعد ترضي او تلائم احداً . انها لم تحصد ، في كل مكان ظهرت فيه ، الا النقمة . لقد تجنّبتها الدول النامية منذ البداية . اما الدول المتقدمة التي رحبّت (او اضطرت الى الترحيب) بها في اول الأمر ، فقد اخذت تنبذها شيئاً فشيئاً بعد ان عرفت بسببها عدم الاستقرار الحكومي وعدم الفعالية البرلمانية . ان كثرة الاحزاب في فرنسا ، قبل مجيء الجمهورية الخامسة ، هي التي كانت السبب في فشل المؤسسات الديموقراطية والبرلمانية فيها . ولهذا فان معظم الدول الغربية التي مارست ، في مرحلة من مراحل تطورها ، نظام التعددية الحزبية تتجه اليوم شطر الثنائية الحزبية .

وهكذا لا يبقى امامنا ، بعد استبعاد النظامين الآحادي والتعددي ، سوى نظام الحزبين الجامد ، (الذي ينفي او يحول

او يمنع وجود أي حزب ثالث آخر ، ولو كان ضعيفاً) او المرن (الذي لا يرفض قيام حزب ثالث يقف في الوسط) . **ونظام الحزبين المرن هو الذي يتناسب ، اكثر من غيره ، مع طبيعتنا واوضاعنا** . ولو قدّر له أن يطبّق لكان حافزاً لنا كي نتنافس على خدمة بلدنا وتطويره ، ولمكّننا من ايصال اغلبية متجانسة إلى البرلمان تتولى الحكم وتتحمل مسؤولياته ، فنتخلص بذلك من الشكل الراهن لحكوماتنا التي تتكون من تجمّع اشخاص لا يجمع بينهم اي رابط فكري، أو اي برنامج موحّد مدروس .

والدعوة الى العمل بنظام الحزبين او الثلاثة احزاب ليست جديدة، فقد اتيح لبعض العاملين في الحقل السياسي ان حبّذوها وتمنوها .

في عام ١٩٥٥ ، اقترح الدكتور عبد الله اليافي ايجاد ثلاثة احزاب (يمين ويسار ووسط) ، وطالب بضرورة انتماء كل مرشح للنيابة الى حزب من هذه الاحزاب ، وضرورة خوضه المعركة الانتخابية باسم هذا الحزب، فان لم يفعل رفض ترشيحه. والدكتور اليافي لا يترك مناسبة الا ويكرر هذا الاقتراح (١) .

وفي احدى المناظرات دعا الاستاذ امين العريسي (حزب الهيئة الوطنية) الى اعتماد نظام الثلاثة احزاب (٢) .

(١) راجع مثلا تصريحه للسان الحال ، في ١٩٦٦/٥/٣١ ، وتصريحه للانوار ، في ١٩٧١/٣/٢١ .

(٢) لسان الحال ، في ١٩٦٩/٢/١٩ .

وفي احدى المقابلات قال النائب الاستاذ جان عزيز :

« انا من دعاة اجراء الانتخابات على قاعدة حزبية ثلاثية ، أي ان يفرض قانون الانتخابات قيام ثلاثة احزاب وان يجري الترشيح على اساس برامج الاحزاب الثلاثة ، وان نطمح بالنتيجة الى جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة . واعتقد ان هذه النظرية لها جذورها التاريخية في لبنان . فلبنان انقسم بادىء ذي بدء بين قيسي ويمني ، ثم بين يزبكي وجنبلاطي ، ثم بين دستوري ووطني . وفي جميع هذه الحالات كانت تبقى بين الفئتين قوة ثالثة . وقبيل الحرب الكبرى الأولى كان حزب الثالوث على رأسه الأمير مصطفى ارسلان . وكان هذا الحزب بمثابة القوة الثالثة في لبنان بين اليزبكيين والجنبلاطيين . واليوم ، لبنان ينقسم حلفيين ونهجيين. النهج ، شئنا ام ابينا وشاء ام ابى ، له طابع غالب خاص . والحلف كذلك له طابع غالب خاص . والحكمة كل الحكمة في الظرف الحاضر ان تنهض بينهما قوة ثالثة او فئة مرجحة . وانا من دعاة تأليف هذه القوة الثالثة للحيلولة دون التصادم بين الفئتين ولتيسير الاستقامة للعبة البرلمانية » (١) .

●

اما فكرة الثنائية الحزبية فهي عزيزة على قلب زميلنا الدكتور شارل رزق . فقد القى منذ سنوات محاضرة في هذه « الندوة » قال فيها :

(١) النهار ، في ١٩٦٩/٤/١٥ .

« ان العنصر الجديد الذي يمكن أن نتجاوز به الطائفية هو الانماء ، فتحدّد الاحزاب سياستها حسب موقفها منه ، الامر الذي يفسح المجال امام نظام حزبي ثنائي تكون نظرة كل حزب الى الانماء الفاصل بين الاثنين ، بدل الطائفية المؤدية إلى تجزئة الرأي العام . ثنائية حزبية بدلا عن تعددية طائفية . وليست هذه الثنائية غريبة عن طبيعتنا السياسية بل تتفق وتقاليدنا . وحاضرنا الاقتصادي والسياسي مبني على التنازع القيسي اليمني ، ثم الجنبلاطي اليزبكي ، ثم الدستوري الوطني . وكان كل حزب من الحزبين يضم ابناء جميع الطوائف اللبنانية »(١) .

والملاحظ ان الاتجاه نحو الثنائية الحزبية المرنة اصبح اليوم هدفاً مشتركاً تحرص مختلف الشعوب ، بوسائل مختلفة ، على بلوغه .

فالدول التي مارست التعددية وذاقت لوعتها تتجه الآن ، تحت ضغط الاحداث ، شطر الثنائية . والدول التي تبنّت نظام الحزب الواحد تميل الآن (بسبب اجتيازها المرحلة التي تحتم وجود الحزب الواحد ، او بسبب اخفاق هذا النظام) نحو الثنائية كذلك . بل ان لغطاً او همساً حول ضرورة قيام حزب معارض في الأنظمة الشيوعية بدأ يسري ويسمع . ففي عام

(١) راجع محاضرته في كتاب : المفاهيم الحديثة للانماء في لبنان . منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ١٤٠ .

١٩٦٧ ، اثار احد اساتذة الحقوق في بلغراد هذا الموضوع ، وبيّن المساوىء التي تنتج عن استمرار وجود الحزب الواحد ، واكد على امكان وضرورة قيام نظام الحزبين في بلد اشتراكي ، ذلك ان الحزب الحاكم ، في رأيه ، بحاجة الى قوة معارضة منظمة تجعله دائماً يشعر بوجود مراقب وحسيب (١) .

ولعل الاستاذ كمال جنبلاط قد وعى جوهر هذا التطور ، وادرك « منطق شرعة التناقض الدائبة في حياة الانسان وفي المجتمع ، ايا كان لونه ، وفي طريق التطور على صعيدين » ، عندما قال في الكلمة التي القاها في الحفلة الافتتاحية للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني :

« لا نكتم رأينا بضرورة احلال الحرية الحزبية في مرحلة ما داخل الانظمة الاشتراكية ذاتها ، وعلى الاقل في الاذن بالعمل لحزبين اشتراكيين او تقدميين ، احدهما يكون معارضاً. وذلك تأمينا لفعل شرعة التناقض التي لا تزول بعد الغاء البنى الرأسمالية الاقتصادية والحقوقية ، ولكنها تتحول الى حقوق ومستويات اخرى من الفعل والانفعال المستكمل لمسيرة الانسان والتاريخ والحضارة ، لأن التطور في النهاية ليس له نهاية ، كما انه يخشى دائماً ان تتغلب الرتابة والبيروقراطية وحتى مساوىء الانتخابية على الحزب الواحد ...» (٢).

---

(١) راجع لوموند في ١٩٦٧/١٠/٨ .

(٢) راجع الصحف الصادرة في ١٩٧٢/١/٨ .

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن فوراً ، عند حديثنا عن نظام الحزبين او الثلاثة احزاب في لبنان ، هو : **ومن اين نأتي بهذا النظام ؟**

الاحزاب او الانظمة الحزبية لا تنشأ بمرسوم ولا بإرادة فرد واحد . ان الظروف الموضوعية والحاجات الشعبية هي التي توجد التنظيمات الحزبية . ويبدو ان كل الدلائل تشير ، في المرحلة الراهنة من تطورنا ، الى ان الانقسام بين يمين ويسار بدأ يتضح ويتبلور . فقيام الحلف الثلاثي او الثنائي من جهة ، وقيام جبهة الاحزاب والقوى التقدمية من جهة اخرى ، قرينة على امكانية توزّع الرأي العام اللبناني بين اتجاهين . واذا كان الوفاق او الاتفاق ليس تاماً في كل من الاتجاهين، فذلك امر طبيعي عرفته دول قبلنا مرت بنفس التجربة . المهم هو ان يجسّد كل اتجاه مطالب وبرامج واضحة حتى يكون المواطن على بيّنة من امره عندما يطلب منه الاختيار .

وليس من المستبعد ، اذا نجحت تجربة الانقسام بين حلف قريب من اليمين ، وجبهة قريبة من اليسار ، ان تتقارب الاحزاب والكتل في كل اتجاه فتتضاءل اسباب الخلاف والجفاء بينها وتتحول مع الايام الى حزب واحد او جبهة موحّدة تعمل على اساس برنامج موحّد .

وإذا كانت احزاب اليسار وفصائله تعتقد حقاً ان الوطن في خطر ، وان احزاب اليمين او تكتلاته قاصرة عن رد هذا

الخطر وعاجزة عن تنفيذ برنامج متكامل تستفيد منه الفئات العاملة الكادحة ، فما عليها الا ان تقوم ببعض التنازلات والتضحيات ، وتوجد جبهة شعبية قوية تستقطب كل العناصر المناضلة والصامتة ، وتكون النواة في المستقبل القريب لصهر اليسار في بوتقة واحدة او لتجنيده الدائم من اجل قضايا مشتركة موحدة .

•

الخلاصة

عندما كنا نعدّ هذا البحث المتواضع كنّا نحاول الاطلاع على تجارب دول العالم الثالث في حقل التنظيم الحزبي . وفي الشهر الماضي ، استرعى انتباهنا استطلاع نشرته صحيفة لوموند الفرنسية (١) بعنوان : « التجربة التشيلية على المحك » ، وختمته بالفقرة التالية :

« لقد استطاعت التجربة الطريفة للرئيس أللندي حتى الآن ان تثير اهتمام فيدال كاسترو وفرنسوا ميتران . ولكن يبدو ان الزعيم الكوبي قد عاد الى هافانا وهو اكثر اقتناعاً بأن الطريق الثوري هو الطريق الوحيد الممكن . انه من الصعب جداً ، في بلد سائر في طريق النمو ، تغيير البنيات بعمق اذا كان من اللازم احترام قواعد لعبة الديموقراطيات الغربية بدقة » .

فهل معنى ذلك ان كل محاولة للاشتراك في المسيرة الديموقراطية عندنا محكوم عليها بالفشل ، وان كل عمل جاد لتصحيح اوضاعنا عن طريق المنافسة الحزبية الشريفة هو جهد ضائع ؟

---

(١) راجع اعداد لوموند من ١٥ الى ١٨ كانون الثاني ١٩٧٢ .

نحن نعتقد ان الامر يتوقف على ارادتنا ، « فنحن اليوم في لبنان – كما قال المرحوم موريس الجميل – نواجه واحداً من امرين : فامـــا تحـــديث البرلمانيـــة ، واما الوقوع في الدكتاتورية الحزبية او العسكرية » (١) .

ودكتاتورية العسكر ، او دكتاتورية الحزب المستبدّ ، نعرف سلفاً نتائجها وضحاياها . يكفينا ان نتصوّر انفسنا في بلد بلا حرية حتى ترتعش ارواحنا ويغلي الدم في عروقنا . ولو حدث يوماً وفرضت هذه الدكتاتورية علينا فسيكون اول عمل نلجأ اليه هو الاسراع في ايجاد جبهة واسعة للتخلص منها. وقد يكلفنا ذلك دماً غزيراً ودمعاً مدراراً . أفليس من الأفضل لنا ، وللاجيال من بعدنا ، ان نجنّد هذه الطاقات والتضحيات لايجاد جبهة مماثلة ، منذ الآن ، تسعى جاهدة الى محاربة التخلف واجهاض كل استبداد محتمل ؟

---

(١) راجع مقاله ، في ملحق النهار ، في ١٩٦٨/١٠/٢٧ .

• النظام البرلماني

أزمة النظام البرلماني في العالم وأثرها في لبنان

— ١ —

كانت الثورتان (*) الاميركية والفرنسية اللتان اندلعتا في نهاية القرن الثامن عشر لتقويض عرش الاستعمار المجسد بالسيطرة الانجليزية ، ولتحطيم صرح الاقطاعية المتمثلة بالملكية المطلقة ، ولاعلان حقوق الانسان والمواطن المهضومة ... كانت هاتان الثورتان متنفساً لرواد الفكر الانساني المتحرر ، ونافذة أمل واسعة لسائر الشعوب الرازحة تحت نير الاستعباد والاستغلال ، وصرخة حق دوت في انحاء المعمورة فارتاعت لها قلوب الطغاة ممن استهتروا واستهانوا فقالوا : نحن الدولة ونحن أهل العقد والحل ، وفي أيدينا حق الحياة والموت !

وساعد نجاح الثورتين على انتشار الافكار الديموقراطية والمبادىء الاجتماعية وتسرب النظام البرلماني الى الاقطار الأوروبية والاميركية . وقبل نهاية القرن التاسع عشر أصبح هذا

(*) مقالة نشرت في مجلة « العلوم » ، عدد شباط ١٩٦٠ .

النظام الديموقراطي النيابي النظام السائد في البلاد الحرة والمثل الأعلى للشعوب المستعبدة .

وقامت فئات من المفكرين تضع المجلدات التي تمتدح فيها هذا النظام وتؤكد انه خير نظام سياسي أخرج للناس بعد ثورة الشعب في أميركا وفرنسا . وكان القرن التاسع عشر عصر الاختراعات الصناعية ، والانقلابات الاجتماعية ، وارتفاع حركة الانتاج والتصدير والانطلاق من القارة الأوروبية الى بقية القارات ، واستعمار الشعوب المستضعفة ، واقتسام المغانم والاسلاب ، فخيل للناس بأن الفضل الأكبر في كل ذلك يعود إلى ازدهار النظام البرلماني وانتشاره في أوروبة .

وظل هذا التفكير سائداً حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت معركة ضارية اشتركت فيها دول متقدمة سياسياً واجتماعياً (المانيا وايطاليا وفرنسا وانجلترا ...) ودول متخلفة (تركيا والبلاد العربية ...) .

ولم تكد هذه الحرب تضع أوزارها حتى بدأ الناس يشعرون بفتور ثم بنقمة على النظام السياسي الذي يدعو اليه الحلفاء . ولم تظهر هذه النقمة في البلاد المتخلفة فقط ، وانما ظهرت أيضاً في البلاد الأوروبية التي منيت بهزيمة حربية منكرة ، كألمانيا وايطاليا .

— ٢ —

وهذه النقمة تعود الى اسباب عديدة أهمها :

— تنافس الدول الحليفة (التي كانت تدّعي بأنها تخوض

المعركة لتحرير الشعوب الضعيفة ومنحها استقلالها السياسي) على الاستيلاء على مقدرات هذه الشعوب واخضاعها لاسلوب في الحكم هو أقرب الى الاستعمار منه الى الاستقلال .

— انصراف هذه الدول الى المساومات الخسيسة والوعود الكاذبة لتحقيق مآربها الاستعمارية (وعد بلفور ، اتفاق سايكس بيكو ...) .

— استهانة هذه الدول بالقوميات المتأججة وعدم تجاوبها معها .

— عجز حكومات هذه الدول التي تطبق النظام البرلماني عن تحقيق الرفاهية والسعادة لشعوبها ، واهتمام كثير من النواب والمسؤولين (الذين كانوا يتظاهرون بالعطف على الطبقات الكادحة) بمصالحهم الخاصة .

— عجز المجالس النيابية في هذه الدول عن التجاوب مع رغبات شعوبها ، وعن مسايرة الركب الاجتماعي والاقتصادي المتطور .

— عدم الاستقرار الوزاري المزمن الذي اعتبره البعض من أكبر مظاهر اضطراب سير النظام الديموقراطي البرلماني[١] .

— ظهور تكتلات أو كتل رأسمالية ضخمة أخذت تسيطر على مرافق الدولة وتسير شؤونها وتسوقها سوق الانعام الى

(١) إقرأ ، مثلا ، كتاب الاستاذ Nogaro عن : تعديل الدستور . باريس ١٩٣٥ .

استغلال المواطنين وافتعال المعارك والأزمات وهضم الحقوق بغية تأمين مصالحها الذاتية .

— عدم توجيه عناية كافية الى شؤون حركات الشبيبة التي كان يستغلها بعض الأفراد ويدفعونها الى التعصب الذميم لقوميتها ويبثون في نفوس أعضائها روح الكراهية والتنابذ للاقوام الأخرى . وهذا التقصير أدى الى تبني مفهوم خاطىء للقومية واعتبارها شيئاً منافياً للانسانية .

— ٣ —

وفي الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين عمت روح عدم الثقة في الانظمة البرلمانية وازداد شعور النقمة عليها حدة . وقد تجلى ذلك على الصعيدين الفكري والسياسي .

فعلى الصعيد الفكري أخذ زعماء الفقه والقانون في الغرب يعبرون في مؤلفاتهم عن فشل الانظمة النيابية المتبعة ونفور الناس من أساليب تطبيقها .

فكتب الاستاذ Barthélemy يقول : « كان لبعض المفكرين الاحرار في القرن التاسع عشر ثقة بالغة بنظام الحكومة الديموقراطية البرلمانية ، ولكن حرارة هذه الثقة سرعان ما اعتراها الهبوط والفتور في العصر الحديث » (١) .

وقال العميد Duguit انالاجداد والآباء قد بذلوا في الماضي

(١) أقرأ مؤلفه عن القانون الدستوري . باريس ١٩٣٣ ، ص ١٨٠ .

مجهوداً جباراً وقدموا تضحيات جلى للحصول على الديموقراطية النيابية ، ولكن « هل يستطيع أحد الآن أن يفكر لحظة في التضحيةبنفسه في سبيل الابقاء على الحياة النيابية القائمة بعد ان خمدت جذوة النشاط الديموقراطي؟ » (١) .

وذكر أكثر من مفكر قول جفرسون (أحد رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة) : « ان الهيئات النيابية هي أخوف ما يخاف منه . وستبقى كذلك سنوات كثيرة » . ولاحظ الاستاذ T. j. Lawrence ان ثقة الشعب في هذه الهيئات تتضاءلشيئاً فشيئاً ولا سيما فيالفترةالأخيرة وخشي ان ينتهي الأمر بالشعب الأميركي الى فقدان الثقة في النظام البرلماني (٢) .

وعجب غوستاف لوبون لاعتبار فرنسا بلداً ديموقراطياً . أنها — على حد قوله — ليست ديموقراطية الا في الخطب والكلمات . وهو لا ينعت بالديموقراطية الا انجلترا والولايات المتحدة اللتين تطبقان المبادىء الصحيحة للديموقراطية وعلى رأسها مبدأ حرية الرأي . وأشد ما يستهويه في هذين البلدين هو أنه لا يجد فيهما أثراً لشعور الحقد بين الطبقات المختلفة ، كما هو الحال في فرنسا(٣) .

(١) اقرأ مؤلفه عن القانون الدستوري ، ج ٢ ، باريس ١٩٢٥ ، ص ٦٥٩ .

(٢) اقرأ كتابه : الرأي العام والحكومة الشعبية . الطبعة الفرنسية ، باريس ١٩٢٤ ، ص ١٢٢ .

(٣) اقرأ كتابه عن : الثورة الفرنسية ونفسية الثورات . باريس ١٩٢٥، ص ٣٠٤ وما يليها .

— ٤ —

أما على الصعيد السياسي والعملي فقد ارتدت النقمة على النظام البرلماني الغربي طابعين :

— ثورة الشعوب التي وضعت تحت الحماية والوصاية والانتداب ، ومطالبتها بالاستقلال والحرية ، وعدم ايمانها بصحة النظام السياسي الذي تتبعه الدول الكبرى فيخولها حق استعباد الشعوب الأخرى .

— التجاء كثير من الدول المتمدنة الراقية (المانيا وايطاليا واسبانيا واليونان ودول أميركا اللاتينية ...) الى الثورات والانقلابات التي انتهت بالدكتاتورية ونبذ النظام البرلماني .

ومر النظام البرلماني ، قبل اندلاع الحرب الاخيرة بسنوات قليلة بأزمة شديدة كادت تودي به إلى أسفل سافلين . ففي هذه الفترة اشتد ساعد الحكومات الدكتاتورية ، وازداد عددها ، وكثرت الابواق المسبحة بحمدها وآلائها. ولم تتمكن الديموقراطيات الغربية من الرد على هذا التحدي السافر وعجزت عن تنظيم أمورها الداخلية ، فظهرت الأولى بمظهر الحاكم اليقظ الذي يعمل لخدمة وطنه ، وظهرت الثانية بمظهر الذليل الضعيف العاجز عن تأمين مصالح رعاياه .

وسحرت الانظمة الدكتاتورية كثيراً من المفكرين والساسة في الشرق والغرب فراحوا يمجدونها ويتبعون خطواتها وينهجون

نهجها في تشكيل المنظمات السرية وحركات الشباب . ولم تكن بعض الافكار والاساليب التي انتشرت عندنا آنذاك بعيدة كل البعد عن الأفكار والاساليب النازية والفاشية .

وأضفى البعض على هتلر وموسوليني واضرابهما هالة من القداسة . واعتبرهم البعض الآخر منقذين للانسانية المعذبة ولحقوق الشعوب المهضومة .

وخيل للناس حينئذ ان النظام البرلماني يستعد ليلفظ أنفاسه الأخيرة ويترك الشعوب لرحمة الدكتاتوريات وما يتفرع عنها من أنظمة جديدة . ولكن الحرب العالمية الاخيرة التي انتهت بهزيمة المعسكر النازي والفاشي استطاعت ان تعيد أو تحفظ للنظام البرلماني بعض اعتباره ومكانته . غير أن هذا النظام قد أصبح ذا مفهوم خاص ومستقل في الشرق والغرب ، كما ان الديموقراطية نفسها قد أصبح لها أيضاً معنى أو مفهوم أو محتوى خاص في كل من الشرق والغرب (١) .

فهناك أقطار في أوروبة الشرقية والوسطى وفي الشرق الاقصى قد تبنت شكلاً جديداً من الانظمة السياسية أطلقت عليه اسم : الديموقراطية الشعبية . وتقلد الحزب الشيوعي والاحزاب المؤتلفة المماثلة الحكم فيها ، واتجهت بانظارها شطر التجربة السوفياتية تستمد منها الدروس والعبر والعون .

---

(١) ان الكتلتين الشرقية والغربية تتشبثان بالديموقراطية وتصفان أنظمة الحكم عندهما بالديموقراطية الصحيحة . والاستاذ Vedel في كتابه عن القانون الدستوري يقارن بين الديموقراطية الكلاسيكية والديموقراطية الماركسية ويقبل بامكانية وجود مفهومين للديموقراطية .

ولم يمض وقت وجيز على استتباب السلام العالمي من جديد حتى ظهرت نزعة جديدة تهدف الى عدم الأخذ بالنظام الديموقراطي الغربي . وقد جسد هذه النزعة تلك الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب . وثمة أسباب عديدة لضعف الثقة بالانظمة الديموقراطية وتبلور هذه النزعة في الدول المستقلة حديثاً ، منها ما يلي :

— لم تنل هذه الدول استقلالها الا بعد ان خاضت عدة معارك ضد المستعمر أو المنتدب الغربي . وقد تركت هذه المعارك آثاراً سيئة في نفوس المناضلين . وكان من نتائجها ان كره المناضلون أسلوب الحكم الغربي الذي فرضه المستعمر عليهم .

— لم تقف الشعوب الغربية في وجه أطماع حكوماتها ، بل ساعدتها في أعمال اللصوصية والسلب والتعذيب ، وكانت أحياناً تثور وتشتم المسؤولين الذين يفكرون في منح الاقطار المستعبدة شيئاً من الحكم الذاتي أو الاستقلال الداخلي . ومعنى ذلك ان الشعوب التي كانت تدعي الديموقراطية وتتظاهر بالتمسك بمبادىء العدالة والحرية والمساواة كانت هي نفسها محبة للاستعمار ومحافظة عليه (١) .

— لم تتمكن الدول الغربية من أن تكون قدوة حسنة للدول المتخلفة التي كلفت هي ، من قبل عصبة الأمم ، مساعدتها على

(١) اقرأ كتاب : الوسائل والغايات ، للاستاذ هاكسلي . الترجمة العربية للاستاذ محمود محمود . القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٣٩ وما يليها.

بلوغ مرتبة سامية من التقدم والمدنية . واكثر البلاد التي ظلت محتفظة بالانظمة الديموقراطية النيابية لم تطبق مبادئها تطبيقاً صحيحاً (١) ، ولم تستطع ان تسبق ، في مضمار الرقي والاستقرار السياسي ، سائر الدول التي لا تطبق نفس الانظمة السياسية .

— استطاع الاتحاد السوفياتي ان يبهر العالم بتجربته . وهذه التجربة تتلخص في المخيلة الشعبية بالأمور البسيطة التالية : شعب فقير استطاع بنظامه الجديد ان يضع نفسه في مصاف الدول الكبرى. أمة معدمة استطاعت ان تؤمن حاجاتها بنفسها . دول زراعية استطاعت ان تنتج أضخم الصناعات . شعوب كانت مبعثرة في مجاهل بلاد شاسعة استطاعت ان تتعارف وتتحاب وتتعاون وتبني لنفسها مجداً أثيلا وتقدم للانسانية أروع ما وصل اليه الفكر البشري . ونجح هذا الاغراء السوفياتي الى حد كبير في تشويه سمعة النظام البرلماني الغربي ، وفي اجتذاب بعض الدول (الصين وكوريا الشمالية وفييتنام الشمالية ...) الى محوره ، وفي تشجيع بعض الدول الأخرى على اتباع نظام جديد هو أقرب الى الدكتاتورية منه الى النظام الغربي التقليدي ، أو على اتباع نظام جديد لا يمت بصلة وثيقة الى المفهوم الغربي للنظرية البرلمانية (نظرية الديموقراطية الموجهة مثلا التي ينادي بها الرئيس سوكارنو) .

(١) اقرأ كتاب : الوسيط في القانون الدولي ، للدكتور عبد الحميد متولي . الاسكندرية ١٩٥٦ ، ص ٣٥٣ .

— ٥ —

وفي غمرة هذه الاحداث والتطورات والنظريات التي اجتاحت العالم بعد الحرب الأخيرة أخذت الدول العربية تستقل ، الواحدة تلو الأخرى ، وتحتل مركزها في هيئة الأمم، وتعكف على شؤونها الداخلية والخارجية تنظمها وتطهرها من ادران الماضي .

وكان لبنان أول قطر عربي طالب باستقلاله وثار لكرامته عندما ركب المفوض السامي الفرنسي رأسه وأهان زعماءه . ولم تطل تباشير عام ١٩٤٧ حتى كان لبنان خالياً من أي جندي أو موظف فرنسي .

ومرت الأعوام وتوالت الاحداث على العالم العربي : نكبة مخزية في فلسطين ، وانقلابات عديدة في سوريا ، وثورة كبرى في مصر ، واستقلال في ليبيا والسودان وتونس والمغرب ، وثورة تحررية عارمة في الجزائر والخليج العربي ، ووحدة بين مصر وسوريا ، وثورة في العراق ، ونكسات رجعية في بعض الاقطار ...

ولم ينج لبنان من الهزات السياسية ، فقد عرف انقلاباً ابيض في عام ١٩٥٢ ، وانتفاضة دموية في عام ١٩٥٨ ، واختلافات طائفية وحزبية من كل نوع . ومع ان الاستقلال قد مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة فان الفرصة لم تتح بعد للدولة كي تضع أسساً ثابتة لنظام حكم طويل الأمد . ولا تزال الانتقادات

حتى اليوم — وبعد انبثاق العهد الجديد — تترى على المسؤولين . ولا يزال بعض المطلعين يعتقدون ان لبنان لا ينِي ، منذ عام ١٩٤٣ ، يعاني أزمة حكم شديدة .

وكثرت الحلول والاقتراحات في الآونة الاخيرة . ومعظمها يرسم نهجاً أو مخططاً خاصاً لسياسة لبنان في الداخل والخارج . وقد تحدثنا عن هذه الحلول في أبحاث لنا سابقة (١) . وباب المناقشة هنا واسع . والحلول كثيرة لا تنتهي . ونواحي الاصلاح لا تعرف الحصر .

ولو تركنا السياسة الداخلية واخطاءها جانباً وأمعنا النظر في الاقتراحات التي عرضت لمعالجة أسلوب الحكم في لبنان لوجدنا ان هذه الاقتراحات تتلخص بالنقاط المهمة التالية :

أولاً : تؤكد فئة من المواطنين ان ازمة لبنان هي سياسية في الدرجة الأولى . وهي تكمن في بعض المبادىء التي يقوم عليها نظامه البرلماني . وهذه الفئة لا تجد وسيلة فعالة لمعالجة الداء الا في زيادة عدد النواب ، وذلك كي يتمكن المجلس النيابي من تمثيل الشعب تمثيلا كلياً وكي يفتح أبوابه على مصراعيها في وجه جميع الفئات والمنظمات ، ولا سيما في وجه النخبة المختارة من الشباب الواعي .

ثانياً : وتعتقد فئة أخرى من الرأي العام في لبنان ، يتزعمها

(١) اقرأ مثلا كتابنا : لبنان والشرق العربي (بالفرنسية) ، صدر عام ١٩٥٦ .

رئيس جمهورية سابق هو السيد ألفرد نقاش ، بأن الدواء الناجع للفوضى السياسية والاجتماعية التي يتخبط فيها لبنان يكمن في تبني طريقة المجلسين « التي أصبحت مبدأ عاماً عند الشعوب التي أخذت بالنظام التمثيلي » والتي تحمل بين ثناياها « فوائد واضحة ثمينة بالنسبة الينا . وذلك لاسباب عدة أهمها أننا نرفض كل دكتاتورية ، شخصية كانت أم برلمانية ، وان طبيعتنا البرلمانية تحتاج الى فرام .. الى توازن يؤمنه — ويجب ان يؤمنه — مجلس ثان » (١) .

والمحبذون لتطبيق المجلسين في لبنـــان لا يرغبون في انشاء مجلس ثان يمثل الافراد ، بل يدعون الى تأسيس مجلس يمثل — كما هي الحال في أوستراليا — الجمعيات والنقابات ويتحول شيئاً فشيئاً إلى مجلس تعاوني يضم ممثلين عن مختلف مرافق الاقتصاد في البلاد (٢) .

---

(١) اقرأ محاضرة الرئيس نقاش : « المسألة الدستورية في لبنان » ، في « الندوة » ، ج ٢ ، عام ١٩٤٧ .

(٢) ان فكرة انشاء مجلس للشيوخ ليست حديثة العهد في الأوساط النيابية اللبنانية ، فقد حاولت بعض الحكومات ، في عامي ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، تنفيذها بالاتفاق مع لجنة التحرر الوطني التي كان يتزعمها وقتئذ المرحومان عبد الحميد كرامي وحبيب طراد . غير ان فشل التجربة في أول عهد لبنان بالنظام الجمهوري جعل جميع النواب والساسة يعزفون عن الفكرة ويستبدلون بها فكرة زيادة عدد النواب . وفي آب ١٩٥٦ وضع عشرة نواب ، من بينهم الرئيس نقاش ، مشروعاً يقضي بانشاء مجلس يضم ٢٢ شيخاً وجعل عدد النواب ٦٦ . واليوم تعود الفكرة الى الظهور بمناسبة تعديل قانون الانتخاب .

ثالثاً : وهناك فئة ثالثة تطالب بتعديل الدستور بغية تقوية سلطة رئيس الجمهورية لانه « ليس هناك الا علاج واحد للآلام التي يشكو منها لبنان ، وهو النظام الرئاسي » (١) . ويعتقد الاستاذ جاك ثابت بأن هذا النظام جدير بحل الأزمة القائمة في لبنان (٢) . ويذهب الاستاذ عبد الله المشنوق إلى التأكيد بأن النظام الرئاسي « هو أفضل نظام أخرج للناس في العصور الحديثة ، لانه يحمل الى سدة الرئاسة الشخص الذي تريده كثرة الشعب ويمنحه الصلاحيات الواسعة ويحمله مقابلها التبعات الجسام ... ومن أهم حسنات النظام الرئاسي انه يقتل شهوة الاستيزار الطاغية من أساسها ، لأن النواب لا سلطة لهم في منح الثقة للرئيس الأول أو حجبها ، فصلاحياتهم تكاد تنحصر في المشاريع » (٣) .

وعندما طالب النائب جميل مكاوي بتغيير نظام الحكم في لبنان دعا الى اقتباس النظام الرئاسي الذي أثبت نجاحه في أميركا ، والذي « من شأنه ان يقسم البلاد الى حزبين ، لأن منصب رئاسة الجمهورية لا يحتمل أكثر من مرشحين أو ثلاثة على الأكثر . ولذلك سينضم أبناء الشعب على اختلاف مذاهبهم إلى أحد الرئيسين ويتفقون معه في سياسته الداخلية والخارجية ، وبذلك

---

(١) اقرأ عدة مقالات بهذا المعنى في صحيفتي « بيروت — المساء » و « الجريدة » .

(٢) اقرأ مقاله في صحيفة « الحياة » في ٢٠ — ١٠ — ١٩٥٥ .

(٣) « بيروت — المساء » في ٢٢—١١—١٩٥٦ .

ننتهي من مشكلة الحاكم الذي يحكم ولا يتحمل مسؤولية أمام الدستور» (١) .

وبحث الاستاذ جورج منسى عن طريقة مثلى للحكم تلائم الفئات المقيمة في لبنان، فلم يجد الا النظام الرئاسي (١). وقد شاطره ميله هذا الدكتور بهيج طباره .

وكانت سوريا أول بلد عربي رضي - بعد الاستفتاء الشعبي الذي أجراه الشيشكلي في تموز ١٩٥٣ - باقامة نظام رئاسي فيه . وتبنت مصر ، بدستور عام ١٩٥٦ وبعد استفتاء ٢٣ يوليو ، نفس النظام تقريباً (المادة ١١٩) . وبقي النظام رئاسيا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة واعلان دستورها المؤقت (المادة ٤٤) . وهذا ما فعلته الجمهورية التونسيه بعد اعلان دستورها في أول حزيران ١٩٥٩ (المادة ٣٨) . وذهب بعض الفقهاء المطلعين على أوضاع فرنسا السياسية إلى اقتراح تطبيق هذا النظام فيها (٣) .

رابعاً : تقدم الدكتور عبد الله اليافي (أحد رؤساء الوزارة

---

(١) مجلة « الحوادث » في ١٨-١-١٩٥٧ . وسألت هذه المجلة بعض ساستنا عن رأيهم في نظامنا البرلماني الحالي فاعترفوا بفشله وناصر أغلبهم النظام الرئاسي ، ومنهم السيدان رشيد كرامي وكامل الأسعد .

(٢) اقرأ كتاب جورج منسى الصادر في بيروت، بالفرنسية ، عن اعادة بناء الاقتصاد اللبناني واصلاح الدولة ، ص ٤١٨ .

(٣) راجع ما كتبه الاستاذ M. Duverger في صحيفة لوموند ، في ١٢ و١٣ نيسان ١٩٥٦ .

السابقين) ، في نهاية عام ١٩٥٥ ، باقتراح طريف لمعالجة وضعنا السياسي القائم على نظرية برلمانية سيئة التطبيق وعلى عدم وجود احزاب سياسية منظمة تؤمن بالمنافسة النزيهة . واقتراحه يتلخص في الدعوة الى انشاء أحزاب ثلاثة : حزب اليمين وحزب اليسار وحزب الوسط . ويتعين على كل من يرشح نفسه للمجلس النيابي ان ينخرط في سلك حزب من هذه الاحزاب وان يقود الحملة الانتخابية باسم الحزب الذي انتمى اليه . وان لم يفعل ألغي ترشيحه .

خامساً : يبدو ان التفكير في أزمة الحكم في لبنان يشغل أيضاً أذهان اللبنانيين المقيمين بعيداً عن الوطن . وقد أتيح لنا ، في أثناء دراستنا في فرنسا ، ان نطلع على كثير من رسالات الدكتوراه التي ناقشها لبنانيون . وقد وجدنا ان معظمها يتحدث عن مشاكل لبنان الراهنة محاولاً ايجاد حل عادل لقضاياه الطائفية والسياسية. ونذكر على سبيل المثال رسالة الدكتور فؤاد كرم(١). يعتبر المؤلف ان الشرط الأول لكل اصلاح سياسي في لبنان هو فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وتبني النظام الفدرالي الديموقراطي الذي يسمح لكل منطقة بان يكون لها « تشريع خاص وبرنامج تعليم ملائم » .

---

(١) نوقشت في باريس عام ١٩٥٣ ، وعنوانها :
Querelle et Reconciliation internationale au Levant.

لقد كان المؤلف عندما اقترح تطبيق الفدرالية في لبنان ، يفكر في انقسام سويسرا الى كانتونات وفي نجاح هذه الطريقة فيها . ولكنه تناسى ان لكل بلد أساليبه الخاصة في الحكم والنمو والتطور ، وان سويسرا نفسها قد عانت الاهوال قبل ان تبلغ المرحلة الاخيرة الحاضرة من الهدوء السياسي والدعة الاجتماعية.

— ٦ —

تلك هي أهم المقترحات التي قدمت . وكلها ترمي الى تجديد الثقة بالنظام البرلماني . ولا نظن ان مواطناً عاقلا يجرؤ على المناداة — في هذه الفترة العصبية من تاريخنا — باتباع نظام سياسي آخر . واذا كان النظام النيابي قد تعثر في سيره وكبا في بلادنا فلأسباب عديدة أهمها عدم توافر الشرط الاساسي لنجاحه ونعني به وجود احزاب منظمة . فالنظام البرلماني لم يترعرع وينم ويلاق نجاحاً وانتشاراً الا في البلاد التي يتنافس فيها حزبان أو ثلاثة تنافساً شريفاً نزيهاً . وقد أجمع فقهاء فرنسا واساتذة القانون فيها على أن تعدد الاحزاب وانقسامها على بعضها وفقدان روح التنظيم الحزبي فيها هي التي أساءت إلى صورة التمثيل النيابي في أذهان المواطنين وأوجدت نوعاً من الاشمئزاز واليأس والقنوط أدى ، في ١٣ أيار ١٩٥٨ ، إلى نجاح الحركة التي قام بها قسم من الجيش وحملت الجنرال ديغول الى سدة الرئاسة الأولى .

ان الاحزاب المنظمة هي ، بالنسبة للنظام البرلماني ، بمثابة العمود الفقري للانسان ولا بد للبنان — اذا اراد ان يتقدم بخطى سريعة — من الاعتماد على التنظيم الحزبي . ولعل أعظم خدمة يمكن للأحزاب ان تقدمها للوطن هي صهرها لجميع اللبنانيين من مختلف الطوائف والمشارب في بوتقة واحدة ، فالطائفية ما فتئت تفسد على المواطنين حاضرهم ومستقبلهم وتمنعهم من الالتقاء فوق صعيد واحد من الوطنية والمحبة .

النظام البرلماني ومجالسنا النيابية

— ١ —

استعرضنا في المقال السابق أهم المقترحات التي قُدّمت لمعالجة اسلوب الحكم في لبنان (*)، فوجدنا ان معظمها يرمي الى تجديد الثقة بالنظام البرلماني .

ويعتقد كثير من المطلعين ان لبنان سيفقد استقلاله ويتردى في هاوية من الفوضى السياسية اذا ما حاول يوماً ان يحذو حذو سورية عام ١٩٤٩ ، أو مصر عام ١٩٥٢ ، أو العراق عام ١٩٥٨ . وحجتهم في ذلك ان لبنان ذو وضع خاص ، وان الطائفية الاقطاعية والسياسية ما تزال تجد صدى في نفوس ابنائه وتترك آثاراً في تصرّفاتهم ، وان الدول الاجنبية ما تزال ترى — لاسباب معروفة — ان من حقها حمايته والحفاظ على استقلاله .

ومع ما في هذا الاعتقاد من مبالغة وتخوّف شديدين ، فلا يسعنا الاّ ان نعترف بالخدمات التي يسديها النظام البرلماني

(*) مقالة نشرت في مجلة « العلوم » ، عدد نيسان ١٩٦٠ .

لبلادنا . واذا كنا ، الحين بعد الحين ، نسمح لأنفسنا بتوجيه بعض الانتقادات الى جهازنا السياسي والبرلماني فلاعتقادنا بان الانتقاد النزيه الحر هو خير طريق للاصلاح ، وخير وسيلة لتنبيه المسؤولين والرأي العام الى الاخطاء المرتكبة في كيفية تطبيق النظام البرلماني .

— ٢ —

تحتّم النظرية البرلمانية تطبيق مبدأ فصل السلطات . ويرجع الفضل في ابراز هذا المبدأ بشكل واضح الى كتاب « روح الشرائع » الذي وضعه مونتسكيو ، عام ١٧٨٤ . ومبدأ فصل السلطات « لا يزال الحقيقة الأولى للقانون الدستوري المعاصر . والتجارب السياسية للشعوب قد أثبتته دائماً . ولا صلة للحرية والطغيان بشكل الحكومة السياسي ، بل هما يتوقفان على الطريقة التقنية التي تُنظّم بها السلطة الدستورية . فاذا ما تجمعت السلطة في يد شخص واحد ، كان هناك طغيان وتعسف ودكتاتورية ، لا فرق في ذلك بين كون الشخص واحداً أو جماعة » (١).

« ولكن الحكومة البرلمانية — كما قال الاستاذ A. Esmein — لا تقضي بفصل السلطتين التنفيذية والتشريعية فصلاً تاماً ، كما

---

(١) Louis Trotabas, Constitution et Gouvernement de la France, Paris 1930, p. 29.

انها لا تمزج بينهما ، وانما تقضي بتداخل متبادل بينهما فقط»(١)، لان النظرية البرلمانية تفقد قيمتها اذا تجمعت كل السلطات في يد السلطة التشريعية (كما حدث في فرنسا عام ١٧٩٢) ، أو في يد السلطة التنفيذية (كما حدث كذلك في فرنسا ، في نظام السنة الثالثة والسنة الثانية عشرة ، وعام ١٨٥٢) .

ويتفق اقطاب القانون على أن النظام البرلماني يقوم على المبادىء التالية : عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسياً ، ووجود مجلس للوزراء مسؤول تجاه البرلمان ، ومنح حق حل المجلس النيابي لرئيس الدولة .

وجميع هذه المبادىء العامة نجدها في الدستور اللبناني الذي تبنّى الفكرة البرلمانية الغربية . ولكن تدبيج النصوص والقوانين – مهما سمت روعتها – شيء ، وقضية تطبيقها والعمل بها شيء آخر . فكثيراً ما تختلف المبادىء عن الحقائق الملموسة وتنأى عنها نأي الأرض عن السماء .

ان النظرية البرلمانية لم تلق – في عهد الانتداب – أي تطبيق صحيح مُرضٍ . ولم تتمكن مجالسنا النيابية وحكوماتنا المتتالية من التخلص من سيطرة سلطات الانتداب ، فكانت تأتمر بأمرها ولا تجرؤ على الوقوف في وجه مطامعها . وكان اكثر

---

(١) A. Esmein, Eléments de droit constitutionnel français et comparé, t. 1, 7e édition, Paris 1921, p. 158.

رؤساء الدولة والوزراء ممّن يُعيّنون تعييناً مباشراً أو غير مباشر من قبل المفوضين السامين . والتعديلات الدستورية التي تمت أيام الانتداب ، وتدخلات السلطات المنتدبة في سير امورنا السياسية ، كانت ترمي الى ادماج السلطات في لبنان وتشابك بعضها ببعض وشلّ توازنها لصالح السلطة التنفيذية التي كانت مولّجة ، في أغلب الاحيان ، بتنفيذ ارادة المنتدب .

وعندما نلنا الاستقلال انتظرنا اجراء اصلاح جذري في انظمتنا السياسية ، أو على الأقل – ان لم يكن ذاك ممكناً – تطبيقاً صحيحاً للنظرية البرلمانية . ولكن الشعب كان في واد وممثلوه في واد آخر .

– ٣ –

ان تقصير المجالس النيابية (في لبنان والبلاد العربية) في القيام بواجباتها ، وانصرافها الى الاهتمام بمصالحها الذاتية الفردية أو بامور تافهة لا تمت الى المصلحة العامة بصلة ، وعدم تمكنها من اثبات وجودها في الفترات العصيبة الحالكة ، وتقاعسها عن السعي الحثيث لتطوير الأنظمة البالية وسنّ القوانين الملائمة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ... ان كل ذلك قد أدى الى نتائج عديدة ، أهمها ما يلي :

– سيطرة « الشارع » بتظاهراته وتحركاته وانفعالاته ، على المجالس النيابية ، وخشية النواب من الجهر بمعتقداتهم وآرائهم ومشاريعهم اذا كانت مخالفة لميول « الشارع » .

— حدوث تباعد كبير بين الوطن الشرعي الحقيقي والوطن الوهمي الممثّل بالمجالس النيابية ، مما أدى الى طمس معالم النظام البرلماني وافقاده حيويته وروحه .

— تراكم السلطات كلها (كما كان الحال في لبنان قبل بزوغ فجر العهد الجديد) في يد السلطة التنفيذية ، أي السلطة التي يسيطر عليها رئيس الدولة .

— ثورة الشعب ، في كثير من الاحيان ، على هذه المجالس الجامدة المتقاعسة ، وتعطيل الحكم النيابي ، والاكتفاء بمجلس ثوري يضع للبلاد ما تحتاج اليه من مشاريع عمرانية أو اصلاحية.

واحجام المجلس النيابي اللبناني عن الاجتماع للتشاور حول القضايا المهمة التي كانت تشغل الرأي العام ، والعمل الجاد لايجاد الحلول الناجعة والسريعة للأزمة السياسية التي كانت تتأهب للتكشير عن انيابها قبيل عام ١٩٥٨ .. كل ذلك كان سبباً مباشراً للاحداث التي حصلت في هذا العام وتركت في النفوس آثاراً لا تمحى .

— ٤ —

ان وجود مجلس نيابي ينتخبه الشعب ليمثله ويدافع عنه عنصر مهمّ من عناصر النظام الديموقراطي . والجمعية التي تمثل الشعب تتكون من مجلس أو مجلسين ، احدهما منتخب من مجموع الناخبين ، والآخر مُشكّل من ممثلين وراثيين أو معينين أو منتخبين بطريقة غير مباشرة :

وتتضارب اليوم الآراء — كما تضاربت بالأمس — حول حسنات طريقة المجلس الواحد أو المجلسين . ولكل نظام دعاته واخصامه . وقد شهد لبنان ، في الفترة الأخيرة ، نشاطاً سياسياً كان يهدف الى اعادة انشاء مجلس للشيوخ في البلاد .

لقد تبنى لبنان نظام المجلسين في دستوره عندما بدىء بتطبيقه عام ١٩٢٦ . ولكن هذا النظام لم يفتأ ان فشل . وفشله يعود الى الاسباب التالية :

— كان يعوز المنتخِبين والمنتخَبين ثقافة سياسية تؤهلهم لفهم النظام الجديد والحفاظ عليه .

— كانت طريقة المجلسين باهظة التكاليف بالنسبة إلى بلد ضئيل السكان والموارد .

— كان التفاهم معدوماً بين المجلسين ، ولم تكن السلطة التنفيذية تتمتع بصلاحيات كافية لتلافي النزاع بينهما . وقد ذرّ الخلاف قرنه بين المجلسين لدى مناقشة اول موازنة ، وهي موازنة عام ١٩٢٧ .

وأُلغي مجلس الشيوخ وهو في ربيعه الأول ، وبقي للبنان مجلس تشريعي واحد يضمّ ثلثين من النواب المنتخبين وثلثاً من النواب المعينين إلى ان جاء القانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٧ فألغى النواب المعينين .

ولكن هذا القانون الذي عُلّقت عليه الآمال لم يأت

بالاصلاحات المنشودة لاحداث انقلاب عميق في دعائم الحكم.
وربما كان السبب الوجيه في فشل المحاولات الاصلاحية الجزئية التي تُتّخذ من حين لآخر هو الابقاء على التمثيل الطائفي في الانتخابات العامة .

— ٥ —

ان الانتخاب في البلاد الديموقراطية حق يمنح لكل مواطن عاقل أتمّ مرحلة معينة من العمر . ولكل مواطن ان يختار ، في يوم الانتخاب ، المرشح الذي يروق له .

ولبنان يتبنّى نظرياً هذا النظام الديموقراطي ، ولكنه يشوهه في الواقع عندما يحتفظ بالتمثيل الطائفي واقتراع القائمة . قال السيد ألفرد نقاش ، وهو رئيس سابق للجمهورية :

« في اكثر من منطقة في لبنان ، لا تزال تحيى تقاليد اقطاعية وقبلية . وسيد المنطقة أو زعيمها تطيعه عشيرته التي يتكون منها معظم الناخبين طاعة عمياء . وينتج عن ذلك ان يعود اليه حق اختيار اعضاء قائمته . ويبدو سلطانه خصوصاً في مساوماته الكبرى مع السلطات أو المرشحين لتشكيل القائمة تشكيلاً نهائياً، فهو الذي يضع الشروط لانخراط هؤلاء المرشحين في قائمته ، وهو الذي يعين المبالغ التي ينبغي عليهم ان يدفعوها له والتي لا يجهل أهميتها أحد ... » (١) .

(١) راجع محاضرته في مجلة « الندوة » ، ج ٣ ، ١٩٤٨ ، ص ٤٩ .

والتوزيع الطائفي للمقاعد النيابية يقوّي التطرف الديني عند كل طائفة ، ويضاعف من تعصّبها الذميم ، ويدفعها إلى التكتل والتكاتف ، فيجعل منها دولة في داخل الدولة (١) . ثم ان التمثيل الطائفي يزيد من أهمية رجال الدين وتسلّطهم على بني ملّتهم ويدفعهم إلى التدخل في امور الدولة ، متسترين احياناً بستار الذود عن مصالح طوائفهم (٢) .

وظهرت سيئات اقتراع القائمة بصورة جلية بعد انتخابات عام ١٩٤٧ . فقد استخدمت الحكومة آنذاك القائمة لمساعدة انصارها ، فكان ان فاز منهم ٤٧ نائباً من أصل ٥٥ . غير ان هذا التلاعب من قبل الحاكمين قد لاقى صدى سيء الوقع والأثر في الصحافة والمواطنين ، فهبّ كثيرون ينتقدون ويطالبون بتعديل قانون الانتخاب .

وانتهت هذه الحملة برضوخ المسؤولين واصدار قانون عام ١٩٥٠ ، المسمى بقانون القوائم الصغيرة . وكانت الحسنة الوحيدة التي اتى بها هذا القانون هي تضييقه لرقعة الدائرة الانتخابية في محافظتي جبل لبنان والشمال .

وجرت انتخابات نيسان ١٩٥١ فكانت مخيبة للآمال ، لأن

(١) راجع ص ٢٩ من اطروحة الدكتور بهيج طباره ، وهي بعنوان : القوى السياسية الراهنة في لبنان .

(٢) راجع مقال الدكتور شفيق مالك في مجلة القانون الدولي للشرق الأوسط (الفرنسية) ، عدد ايار — حزيران ١٩٥١ ، ص ٨٤ .

تأثير الاقطاعيين والمتنفذين بقي قوياً . وعاد المستاؤون من الوضع السياسي الى حملتهم على الحكومة والمجلس .

— ٦ —

وفي السادس من تشرين الثاني ١٩٥٢ ، أصدرت الحكومة التي انبثقت عن انقلاب أيلول قانوناً جديداً احتفظ بالتمثيل الطائفي ولكنه قسم البلاد الى ٣٣ دائرة انتخابية (مقابل ٩ في قانون عام ١٩٥٠) . ونص القانون على أن الاقتراع فردي في ٢٢ دائرة . أما في الدوائر الباقية فعلى الناخبين اختيار مرشحين من مذهبين مختلفين . وانخفض عدد النواب فيه من ٧٧ إلى ٤٤ .

وكان من محاسن هذا القانون :

— الغاؤه للدورة الانتخابية الثانية (١) .

— سنّه للاقتراع الجبري للرجال فقط (٢) .

---

(١) كان البالوتاج في لبنان يسبب معارك دامية . وكلنا نذكر الأموات الثلاثة والجرحى العشرين الذين سقطوا ، عام ١٩٥١ ، ضحية التزاحم لنيل المقعد التاسع في محافظة جبل لبنان .

(٢) فرض القانون غرامة تتراوح بين الخمسين والستين ليرة للرجل الذي يمتنع عن الاقتراع . وقدر عدد المقترعين آنذاك بأقل من ٦٠ ٪ . ولكن العقوبة لم تطبق بحق المخالفين . وقد ألغى قانون عام ١٩٥٧ هذه الغرامة وجعل الاقتراع حراً لمن يشاء .

— منحه النساء حق الانتخاب »(١) .

ومما لا شك فيه ان هذا القانون قد حقق خطوة الى الامام ، ولكن معظم المخلصين من المواطنين كانوا يرغبون — والانقلاب الابيض ما يزال في اوجه والتعاون وثيقاً بين الطوائف — في سن قانون جريء يستأصل الشر ولا يترك له أثراً .

وماذا فعل القانون الجديد ؟ لقد حدّ موقتاً من وطأة الطائفية السياسية ، ولكنه ترك لها مجالا واسعاً للنمو والتطور والتصلّب . ومع انه كان باستطاعته تطبيق الاقتراع الفردي في جميع مناطق لبنان فانه لم يسمح بتطبيقه الاّ في ثلثيها .

وحتى في حالة الاقتراع الفردي أو المفرد فان قانوننا يختلف كل الاختلاف عن قوانين الدول الأخرى . ان قانوننا يقسم لبنان الى ٣٣ دائرة انتخابية ويعيّن في كل منها عدد نواب كل طائفة . والناخبون يتمتعون نظرياً بحرية انتخابية كاملة ، ولكن اختيارهم محدود في الواقع ، لانه ليس بوسعهم التصويت الاّ لمرشحي الطائفة التي يحق لها ان ترشح عدداً من ابنائها في تلك الدائرة . فصيدا ، مثلا ، يحق لها ان ترشح سنياً واحداً. وهذا يعني ان ترشيح أي مواطن من مذهب آخر غير ممكن فيها ، وان صوت الناخب يذهب هباء اذا اعطي لغير مرشح سني .

---

(١) قدر عدد المقترعات بـ ١٠ ٪ من النساء اللواتي يحق لهن الاقتراع . وقد ترشحت سيدة واحدة للنيابة فلم تحظ الا بعدد قليل من الأصوات .

وفي صيف عام ١٩٥٣ ، جرت الانتخابات النيابية وفقاً للقانون الجديد . ولكن النتيجة لم تكن أحسن من النتائج الماضية . واذا كان البعض قد آثر الصمت في أول الأمر أملاً في انتظار ما ستأتي به الأيام ، فان الجميع قد اخذوا ينتقدون ويظهرون سخطهم على المجلس الجديد .

— ٧ —

واقتربت انتخابات عام ١٩٥٧ ، وارتفعت اصوات أمينة تطالب من جديد بتحقيق الاصلاحات الضرورية . واهل لبنان يعلمون كيف تمّ اعداد قانون الانتخاب الذي لم يأت الا بشيء جديد واحد ، وهو رفع العدد من ٤٤ إلى ٦٦ نائباً . وهم يعلمون ايضاً كيف جرت الانتخابات بعد ذلك ، وكيف جرت محاولات عديدة لتجديد الولاية للرئيس السابق ، وكيف انتهى كل ذلك الى الانتفاضة الدامية في ربيع العام التالي .

وبعد انتخاب الرئيس فؤاد شهاب أخذ العهد الجديد على عاتقه مهمة ازالة الفساد الذي خلّفه العهد الماضي ومهمة تحقيق معظم الامنيات التي داعبت خواطر المواطنين زمناً طويلاً .

وفي الاسبوع الأول من آذار ١٩٦٠ ، نشر قانون الانتخاب الجديد حاملاً التعديلات الاساسية التالية :

— زيادة عدد النواب من ٦٦ إلى ٩٩ .

— اعتبار القضاء دائرة انتخابية بصورة مبدئية .

— عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية بعض المجالس العامة التي ذكرها القانون .

— إحداث اقلام اقتراع في بيروت وضواحيها للناخبين المسجلين في دوائر انتخابية خارجة عنها .

— إحداث الظرف الخاص لوضع ورقة الاقتراع .

— إحداث المعزل في قلم الاقتراع .

— إحداث البطاقة الانتخابية .

وسنتحدث في بحث آخر عن محاسن هذا القانون ومساوئه ، وعن اخطار التمثيل الطائفي الذي يقف حجر عثرة في طريق تقدمنا وتحررنا .

الطائفية وقانون الانتخاب الجديد

— ١ —

حديث الانتخابات(*) يشغل اليوم اذهان اللبنانيين على اختلاف ميولهم واجناسهم واعمارهم ويطغى على كل حديث آخر. والصفحات الأولى من صحفهم تعبّر بصدق وصراحة عمّا يجول في خواطرهم ويدور في اجتماعاتهم من احاديث انتخابية.

ومعظم المراقبين الذين زاروا لبنان مؤخراً قد هالهم هذا الاقبال الشديد على المعركة الانتخابية، ودهشوا عندما علموا ان عدد المرشحين للمقاعد التسعة والتسعين قد تخطى الألفين حتى الاسبوع الأول من نيسان، وان فكرة الدخول الى المجلس النيابي اصبحت تراود مخيلة كل لبناني أصاب حظاً بسيطاً من شهرة أو فوز أو مكانة في اي ميدان من ميادين العمل والانتاج.

وردّ البعض هذا الاندفاع الشديد والاهتمام البالغ بالانتخابات الى أمرين:

(*) مقالة نشرت في مجلة « العلوم » ، عدد ايار ١٩٦٠ .

— لأن لبنان يمر بمرحلة انتقالية يتحلّل فيها من نظامه الاجتماعي التقليدي دون ان ينضبط في مؤسسات حزبية أو غير حزبية توفر له عوامل الاستقرار من جديد.

— ولانعدام الهوايات فيه وضآلة فرص النجاح في حقول العلم والأدب والفن، ممّا يؤدي الى حصر النشاط الفردي في اتجاه واحد هو اتجاه المعترك السياسي (١).

وحديث الانتخابات في لبنان يمتزج دائماً بحديث الطائفية. والطائفية مرض عضال نشكو منه جميعاً. وقد دعا النادي الثقافي العربي في بيروت نخبة من الشباب المثقف الواعي الى الاجتماع والتشاور ودراسة مشكلة الطائفية في لبنان ووضع الحلول المنطقية والواقعية لالغائها من النفوس والنصوص وتقديم المقترحات بهذا الشأن الى المسؤولين.

واذا كان جميع اللبنانيين يجمعون على ضرورة التخلص من الطائفية ويعتبرونها سرطاناً خبيثاً يتفشّى في الجسم اللبناني ويعيث فساداً وانهاكاً فيه (٢)، فانهم يختلفون في طريقة معالجة هذه المشكلة وطريقة وصف الدواء الناجع لها.

فمنهم من يعتبر ان الوقت لم يحن بعد لالغائها.

(١) اقرأ افتتاحية « الجريدة » ، في ١٩٦٠/٣/٢٣ .

(٢) ما عدا الدكتور كمال الحاج الذي يقول بأن الطائفية ضرورة وطنية للحفاظ على كيان لبنان. راجع مقالاته وردود الاستاذ شكيب جابر عليها في صحيفة الانباء، عدد ١٩٥٩/٩/٥ وما يليه.

ومنهم من يدعو الى الغائها من النفوس قبل الغائها من النصوص ، وحجته في ذلك ان القوانين مرآة صادقة تعكس حياة المجتمع وتعبّر عن متطلبات أهله .

ومنهم من يرى ان النصوص القانونية تساعد ، في كثير من الاحيان ، على خلق الوضع الاجتماعي وتكييفه وصبغه باللون الذي تريد . ومنهم من يعتقد ان الكثير من النصوص القانونية المتعلقة بالطائفية يعبّر عن وضع اجتماعي نعيشه ، وان الأكثرية في لبنان طائفية ، وانه لا يمكن تجاهل هذا الواقع ، وان الحكمة تقضي بمعالجته على مراحل تبدأ بتربية جيل لا طائفي وبسنّ قانون مدني للاحوال الشخصية يحق للبناني ، اذا اراد ، ان يُخضع حياته الشخصية له ، وبذلك يصبح العمل بالأنظمة المذهبية غير الزامي (١) .

— ٢ —

والطائفية التي تكشّر عن أنيابها الكالحة كلما اختلف اللبنانيون حول أمر بسيط هي من صنع المستعمرين الذين أرادوا بنا شراً منذ بداية القرن الماضي ، فقد ذكر البارون de Testa في كتابه المشهور تصريحاً ألقاه نائب فرنسي في مجلس النواب ، في ١٥ حزيران ١٨٤٦ ، قال فيه ان لبنان كان هادئاً منذ

(١) راجع نص الكلمة التي ألقاها الدكتور ادمون نعيم في النادي الثقافي العربي ، ونشرت في « الانباء » في ١٩٦٠/٣/٥ .

أجيال ، يعيش الموارنة والدروز فيه بسلام وأمان تحت ظل حكومة أبوية رحيمة ، ولا يعرفون النزاع والخصام . ولكن اوروبة التي كانت تبحث عن مبرر لتدخلها وسيطرتها اخذت تثير النعرات الطائفية والحقد العنصري ، فأدى ذلك الى اسالة الدماء ... (١) .

والحقيقة ان لبنان عاش اكثر من ثلاثة قرون في ظل نوع من الاستقلال أو الحكم الذاتي ، في ظل حياة سياسية مشتركة لا تعرف التمييز الطائفي . وهذا على الرغم من ان معظم امراء جبل لبنان كانوا من المسلمين . ولم يُعرف عن تنصّر الأمير بشير الثاني شيء الاّ في اواخر أيامه . والحزبيّات التي عرفتها بلادنا لم تتعدّ نطاق القيسية واليمنية ، ثم الجنبلاطية واليزبكية . وقد اعتنقها الزعماء المسلمون والمسيحيون وناضلوا من أجلها في صفوف واحدة . وفي عام ١٨٤٠ ، قاوم اللبنانيون على اختلاف مذاهبهم سيطرة ابراهيم باشا ، وكافحوا ضد الأمير بشير ، ورووا ارض الوطن بدمائهم (١) .

وأتت الدول الاستعمارية بعد ذلك توقد الحقد الطائفي في نفوس اللبنانيين وتدفعهم إلى مجزرة عام ١٨٦٠ . وجاء الانتداب الفرنسي يرسّخ هذه التفرقة ويؤجج نيران هذه

(١) راجع ص ٢١٣ ، من الجزء الثالث من كتابه :
Recueil des traités de la Porte ottomane.

(٢) اقرأ ص ١٣٣ وما يليها من كتاب الاستاذ كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية . بيروت ١٩٥٩ .

العداوة . واتت انظمة الحكم اللبناني وقوانينه ومؤسساته تدعم هذا الانقسام الطائفي . واخذت المدارس الطائفية ، ولاسيما الاجنبية منها ، تغذي الروح الطائفية وتنمّيها . وراح الزعماء الاقطاعيون ، وتجار السياسة والمال ، يُضفون على هذا الانقسام صبغة المنطق والعدالة والمصلحة القومية . وكان رجال الدين ، في هذه الاثناء، يباركونه ، ويديمون بقاءه ، ويناضلون من أجله (١) .

— ٣ —

وكل من شهد أو عاصر وقائع الانتداب في لبنان يعترف بأن السلطات الفرنسية لم توجّه عنايتها وعطفها الا الى اخواننا المسيحيين مستهدفة من وراء ذلك كسب عطفهم وتحريضهم على المسلمين .

ويحلو لنا ، في هذه العجالة ، ان نستشهد ببعض الاعترافات التي ادلى بها بعض المسؤولين أو المفكرين الفرنسيين بعد رحيلهم عن وطننا .

روى الجنرال Sarrail (المفوض السامي عام ١٩٢٥) ان رئيس وزراء فرنسا قال له ، قبل ان تقلّه الباخرة الى بيروت « ان الجنرال غورو والجنرال ويغاند اللذين تولّيا المنصب قبلك

(١) راجع كتاب : هذا العالم العربي ، للاستاذين نبيه فارس ومحمد توفيق حسين . دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥٣ ، ص ١٥٢–١٥٣ .

لم يهتمّا الا بالاقلية المسيحية ، الا باللاتينيين . وليس لدينا — اذا كانت الجمهورية الفرنسية تود ان تتلافى كثيراً من المفاجآت المكدّرة — الا ان تفكر قليلا في الاغلبية المسلمة الواسعة التي تملأ البلاد الخاضعة للانتداب» (١) .

واعتبر الصحافي Jean Wolf سياسة فرنسا المتحيزة للمسيحيين ضرباً من التناقض الغريب ، لأن فرنسا علمانية وغير طائفية (٢) .

وتحدث احد الفرنسيين الصهيونيين عن اسباب فشل فرنسا في المشرق فعزاه الى احتضانها للاقليات المختلفة المتعددة ، واضرام النار بينها ، ومعاداتها للمسلمين السنيين الذين كان بامكانها الاعتماد عليهم كما فعلت في افريقية الشمالية (٣) .

(١) P. Colbentz, Le silence de Sarrail, Paris 1930, p. 199.

(٢) راجع مقاله في مجلة Revue du Liban ، في ١٩٥٦/١/٢٨ .

(٣) F. Plessier, Etat juif et monde arabe, Paris 1949.

ويدعي الكاتب ، في مقدمة كتابه ، انه لن يتحيز لأي من الفريقين لأنه ليس يهودياً ولا عربياً . ولكن كتابه يأتي سجلا مفعماً بالمديح لاسرائيل والتحقير للعرب . وفيه حاول التقليل من قيمة كل تراث عربي ، فاعتبر مثلا ان اللغة العربية لم تقدم شيئاً الى الحضارة الانسانية . وهو لا يعترف بالحضارة العربية، ويرى ان نهضة عربية جديدة تنذر الغربيين بالدمار والبربرية . ولهذا فانه ينصح الغرب ببذل الجهود لتقسيم الوطن العربي واذلاله ، وبمساعدة الفئات التي لم تعرب بعد على التمدن والرقي لتتمكن من الانفصال عن العرب والانضمام الى مصير الغرب .

وأحس المستشرق Montagne بذلك فاتهم فرنسا بتوحيدها للاقليات الدينية والعنصرية في لبنان كي تضرب بها الدول المجاورة . أما في سورية فيبدو انها اختطت سياسة التفرقة وتأييد الاقليات ضد السواد الاعظم، راميةً من وراء ذلك الى عزل الكتلة العربية (١) .

وهذه السياسة الخرقاء القائمة على اثارة الحقد الطائفي هي التي اثارت ايضاً مكامن المستشرق المعاصر Pierre Rondot ودفعته — في كتب وابحاث عديدة — الى اعلان استنكاره لكل ما حدث في عهد الانتداب من نعرات طائفية (٢) .

— ٤ —

ورحلت السلطات المنتدبة مخلفةً وراءها تركةً مثقلة بالهموم والاحقاد الطائفية . وحاول الساسة الأول ان يطهروا البلاد من أدران المفاسد الانتدابية ، فوفقوا تارة واخفقوا طوراً . وكانوا ، في كل مرة يصممون فيها على اجراء اصلاح

(١) راجع مقاله عن الاتحاد العربي في مجلة Politique Etrangère، عدد أيار ١٩٤٥ ، ص ١٨٦ .

(٢) راجع مثلا كتابه الصادر في باريس ، عام ١٩٤٧ ، بعنوان :
Les institutions politiques au Liban.

وراجع كذلك مقاله عن البنيات الاجتماعية والسياسية في لبنان ، في مجلة :
Revue Française de Sc. Pol., 1954.

جذري في مؤسساتنا السياسية ، يصطدمون بالعقبة الكأداء المزمنة : بالطائفية المتغلغلة في دستورنا وانظمتنا وعاداتنا .

وهذه الطائفية التي ما زالت تجثم بكلكلها البغيض على صدرنا فتمنعنا من التنفس الطبيعي ، ومن تنشّق عبير التطور الفعال ، ومن تكييف انظمتنا البالية مع التقدم الذي احرزناه في الميدان الفكري والاجتماعي والاقتصادي ... هذه الطائفية كانت من الاسباب التي ادت الى فشل قوانيننا الانتخابية من الناحيتين النظرية والعملية .

ان المواطنين ما يزالون ، منذ عام ١٩٤٣ ، يبحثون عن القانون الانتخابي الأصلح . ومع ان نتائج الانتخابات التي جرت كانت دائماً سيئة ، وردود الفعل عنيفة ، فانه لا يسعنا الاّ الاعتراف بأهمية المحاولات التي تجري بغية تحسين قوانين الانتخاب . ولكن هذا الاقرار منا لا يمنعنا من توجيه اشد الانتقادات الى كل قانون سابق أو لاحق لا يراعي الاسس الديموقراطية المعروفة ولا يساعد على تحرر المواطنين من كابوس الطائفية .

— ٥ —

وقانون الانتخاب الجديد الذي نتحدث عنه ما زال حتى اليوم الذي نكتب فيه هذا المقال (في اول نيسان ١٩٦٠) مشروعاً حكومياً مُحالا الى المجلس النيابي بصفة المعجّل .

ومن المنتظر ان يقرّه النواب في هذا الشهر ، أو ان يصدر بمرسوم بعد انقضاء مهلة الأربعين يوماً .

والقانون مكون من تسعة فصول تتألف من ثلاث وسبعين مادة . وجاء في اسبابه الموجبة ان التعديلات الاساسية التي ادخلت على المشروع تتناول النقاط التالية :

– زيادة عدد النواب من ٦٦ الى ٩٩ .

– اعتبار القضاء دائرة انتخابية بصورة مبدئية .

– عدم جواز الجمع بين النيابة وعضوية المجالس العامة والمستقلة التي اشار اليها القانون .

– إحداث اقلام اقتراع في بيروت وضواحيها للناخبين المسجلين في دوائر انتخابية خارجة عنها .

– إحداث الظرف الخاص لوضع ورقة الاقتراع .

– إحداث المعزل (الغرفة السرية) في قلم الاقتراع .

– إحداث البطاقة الانتخابية .

وفي ٢٢ آذار ، احيل الى مجلس النواب مشروع قانون معجل يرمي الى عدم العمل بالبطاقة الانتخابية في اول انتخاب نيابي مقبل ، والى تعديل طريقة اقتراع الاميين .

اما الاسباب الموجبة لهذه التعديلات فتتلخص بكلمة واحدة : ضيق الوقت . ان الحكومة تخشى الاّ يسمح الوقت بتنظيم عملية البطاقات الانتخابية بشكل يجعلها خالية من الاغلاط ،

والاّ يسمح ايضاً بتسليمها الى اصحابها في الفترة المقررة . ولهذا فانها ترتئي الاستغناء عنها في الانتخابات القريبة المقبلة .

والحقيقة ان تصميم الحكومة والمجلس على الغاء هذه البطاقة ، ترك أسوأ الأثر في نفوس المخلصين من المواطنين ، ذلك لأن البطاقة الانتخابية تمثّل – إلى جانب الغرفة السرية – المظهر التقدمي والديموقراطي الوحيد الذي جاء به القانون الجديد . والبطاقة تستطيع ، اذا عُمل بها ، ان تضع حداً لمتاجرة السماسرة بالاصوات ، وتمنع الناخبين المتواطئين من الادلاء بأصواتهم أكثر من مرة ، وتحول دون تصويت المهاجرين والموتى الذين يبعثون أحياء عند اجراء كل انتخاب ، وتضمن لكل ناخب ورود اسمه على قوائم الاقتراع .

– ٦ –

ثم لو فكرنا في عدد النواب الذي ارتفع الى ٩٩ ، وكاد يتعرف ، منذ تطبيقنا للنظام البرلماني ، الى جميع الاعداد الثنائية المتماثلة (٤٤ – ٥٥ – ٦٦ – ٧٧ ...) لوجدنا ان اكثر ساستنا وصحافيينا يقدمون الحجج التالية لوجوب زيادة العدد (١) :

– زيادة العدد تفسح في المجال امام امكانات وكفايات جديدة ينبغي الاستفادة منها .

---

(١) راجع مثلا مقال الاستاذ رشدي المعلوف في صحيفة الجريدة، في ١٩٦٠/١/١٣ .

— في العدد الكبير تزيد قيمة النيابة ويقل نفوذ النائب الفردي .

— الحكم يصبح اكثر ديموقراطية عندما يزيد عدد النواب ، لأن الوزارة تستطيع ان تتحكّم بالمجلس الصغير اكثر من تحكّمها بالمجلس الكبير (مثلاً : النصاب في مجلس الأربعة والأربعين كان ٢٣ ، فكان يكفي الحكومة المؤلفة من عشرة وزراء ان تعتمد على نائبين اثنين لتفعل ما تشاء) .

— العمل السياسي داخل المجلس أصح وأسلم من العمل السياسي خارجه . ومن الافضل للبنان ان يفتح مجلسه النيابي لجميع هؤلاء الذين يعملون من الخارج لشل حركته وعرقلة اعماله .

— ارتفاع العدد يسمح بتمثيل الاقليات ويقلّل عدد الذين يمثلهم كل نائب ، فيتيح له ذلك فرصة التعرف اليهم ودراسة مطالبهم كما يتيح لهم فرصة محاسبته والاجتماع الدائم به .

هذه الحجج وجيهة ، ولكنها ليست هي التي أملت على الحكومة ضرورة زيادة العدد . وما دامت الحكومة قد اتبعت في تحديد العدد مبررات وحججاً لا تمت الى الواقع القانوني بصلة ، فانه يُخشى ان تستعمل هذه الوسيلة في مواضع اخرى قد يتوقف عليها مصير الديموقراطية والتطور في البلاد .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان المهم في هذه القضية هو نوعية النواب لا كميتهم . ويؤلمنا ان نقول ان نوعية الممثلين

للوطن هي التي تتحمل القسط الأوفر من المسؤولية في قضية اخفاق النظام البرلماني في الدول المتخلفة والراقية على السواء . فتقصير النواب في واجباتهم الاساسية ، وانصرافهم إلى امور سياسية تافهة ، وحاجتهم الى ثقافة برلمانية رصينة ، قد نزعت من الشعوب ثقتها بهم ودفعت هذه الشعوب غالباً الى الترحيب بكل انقلاب عسكري يُعطّل الحياة البرلمانية ويُحلّ مجلساً ثورياً محل البرلمان (١) .

— ٧ —

ولو انتقلنا الآن الى قضية تقسيم الدوائر لوجدنا ان الحكومة قد اعتمدت على القضاء واتخذته بصورة مبدئية دائرة انتخابية . والتقسيم بحدّ ذاته لا بأس به ، وإن كان قد قام على مساومات وتسويات كثيرة بين بعض الزعماء ، أو بين المسؤولين من جهة وبقية الزعماء الباحثين عن مقاعد نيابية من جهة ثانية .

والقانون يقسم البلاد الى ٢٦ دائرة انتخابية موزعة على المحافظات على الشكل التالي :

٣	لمحافظة بيروت .
٦	« جبل لبنان .
٧	« لبنان الجنوبي .
٣	« البقاع .
٧	« لبنان الشمالي .

(١) اقرأ مقال الدكتور كلوفيس مقصود عن « الديموقراطية والقطاعات العسكرية » ، في مجلة العلوم ، عدد نيسان ١٩٦٠ .

وحينما نستثني مدينة صيدا ، ذات المقعد الواحد ، نرى ان عدد المقاعد في كل دائرة يتراوح بين ٢ و ٨ . وكل ما نخشاه هو ان يعمد الاقطاعيون والمتنفذون — كما حدث ذلك مراراً — الى فرض سيطرتهم على رفاقهم في القائمة ، فالجسم الانتخابي في بلادنا لم يبلغ بعد درجة رفيعة وكافية من الوعي والادراك تؤهله لتحكيم الضمير وحده . واختيار الاحسن واحباط مؤامرات المتنفذين . والشباب المثقف والمنتمي بصورة عامة الى الطبقة الوسطى لا يتمتع بعد بالامكانات الكبرى التي تسمح له بمهاجمة « الجبابرة » التقليديين . ويؤلمنا ان نرى احياناً بعض الذين نعقد عليهم الآمال يتحالفون — من اجل تأمين مقعد لهم في الندوة النيابية — مع الاقطاعيين ويحنون لهم هاماتهم ويجعلون من انفسهم حاشية تابعة لهم .

والرأي العام اللبناني ما يزال يذكر الفضيحة التي تحدثت عنها الصحف الصادرة في ايلول ١٩٥٣ ، والتي اكتشفت في اثناء محاكمة قتلة المرحوم محمد العبود الذي اغتيل قبل انتخابات تموز ١٩٥٣ باسبوع . لقد قُدّمت الى المحكمة آنذاك وثيقة موقّعة من ثلاثة نواب اقسموا فيها يمين الولاء لأحد الزعماء وعاهدوه على اتباع اوامره وانتهاج السياسة التي يرسمها لهم في حالة فوزهم في الانتخابات الى جانبه (١) .

ان قوانين الانتخاب اللبنانية التي سبقت قانون عام ١٩٥٣

(١) راجع تعليقات الصحف اللبنانية الصادرة في ١٩٥٣/٩/٧ .

كانت تنصّ على طريقة الانتخاب باللائحة أو القائمة . وقد كتب النائب انور الخطيب حول هذا الموضوع ما يلي :

« لقد وُجّه الى هذه الطريقة انتقاد صريح ، هو انها توصل الى المجلس النيابي اشخاصاً لا يتمتعون بشعبية أو بكفاءة ، ولكنهم ينتمون إلى شخصية قوية تتمتع بزعامة قوية ، فينجرّ الناخبون غالباً إلى انتخاب القائمة كلها ، لمجرد وجود اسم ذلك الزعيم في رأس القائمة .

« ولو ان الانتخابات عندنا تجري على اساس احزاب منظمة تقوم فيها المفاضلة بين منهج ومنهج ، لا بين شخص وشخص ، لكان الانتخاب بالقائمة افضل طريقة لتمثيل الشعب تمثيلاً ديموقراطياً صحيحاً . ولكن الواقع المؤلم في لبنان هو ان الكتل النيابية ليست سوى مجموعة من اشخاص ومتضاربي الآراء ، متفاوتي التفكير ، لا بل متناقضي المبادىء ، لا يجمع بينهم الاّ مصلحة انتخابية تفرض عليهم ان يتجمعوا ليكونوا رفاق طريق للوصول الى المقعد النيابي ليس إلاّ .

« وتنشأ هذه المصلحة الانتخابية احياناً عن شعبية موزعة بين افراد القائمة يتفقون موقتاً على ضم اجزائها دون البحث في برنامج معين ، كما تنشأ عن اقطاعية عائلية أو ما يشابهها فيسيطر الزعيم سيطرة تجعل له من موعد الانتخابات « موسماً » للكسب ، يفرض فيه الثمن الذي يريد للمقعد النيابي . وقد يطرحه احياناً في المزاد العلني بين الاثرياء ، فيتقاضى الثمن دون

ان يلتفت الى كفاءة الراغبين بشرائه ، أو إلى ثقة الشعب بهم أو رغبته في انتخابهم . وهكذا يصبح الدخول الى المجلس النيابي بمثابة الدخول الى قاعة السينما لا يقتضي له الا شراء ورقة الدخول » (١) .

ويزيد من تخوّفنا من نفوذ الاقطاعيين ، ومن امكان فرض شروطهم على مرافقيهم المرشحين ، استمرار استيفاء التأمين المالي ، ومقداره ثلاثة آلاف ليرة لبنانية.فالمادة ٣٥ من القانون تفرض على من يرشح نفسه ان يودع هذا المبلغ صندوق الدولة . ولا يعاد إليه الا اذا نال في الانتخابات خمسة وعشرين في المئة من أصوات المقترعين على وجه قانوني .

ونحن لا نجد أي مبرّر للابقاء على هذه الضمانة المالية . بل اننا نعتبرها قيداً يُسبغ على نظامنا الجديد طابعاً غريباً ومستغرباً لا يمتّ الى الديموقراطية بصلة . ولا نعدو الحق ان قلنا انها قيد يرمي الى تثبيط همة ابناء الشعب واقفال باب الترشيح امامهم .

— ٨ —

اما التوزيع الطائفي للمقاعد فمصيبة كبرى ما نزال نعانيها ونطالب باستئصالها من انظمتنا . والقانون الانتخابي يستوحي في ذلك :

(١) راجع بحثه الذي قدمه الى المؤتمر الأول لعلم السياسة الذي عقد في بيروت ، في تشرين الثاني ١٩٥٩ . وكان البحث بعنوان : « الديموقراطية والانتخابات النيابية في لبنان » . وقد نشرته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، مع بقية الابحاث ، في كتاب : « الديموقراطية في لبنان » .

اولاً ، المادة ٩٥ من الدستور اللبناني التي تكرس تمثيل الطوائف في الوظائف العامة وفي تشكيل الحكومات ،

وثانياً ، الميثاق الوطني الذي سنّ للتمثيل الطائفي مبدأ يقوم على قاعدة : خمسة للمسلمين وستة للمسيحيين .

ولكن ، علامَ يعتمد قانون الانتخاب عندما يخصص لكل طائفة من الطوائف اللبنانية عدداً معيناً من الكراسي النيابية ؟ أي ما هي الاسس التي يستند اليها لاجراء هذا التوزيع ؟

الجواب الرسمي يؤكد ان عدد المقاعد يتناسب مع عدد أفراد كل طائفة . ولكن ما هو عدد افراد كل طائفة عندنا ؟ لقد أُجري آخر احصاء رسمي في البلاد في ٣١–١–١٩٣٢ . والمركز الرسمي الوحيد الذي كان يهتم بقضية الاحصاء هو وزارة الاقتصاد . والطريقة التي كانت تتبعها لإنجاز هذه المهمة تتلخص في نشر احصاءات رسمية سنوية على اساس احصاء عام ١٩٣٢ ، وذلك باحصاء المواليد والوفيات خلال العام ، ثم حسم المتوفين واضافة المولودين الى جدول الاحصاء .

وقد تستحق هذه الوزارة شكرنا لقيامها بهذا العمل ، الا ان المؤسف هو ان جداولها لا تخلو من اخطاء جسيمة وحسابات مغلوطة .

والغريب هو تأكيد المسؤولين على أنهم ، في توزيع المقاعد لهذا العام ، قد اعتمدوا على احصاء عام ١٩٥٣ ، مع ان هذا العام لم يشهد — كما لم يشهد اي عام غيره منذ ٢٨ سنة — اي احصاء قط .

ولو تركنا قضية الاحصاء جانباً وفكرنا في الآثار الوخيمة التي تركها التمثيل الطائفي في النفوس والعادات ، لوجدنا انه قد اوجد في البلاد فئة من المتزعمين يصح ان نطلق عليها اسم : محترفي السياسة وعبدة الكراسي .

ان حصر بعض المناصب العليا ، كرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ورئاسة المجلس ، بطوائف معينة قد ساعد على نمو هذه الفئة وتطاحنها احياناً ، وحمل بعض رجالها على تبديل ميولهم واتجاهاتهم ومواقفهم بين ليلة وضحاها بغية الاحتفاظ بكراسيهم أو طمعاً بالوصول اليها .

والعرف القاضي بتوزيع المناصب حسب الطوائف قد ولّد في البلاد نوعاً من الازدواجية الخطرة ، « فبالاضافة الى ما أحدثه من تفاوت في الفرص بين المتطلعين الى العمل العام والخدمة الوطنية ، بحيث ان السياسي الذي لا ينتمي إلى احدى الطوائف الثلاث (الموارنة والسنة والشيعة) لا يستطيع ان يتطلع الى اكثر من كرسي نيابة أو وزارة ، نشأ في نفس كل سياسي مرشح نوع من التفكير المزدوج ... فالسياسي الماروني أو السنّي الطامع بالرئاسات كان يفترض فيه ان يكون ممثلاً لطائفته قبل ان يبرر وصوله للحكم ، وبالتالي كان مضطراً الى اكتساب شعبية ، أو ما يسمى « زعامة » بين ابناء طائفته قبل ان يصبح مرشحاً جدياً للحكم . ولكن هذه الزعامة كانت تفرض عليه نوعاً من التطرف في المواقف ، بحيث ان الزعيم

الحقيقي لطائفته ما كان ليصبح ممثلاً فعلياً لها الاّ بعد ان يكون قد نفّر الطوائف الاخرى منه ... وعند ذاك يُؤتى به للحكم ويطلب منه ان يمارس الحكم كرجل دولة ، كشخص غير طائفي ... » (١) .

— ٩ —

وكما أثار تقسيم الدوائر حفيظة المخلصين من المواطنين ، وجعلهم يتهكمون ويسخرون من تقسيم بيروت إلى «عاصمتين» ويتحدثون عن « نواب خط الترامواي » (٢) ، فقد اثار التوزيع الطائفي للمقاعد حفيظتهم كذلك ودفع ببعض الاقلام الى شنّ حملة كبرى على الطائفية ودعاتها (٣) .

ولم يكتف البعض بتوجيه الانتقاد الصريح ، بل عمد إلى تقديم مقترحات تهدف الى التمهيد لالغاء الطائفية من النفوس والنصوص . لقد اقترح الاستاذ سعيد عقل عدم اخضاع العدد الذي سيُضاف الى عدد النواب الحالي (أي ٣٣) للطائفية ، وجعل البطاقة الانتخابية ذات قسمين : قسم يحمل خانات بعدد اسماء من ينتخبون طائفياً ، وقسم عليه

---

(١) راجع مقال : « قصة الحكم في لبنان » ، في جريدة الجريدة في ١٩٥٩/١٢/٣٠ .

(٢) راجع مقالين بهذين العنوانين كتبهما الاستاذان شارل الحلو ورشدي المعلوف ، في الجريدة في ١٩٦٠/١/٢٢ .

(٣) راجع ، مثلا ، الصحف الصادرة في ١٩٦٠/١/٢١ .

خانات بعدد اسماء من لا ينتخبون طائفياً . ومعنى ذلك ان يترك للناخبين حرية اختيار ٣٣ نائباً جديداً غير خاضعين لمبدأ التوزيع الطائفي . وعزّز الاستاذ عقل اقتراحه هذا باقتراح آخر يجعل لكل منطقة ، مهما تكن صغيرة ، مقعداً واحداً لا طائفياً يترشح له أي كان (١) .

وقدم الاستاذ رياض طه اقتراحاً يرمي الى وضع قانون الانتخاب على اساس غير طائفي ، وتقسيم لبنان الى ٩٩ دائرة ، وافساح المجال امام الشعب لاختيار من يشاء من اية طائفة كانت . فاذا عمد الشعب الى انتخاب المرشح الذي تؤلف طائفته اكثرية في الدائرة فلن يكون ذلك اسوأ من التقسيم الطائفي القانوني . اما اذا انتصر الوعي في بعض الدوائر على الاقل فان التطور يكون قد بدأ في فرض وجوده . واجراء الانتخابات على هذا الاساس سيكون بمثابة استفتاء شعبي صحيح لمعرفة مدى تقدم الشعب (٢) .

— ١٠ —

هذه بعض الخواطر التي عنّت لنا بمناسبة مناقشة مشروع القانون الانتخابي الجديد ، وبمناسبة الاستعداد الشامل لاجراء الانتخابات المقبلـــة في شهر ايار الحـــالي . وكل ما يرجوه

(١) مجلة الصياد في ١٩٦٠/١/٢١ .

(٢) صحيفة الكفاح في ١٩٦٠/١/٢٥ .

المخلصون هو ان تجري الانتخابات في جو من الهدوء والسلام ، فتحقق للبلاد ما تترقبه من عز وسؤدد وتقدم .

وان كنا اليوم نأسف لشيء فلأن وطننا لم يتمكن حتى الآن من مسايرة بعض الدول الراقية في نظامها الحزبي . ونحن نعتقد بأن التنظيم الحزبي هو امل لبنان الوحيد في تطبيق الديموقراطية السياسية ، ووضع حدّ لتدخل الدول الكبرى في شؤونه الداخلية ، والقضاء على كل فكرة ترمي الى القيام بانقلاب عسكري لتحقيق المشاريع والمخططات التي تعجز عنها المجالس الشعبية .

●

• خطف الطائرات

محاضرة ألقيت في النادي الثقافي العربي
بتاريخ ١٢ آذار ١٩٧١

مقدمة

خلال السنوات الأخيرة ، وبالتحديد خلال الستينات ، تعددت وتزايدت ، في مختلف أنحاء العالم ، حوادث خطف الطائرات (حسب الاصطلاح الجاري) ، أو حوادث تحويل مسار الطائرات المدنية بالقوة (حسب الاصطلاح القانوني) ، أو حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية (حسب الاصطلاح الذي تبنّته مؤخراً المنظمات الدولية [1]) .

وأثارت هذه الحوادث – وخصوصاً منذ أقدام الفدائيين العرب على اختطاف أول طائرة اسرائيلية وارغامها على الهبوط في الجزائر ، في تموز (يوليو) ١٩٦٨ – القلق والهلع في قلوب الغربيين قبل الشرقيين . وأثارت ، مع القلق والهلع ، جدلاً طويلاً متشعباً لم يهدأ حتى الآن . وأسفر الجدل عن اختلاف في المواقف وتباين في ردود الفعل . ولم يكن ذلك أمراً مستغرباً مستهجناً . بل لو حدث العكس لكان أمراً غير طبيعي وغير

(١) نرى انه من الأفضل استعمال تعبير : تحويل مسار الطائرات ، وان كنا ندرك ان التحويل قد يكون احياناً مشروعاً . ونظراً لكثرة استعمال اصطلاح خطف الطائرات ، أو نظراً لسهولة استعماله ، فاننا سنحتفظ به ونردده خلال بحثنا .

متوقع . ان العالم اليوم – وكما كان في كل عصر – منقسم على نفسه من حيث العقيدة والاتجاه والمصلحة والعمل من أجل العدالة والسلام ، ولا ينتظر منه الاجماع على أية قضية أو ظاهرة معينة (١) .

وعمليات الخطف لا تقتصر على الجو ، بل تشمل كذلك البحر والبر .

ان اعمال القرصنة البحرية معروفة ومشهورة ولا تحتاج إلى شرح . ومع أن عددها قد تضاءل كثيراً في العصر الحديث ، بسبب اتفاق الدول على محاربتها ، فان بحار الشرق الاقصى لا تزال مسرحاً لحوادث القرصنة (٢) .

واعمال الخطف البري ، أي خطف الاشخاص ، ليست ،

---

(١) جاء في الكتاب رقم ٢ من منشورات مجلة الهدف ، وهو بعنوان : « الجبهة الشعبية والعمليات الخارجية » ، ما يلي : « وعلى اية حال ، فاين هو الاجماع الدولي المؤيد كلياً ، أو المعارض كلياً ، لأية قضية ، هامة أو هامشية ، من القضايا التى تحدث على المسرح الدولي ؟ وأكثر من ذلك ، أين هو الاجماع الدولي المؤيد كلياً ، أو المعارض كلياً ، لاسلوب الكفاح المسلح الذي تبناه شعب فلسطين أو أي شعب مقهور آخر ؟ ثم أين هو الاجماع الدولي المؤيد كلياً ، أو المعارض كلياً ، لعمليات الفدائيين الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة؟» (ص ١٤ – ١٥) .

(٢) في ٨ – ١٠ – ١٩٦٦ ، ذكرت صحيفة التايمز ان الحكومة الاندونيسية طلبت من سلطات سنغافوره ان تساعدها على وضع حد للنشاط الذي يقوم به القراصنة في المياه الدولية ، وذلك بعد ان تعددت حوادث القرصنة هناك في المدة الأخيرة . وفي ٣٠–٤–١٩٦٨ ، ذكرت نفس الصحيفة ان القراصنة فشلوا في الاستلاء على باخرة نروجية جنحت قرب أحد الشواطىء القريبة من سومطره .

هي كذلك ، بالحدث الجديد . ان الفقيه الدولي Vattel ، مثلاً ، قد تحدث عنها في كتابه : **قانون الشعوب** ، الصادر عام ١٧٧٣ ، عندما عالج مسألة سيادة الدولة واعتبر ان ملاحقة مذنب ما أو اختطافه في اقليم دولة اجنبية يشكل خرقاً لحرمة هذه السيادة . وقد تكاثرت اليوم عمليات اختطاف الدبلوماسيين في اوروبة واميركا اللاتينية حتى أصبحت حدثاً اسبوعياً لا يستدعي الانتباه . واذا كان البعض يضطر إلى اتباع هذا الاسلوب لانتزاع بعض المكاسب النبيلة أو المعقولة ، كالافراج عن المعتقلين السياسيين أو ترحيلهم إلى الخارج أو تخفيف العقوبة عنهم ، فان البعض الآخر يتخذ من الاختطاف وسيلة لابتزاز الاموال أو ارضاء النزوات والاحقاد الخسيسة . وكانت اسرائيل ، في هذا الميدان ، الرائدة السبّاقة عندما خطفت الالماني ايخمان من ضواحي العاصمة الارجنتينية ، في ١١– ٥–١٩٦٠ ، ونقلته جواً إلى تل أبيب واذاقته قبل اعدامه كل انواع التعذيب الجسدي والنفسي ، دون ان تحتج الدولة التي خرقت حرمة سيادتها ، ودون ان يهتز ضمير الغرب لتلك الجريمة النكراء ، ودون ان تفكر الهيئات والمنظمات الدولية في عقد اجتماع بسيط لاستنكار ما حدث .

اما استخدام القوة أو العنف للاستيلاء على الطائرات المدنية وتحويل مجراها فظاهرة حديثة ارتبطت بتطور النقل الجوي بعد الحرب العالمية الاولى . ويبدو ان هذه الظاهرة بدأت تتبلور في الخمسينات من هذا القرن . الا ان حوادث الخطف بقيت في

البداية متواضعة لا تثير القلق . ففي عام ١٩٥٠ ، وقعت ثلاث عمليات اختطاف . ثم هدأت العاصفة إلى ان حدثت عملية واحدة عام ١٩٥٦ ، ثم ثلاث عام ١٩٥٨ . وبعد هذا التاريخ ، ولاسباب سنبينها فيما بعد ، أخذ الرقم يتضاعف ويتصاعد حتى وصل إلى ٣٦ محاولة اختطاف تقريباً عام ١٩٦٨ نجح منها ٣٣ ، وإلى ٨١ محاولة تقريباً عام ١٩٦٩ نجح منها سبعون .

وفي العام الماضي ، وفي بداية هذا العام ، تناقص بشكل ملحوظ عدد حالات الخطف الجوي . ويعود ذلك إلى اسباب عدة ، أهمها تطبيق الوسائل الفنية واتخاذ التدابير الاحتياطية من قبل الدول وشركات الطيران المدني . غير ان هذا التناقص في العدد لم يخلُ من عمليات دراماتيكية تجسّدت ، في أيلول ١٩٧٠ ، بنسف أربع طائرات في مطار القاهرة ومطار الثورة في الاردن .

وهزّت هذه الاعمال العنفية ، هــذه المرة ، المنظمات والهيئات الدولية في الغرب ، واثارت حفيظتها بشكل لم نعهده من قبل ، فراحت تصب جام غضبها على « قراصنة الجو » الآتين من الشرق ، وتهدد الدول العربية بالمقاطعة ، وتجند وسائل الاعلام العالمية للتنديد بتلك الاعمال التي لا ترعى — في رأيها — حرمة للقانون الدولي ولا تقيم وزناً للعلاقات الدولية.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن فوراً هو : ولم كل هذه الضجة ؟ ولماذا قررت المنظمات الدولية الآن عقد المؤتمرات

للبحث عن الحلول الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار لحركة النقل الجوي المدني في العالم . وللمطالبة باتخاذ قرارات عاجلة وحازمة ترمي إلى معاقبة الخاطفين وحماية الطائرات والركاب واستخدام الوسائل الفنية والقانونية للحيلولة دون تكرار هذه الاعمال؟ ولماذا هدد الاتحاد الدولي للطيارين بالاضراب احتجاجاً على استمرار حوادث الخطف وهدد بمقاطعة الدول التي تحمي الخاطفين أو ترفض محاكمتهم ؟ لماذا لم يتخذ هذا الموقف عندما خطفت فرنسا ، في تشرين الاول ١٩٥٦ ، الطائرة المغربية التي كانت تقلّ احمد بن بللا ورفاقه وتحلّق فوق أعالي البحار ، أو عندما احتجزت اسرائيل ، في آب ١٩٧٠ ولمدة شهرين ، ضابطــين جزائريين كان كلّ ذنبهما انهما استقلا طائرة بريطانية من الشرق الأقصى إلى اوروبة فاضطرت ، بسبب عطل فني ، إلى الهبوط في مطار اللدّ ؟ ولماذا لم يرفع أحد في الغرب صوته عندما كانت الطائرات الكوبية المخطوفة تتدفق على الولايات المتحدة ؟

اننا هنا نصل إلى بيت القصيد : ان الغرب قد تحرك لان مصالح الولايات المتحدة ومصالح اسرائيل قد مُسّت واصبحت عرضة للخطر بعد ان انقلب السحر على الساحر وفجّر الوعي القومي والتضامن العالمي طاقات كان زعماء الاستعمار الجديد يجهلون حجمها وقوتها ومداها .

ان الولايات المتحدة وشريكاتها من دول الغرب تتظاهر الآن

بالغيرة على مصلحة المجتمع البشري ، وتندد بالقرصنة الجوية التي تعرقل سلامة الاتصال والتواصل بين البشر ، وتطالب باقتلاع جذور هذه الجريمة بواسطة العقوبات الشديدة . انها تفعل ذلك مع انها هي نفسها كانت أول من لجأ إلى الخطف ، أو شجعه ، أو تهاون في استئصاله . فالولايات المتحدة ، مثلاً ، كانت هي الدولة التي أعدّت وموّلت ونفّذت وطوّرت عمليات القرصنة الجوية ضد كوبا . وقد حدث ذلك بعد نجاح الثورة الكوبية وعجز حكومة واشنطن عن تحطيمها بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة . وخيل إلى هذه الحكومة ان تنفيذ مخطط اختطاف الطائرات والمراكب الكوبية سيشل حركة النقل في كوبا ، وينشر الفوضى في البلاد ، مما يحرّض السكان على الاطاحة بالنظام الجديد . ولكن ساء ظن واشنطن !

والغريب ان عمليات الخطف كانت تتم في وضح النهار ، وكان الساسة الاميركيون يرحبون بالخاطفين ويستقبلونهم استقبال الابطال ويعدونهم بالمكافآت . وبذلك تم اختطاف ١٠ طائرات كوبية عام ١٩٦٠ ، و ٩ عام ١٩٦١ ، و ١١ عام ١٩٦٣ ، و ٣ عام ١٩٦٤ .

وكانت حكومة واشنطن ترفض ، رغم المداخلات والمراجعات والوساطات ، اعادة الطائرات المخطوفة إلى اصحابها ، وتفضل السماح للقراصنة بتدميرها ، أو بيعها بالمزاد العلني ، أو تركها في العراء لقمة سائغة للصدأ والعطب .

وقد اضطرت حكومة كوبا ، عام ١٩٦٠ ، إلى افتداء احدى طائراتها الفخمة المخطوفة بمبلغ باهظ للحيلولة دون عرضها في سوق النخاسة .

كانت كل هذه الأمور تحدث شهرياً تحت سمع الدنيا وبصرها فلم تتحرك « الضمائر الحية » في الغرب لتوجه كلمة عتاب أو لوم للولايات المتحدة ، أو لتطالب بعقد مؤتمر دولي يبحث هذا الأمر الذي يهدد بالخطر سلامة المواصلات الجوية بين الدول .

ان الغرب لم يقلق ويهتز ويتحرك ويطالب بحماية النقل الجوي الاّ عندما رُدّ كيد الولايات المتحدة إلى نحرها فراحت تقطف ثمار الاعمال الاجرامية التي رعتها وشجعتها ، اي عندما انقلبت الآية فتوقفت عمليات الخطف باتجاه السواحل الاميركية واصبحت باتجاه واحد : باتجاه هافانا . وعندها اضطرت واشنطن إلى التدقيق في دفاتر حساباتها . وحينما وجدت انها هي الخاسرة ، وان عدد الطائرات الاميركية المخطوفة إلى كوبا أخذ بالارتفاع ، وان حكومة هافانا بدأت تحذو حذوها وتحتجز الطائرات ، قررت اعادة الطائرات الكوبية المخطوفة ودعت إلى وجوب المحافظة على استقرار المواصلات الجوية الدولية(١).

---

(١) راجع خطاب رئيس الوفد الكوبي في الدورة الاستثنائية لجمعية المنظمة الدولية للطيران المدني ، التي عقدت في حزيران (يونيو ١٩٧٠) في مونتريال (كندا) . وقد وزعت وزارة الخارجية الكوبية هذا الخطاب في منشور خاص بعنوان : Les détournements d'avions : un boomerang ←

وجاءت بعد ذلك حوادث الخطف والنسف التي قام بها الفدائيون العرب تزيد من خوف الولايات المتحدة على مصالحها ومصالح ربيبتها اسرائيل .

ولو وضعنا جانباً كل هذه الأمور لوجدنا ان ظاهرة الخطف الجوي قد استحوذت ، في المدة الأخيرة ، على اهتمام الباحثين ، لا لأنها تتعلق فقط بسلامة النقل الجوي ، أو بتوتر العلاقات بين واشنطن وهافانا ، بل لانها تتعلق كذلك بدوافع سياسية واعتبارات قانونية لم يلحظها القانون الدولي التقليدي ولم يضع لها الحلول الملائمة ، فبعض عمليات الخطف (وخصوصاً تلك التي قام بها الفدائيون العرب) قد تمت في اطار قانون الحرب الذي لا يزال يحكم العلاقات بين العرب والاسرائيليين .

ولعل صعوبة الاتفاق بين الدول على مسألة الخطف وعلى القواعد القانونية الدولية الخاصة بمختلف مظاهر الخطف تأتي ، في الدرجة الاولى ، من القضايا التي يثيرها هذا الموضوع ، مثل : مسألة تنازع القوانين ، ومسألة تنازع الاختصاصات ، ومسألة تسليم المجرمين ، ومسألة اللجوء السياسي ، وما شابه ذلك .

وسنقسم بحثنا إلى قسمين نقدم في القسم الأول بعض المعلومات

→ lancé contre Cuba par le gouvernement impérialiste des Etats-Unis d'Amérique.

العامة المهمة عن اعمال الخطف الجوي ، ونكرس القسم الآخر للحديث عن عمليات الخطف على صعيد القضية الفلسطينية . وربما كانت طبيعة الموضوع تستدعي تخصيص قسم ثالث لاستعراض الجهود التشريعية التي بذلتها بعض الدول أو المنظمات الدولية لمنع الخطف الجوي أو الحد من أخطاره ونتائجه . ولكن ضيق الوقت جعلنا نترك هذا القسم الثاني لدراسة خاصة ستنشر فيما بعد .

القسم الاول

لمحة عامة عن الخطف الجوي

ما هي دوافع الخطف ؟ وما هي اخطاره ؟ وما هي الوسائل الفنية المقترحة للحيلولة دون تكراره ؟

أولا : دوافع الخطف

الدوافع مختلفة ومتنوعة. وبالامكان حصرها في مجموعتين : بواعث شخصية وبواعث سياسية .

والبواعث الشخصية كثيرة يمكن تلخيصها بامور ثلاثة :

١ — **الرغبة في مغادرة اقليم دولة معينة** . ففي بعض الاحيان يتعذر على شخص ما استخدام الطرق القانونية المشروعة لمغادرة بلد ما فيلجأ إلى الحيلة : يركب طائرة داخلية ، أو طائرة تقوم برحلة داخلية ، ويعمد اثناء طيرانها إلى استعمال العنف من أجل تحويل مسارها وارغامها على الهبوط في دولة خارجية يعتقد انه سيجد الأمان والخلاص فيها. ويحدث ذلك عندما يكون الخاطف مجرماً تطارده السلطات أو شخصاً لا يسمح له بمغادرة البلاد .

في ٣ — ١ — ١٩٦٩ ، اقدم شاب من جزيرة كريت ، حكمت عليه احدى المحاكم اليونانية بالسجن سنة ، على خطف طائرة يونانية تابعة لشركة الخطوط الجوية الاولمبية وتحويل مسارها إلى الجمهورية العربية المتحدة للتهرب من تنفيذ الحكم والاحتجاج على صدوره .

وبعد توقف العلاقات التجارية بين كوبا والولايات المتحدة ، وفرض الحصار البحري والجوي على كوبا ، اصبح خطف الطائرات التي تؤمن الاتصالات الداخلية في دول القارة الاميركية الوسيلة الوحيدة التي يلجأ اليها الكوبيون الموجودون في هذه الدول (وكذلك المواطنون الناقمون على انظمة بلادهم) للتوجه أو الهرب إلى كوبا .

٢ — **الاختلال العقلي** . فقد يدفع هذا الاختلال أو ما شابهه من امراض عقلية وعصبية إلى ارتكاب اعمال الخطف . فالشاب الفرنسي كريستيان بيلون ، الذي خطف طائرة اميركية في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ وارغمها على الهبوط في بيروت ، قد اتهم بالاختلال العقلي وزج به في مستشفى الامراض العقلية بعد ان رحب المسؤولون اللبنانيون به واغدقوا عليه اوصاف البطولة .

٣ — **حب الشهرة والدعاية والظهور** . فعمليات الخطف بدعة جديدة تسترعي الانتباه ، وتلفت الانظار ، وتتصدر الصفحات الاولى من الصحف العالمية ، وتحتل المقام الاول

في النشرات المذاعة أو المتلفزة . وعملية الخطف التي يقوم بها أحد الهواة الطامعين بالشهرة تجعل من الخاطف (ولو لمدة يوم واحد) نجماً عالمياً ينافس بشهرته اعلام السينما والسياسة والملاكمة والمركبات الفضائية . ويبدو ان هناك اشخاصاً يفضلون الشهرة المجلجلة (ولو كانت عابرة ، وأعقبها سجن طويل) على العيش طوال العمر مغمورين مجهولين .

وبما اننا نعيش اليوم عصر الدعاية التي تستخدمها الشركات المختلفة للتأثير على الرأي العام وترويج منتجاتها ، فاننا نخشى ان تلجأ هذه الشركات قريباً إلى وسيلة دعائية جديدة ، أو صرعة مستحدثة مبتكرة ، تتلخص بتكليف شخص ما ، مقابل أجر وضمانات ، اختطاف طائرة ، وتجنيد وسائل الاعلام للاهتمام بالحادثة ، وايهام الناس بان الخاطف سيكشف عن سر أو مفاجأة لدى هبوطه من الطائرة ، حتى إذا ما احتشد الناس في المطار وتوقفت محركات الطائرة المخطوفة أطل النجم الخاطف على الجماهير وألقى بمسدسه أرضاً وسحب من سترته أو جيبه سلعة معينة وصرخ بأعلى صوته : بيبسي ، آر سي ، جلول ، تايد . . . أو ما شابه ذلك من المواد الاستهلاكية التي يزخر بها برنامج الاعلانات المتلفزة .

وإلى جانب البواعث الشخصية فهناك دوافع سياسية يمكن كذلك تلخيصها بأمور ثلاثة :

١ — الرغبة في انزال الضرر بالعدو وعرقلة مواصلاته الخارجية .

٢ — تنبيه الرأي العام العالمي إلى مشكلة سياسية أو اجتماعية معينة .

٣ — اعلان الاحتجاج على سياسية متّبعة في بلد معين ، أو على نظام مطبّق في بلد معين .

وسنرى ان الغالبية الساحقة من عمليات الخطف الجوي قد تمت بدافع سياسي ولاغراض سياسية .

ثانياً : أخطار الخطف

ان اختطاف الطائرات أو تغيير مسارها بالقوة يعرض للخطر كل مسافر فيها ، وكل فرد من أفراد طاقمها ، كما يعرض الطائرة نفسها مع حمولتها للهلاك . وأهم الاخطار التي قد تتعرض لها الطائرة من جراء الخطف يمكن أن تتلخص بما يلي :

١ — **خطر استعمال الاسلحة النارية ، وخطر تبادل اطلاق النار** . فقد يؤدي ذلك إلى اصابة أحد الاجهزة الرئيسية في الطائرة فيفقدها توازنها ، أو يوقف محركاتها عن العمل ، أو يقتل أو يجرح بعضاً من ملاحيها أو ركابها .

وبما ان كل محاولة من جانب الملاحين أو المضيفات أو الركاب قد تدفع الخاطف إلى استعمال السلاح فان معظم شركات الطيران تطالب موظفيها العاملين على متن طائراتها بالرضوخ لأوامر الخاطف وبعدم المقاومة اطلاقاً .

٢ — **خطر توجيه الطائرة المخطوفة إلى مناطق مجهولة لا**

تملك القيادة خرائط ومعلومات عنها ، أو إلى مناطق لا تصلح لهبوط الطائرات .

في ٣ – ١١ – ١٩٥٨ ، كانت طائرة كوبية تقوم برحلتها الاعتيادية بين هافانا وميامي ، فاختطفها ثلاثة من الكوبيين وأجبروها على الهبوط فوق أحد شواطىء خليج النيب Nipe . وكان مدرج الهبوط قصيراً وضيقاً ، فهوت الطائرة في البحر وأسفر الحادث عن مقتل ١٧ شخصاً .

٣ – **خطر نفاد الوقود** قبل تمكن الطائرة من بلوغ الجهة التي يحرص الخاطف على انزال الطائرة فيها .

ولهذا فان الطائرات المخطوفة إلى مسافات بعيدة تضطر إلى الهبوط في اكثر من مطار للتزود بالوقود ، وذلك بموافقة الخاطف والربان والشركة المالكة للطائرة. ان الطائرة الاميركية التي خطفها في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩ ، جندي اميركي من اصل ايطالي ، قد توقفت في ثلاثة مطارات مختلفة قبل وصولها إلى روما . وهذا ما فعلته الطائرة الاميركية الضخمة التي نزلت في بيروت ، في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، قبل نسفها في القاهرة .

٤ – **خطر هيجان الركاب** وقيامهم بتصرفات غير موزونة قد تشكل خطراً على سلامة الطائرة .

٥ – **الآثار والنتائج السيئة** التي تنجم عن ذلك بالنسبة إلى حركة النقل الجوي العالمي .

ثالثاً : الوسائل الفنية لمنع الخطف

بذلت الشركات والمنظمات الدولية وخبراء الطيران والشرطة في مختلف الدول جهوداً كبيرة لابتكار وسائل فنية ترمي إلى ضبط محاولة الاختطاف قبل وقوعها ، أو إلى الحيلولة دون وقوعها، أو إلى الحد من حوادث الاختطاف والحد من اخطاره. ومعظمها وسائل وقائية أو احتياطية ، وأشهرها :

١ – **تشديد الحراسة والمراقبة** في المطارات لمنع المسلحين من ركوب الطائرات .

٢ – **استخدام الاجهزة الالكترونية أو المغناطيسية** للكشف عن الاجسام المعدنية التي تكون في حوزة المسافرين .

٣ – **تصفيح مقصورات الملاحين** وعزلها عن الركاب .

٤ – **الاستعانة بحراس مسلحين** متخفّين يجلسون بين الركاب ويراقبونهم ويستطيعون التدخل عند الحاجة .

وحاولت بعض الدول تطبيق هذه الوسائل ، أو تطبيق بعضها ، فلم توفق كل التوفيق في استئصال ظاهرة الخطف الجوي .

وكانت الولايات المتحدة الاميركية أول دولة اهتمت بتجربة هذه الوسائل . وقد اصبح للرئيس نيكسون اليوم مستشار خاص بمكافحة خطف الطائرات ، يدعى الجنرال بنجامين ديفيس . وقد ارسله الرئيس ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ ، إلى

اسرائيل للاطلاع على وسائلها الخاصة بمكافحة الخطف بغية الاستفادة منها وتطبيقها في الولايات المتحدة (١) .

ورغم هذه الجهود والمحاولات فقد أقر معظم الخبراء والباحثين بعجز الوسائل المستنبطة والمطبقة عن منع حوادث الاختطاف ، ولاحظوا ان اللجوء إلى هذه الوسائل يكبد شركات الطيران اعباء مالية ضخمة . ان الاجهزة الالكترونية ، مثلا ، ادوات فعالة ولكنها باهظة التكاليف . ثم ان الخاطف قد يعمد إلى استخدام اسلحة مزيفة ، كمسدسات الاولاد ، لا تلحظها تلك الأجهزة ، وايهام المسؤولين في الطائرة بأنها اسلحة حقيقية. فالخاطفون اليوم يتفنّنون في وسائلهم ويلجأون إلى طرق وحيل وادوات لا تخطر على بال . لقد استعمل بعضهم المطارق ، وشهر بعضهم السيوف . بل ان خاطفاً اميركياً استعمل شفرة حلاقة وضعها على حنجرة المضيفة وهدّد بها الربان (٢).

ولهذا يرى الخبراء ان هذه الوسائل الفنية صعبة التطبيق وغير مجدية . والبرهان ان حوادث الخطف لم تتوقف (وان كانت قد خفت قليلا) بعد استعمالها . وهم متفقون على القول بان أنجع وسيلة للتغلب على هذه الظاهرة تكمن في ايجاد رادع دولي ، اي في وضع تشريع عالمي قادر على زجر كل من يفكر

(١) صحيفة الانوار (اللبنانية) في ١٩٧٠/١١/١٠ .

(٢) صحيفة الفيغارو (الفرنسية) في ١٩٦٩/٨/٢ .

في الخطف ، وعلى معاقبة كل خاطف ، وعلى الزام كل دولة بمكافحة الخطف .

ونشير هنا إلى ان الدول وجدت نفسها ، بعد تكاثر عمليات الخطف ، امام فراغ قانوني ، لان القانون الدولي التقليدي والمعاصر لا يعالج هذه الظاهرة ولا يضع لها الحلول اللازمة . ولتلافي هذا القصور القانوني دعا البعض إلى **الاعتماد على التشريعات الجنائية الوطنية** وتطبيقها على حالات الخطف الجوي. الا ان الباحثين لاحظوا انه ، حتى في هذه الحالة ، « قد يفلت مرتكبو حوادث خطف الطائرات من العقاب بمقتضى قاعدة اقليمية القانون الجنائي » (١) .

واقترح البعض الآخر **سنّ تشريعات وطنية خاصة بجريمة خطف الطائرات** . واقدمت بعض الدول بالفعل على هذه الخطوة فاصدرت قوانين خاصة بالخطف الجوي . الا ان هذه القوانين لم تتمكن من سدّ الثغرة التي احدثتها ظاهرة الخطف في جدار القانون الدولي ، لان تجريم اعمال الخطف بقي عملاً محلياً عاجزاً عن انشاء التزام دولي .

وازاء استفحال الخطر الذي بات يهدد شبكة المواصلات الجوية قررت الدول وضع تشريع دولي ، فكانت **اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣** أول محاولة في هذا الصدد . الا ان الاتفاقية تعرضت

(١) راجع مقال الدكتور سمعان بطرس فرج الله في المجلة المصرية للقانون الدولي ، عام ١٩٦٩ ، ص ١٦٩ .

لانتقادات عدة ، اهمها انها اكتفت بالنص على الجريمة دون تحديد العقوبات الملائمة والزام الدول المتعاقدة بمعاقبة الخاطفين .

وعندها تحركت المنظمة الدولية للطيران المدني وبذلت جهوداً كبيرة انتهت بوضع اتفاقية حول « مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية » . وهذه الاتفاقية التي وقعتها خمسون دولة بعد انتهاء مؤتمر لاهاي ، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، لم تدخل بعد حيز التطبيق . وهي لا تتضمن الزاماً للدول بمعاقبة الخاطفين . ولهذا فان حظها من النجاح لن يكون بأحسن من حظ سابقاتها .

•

القسم الثاني

عمليات الخطف على صعيد القضية الفلسطينية

منذ ان قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باول عملية اختطاف جوي ، في تموز ١٩٦٨ ، ونادت بشعار « وراء العدو في كل مكان » ، واعلنت تصميمها على مطاردة العدو وتعقبه وضرب اهدافه ومصالحه حيثما تكون ، طرحت على العرب قضية جديدة تتلخص بالسؤال التالي :

« هل في صالح القضية الفلسطينية اللجوء الى خطف الطائرات الاسرائيلية وغير الاسرائيلية كوسيلة لمجابهة العدو وانصاره ، أو كأداة لإنهاكهم والحاق الضرر بممتلكاتهم ؟ » .

وكان هذا السؤال ، في الحقيقة ، جزءاً من سؤال أعم وأشمل يتلخص بما يلي :

« هل في صالح الثورة الفلسطينية ، سياسياً أو اعلامياً أو مادياً أو عسكرياً ، ان توسع نشاطها وتقوم بغارات وهجمات على المصالح الصهيونية خارج الارض المحتلة ؟ وهل تعود العمليات الفدائية ضد مصالح العدو الصهيوني وشركائه خارج

فلسطين بالخير والفائدة على القضية الفلسطينية ؟ » (١) .

ان عمليات الخطف الجوي التي قامت بها بعض منظمات المقاومة الفلسطينية أثارت تساؤلات كثيرة وفجرت ردود فعل متفاوتة تتراوح ، بشكل عام ، بين التأييد المطلق والمعارضة العنيفة. غير اننا نجد بين هذين الموقفين المتباعدين وجهات نظر أخرى تقترب من هذا الموقف أو ذاك متسلحة بشيء من التحفظات أو الملاحظات .

فما هو موقف المعارضين ؟ وما هو موقف المؤيدين ؟ وما هو موقفنا نحن من ظاهرة الخطف الجوي التي برزت ، في الآونة الأخيرة ، كسلاح من أسلحة المقاومة الفلسطينية ؟

أولا : موقف المعارضين

يتلخص موقفهم بالافكار التالية :

١ — ان كل نشاط فدائي ، سواء أكان داخل الارض المحتلة أم خارجها ، يجب أن يخضع لميزان الأرباح والخسائر ، أي لمدى ما يجنيه كل من الطرفين المتنازعين ، من جراء هذا النشاط ، من أضرار أو مكاسب عسكرية وسياسية واقتصادية واعلامية . ولو أخضعنا عمليات الخطف الجوي لهذا المقياس

(١) راجع في هذا الصدد الدراسة القيمة التي أعدها مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باشراف الدكتور أنيس صايغ ، حول « العمليات الفدائية الفلسطينية خارج فلسطين » ، سلسلة حقائق وارقام ، رقم ٣١ ، شباط ١٩٧٠ .

لوجدنا ان حصيلتها النهائية ، على الرغم من استئثارها باهتمام الرأي العام العالمي ، لم تكن في صالح القضية الفلسطينية . ان جوانبها السلبية قد فاقت بكثير جوانبها الايجابية .

٢ — ان العرب أو الفلسطينيين يلحقون أضراراً بالغة بقضيتهم عندما ينقلون معركتهم مع عدوهم الصهيوني إلى اقاليم دول محايدة لا علاقة لها بالنزاع القائم في فلسطين . ان هذه الدول ستتّهمهم ولا شك بالارهاب وتنصرف عن التعاطف معهم وتتخذ ضدهم تدابير شديدة قد تقيّد من حرية تنقلهم وتعرقل اعمالهم في الخارج .

٣ — ان كل عملية فدائية تجري خارج فلسطين تظهر العمل الفلسطيني بمظهر اليائس ، وتوحي بضعف المقاومة في الداخل وبوجود نقص في التنظيم والتخطيط والتلاحم (باعتبار ان بعض المنظمات الفدائية تتنكر علناً لعمليات خطف الطائرات).

٤ — ان الجهة الوحيدة التي يمكنها ان تقرر ما اذا كان من مصلحة المقاومة الفلسطينية ، مادياً وعسكرياً واعلامياً ، توسيع نشاطها إلى خارج فلسطين وضرب المصالح الصهيونية هناك هي قيادة المقاومة ، لان هذه القيادة تعرف (أو يفترض فيها ان تعرف) اموراً ووقائع لا تتوافر لغيرها ، ولانها تتصرف (أو يفترض فيها ان تتصرف) حسب الامكانات الموجودة والاحتمالات المتوقعة ، وفي ضوء الضرورات والاحتياجات المرحلية للمقاومة . ولكن المؤلم انه ليس للمقاومة

أو للثورة الفلسطينية قيادة موحدة بعد . وإلى ان تنشأ هذه القيادة فمن الافضل للثورة ، في الظروف الموضوعية الراهنة ، الاّ تقوم باعمال لا تقوى عليها .

٥ — ان الهدف الرئيسي لكل ثورة هو توجيه الضربات القاتلة القاصمة إلى العدو في مركز ثقله بغية انهاك قواه وشلّها وتحطيمها . والارض المحتلة لا تزال ، بالنسبة إلى العدو الصهيوني ، مركز الثقل . والثورة الصحيحة هي التي تبدأ في داخل الارض المحتلة ، أي في جسم العدو . الثورة الصحيحة هي التي تشهر سلاحها وتستخدمه في الداخل قبل أن تفكر في الانتقال إلى الخارج . ان عمليات الخارج يجب أن تكون دعماً أو سنداً متمماً لعمليات الداخل . ان ضرب العدو في الداخل هو الاساس والجوهر ، وهو العمل المجدي الذي يُعوّل عليه . وهو التصرف الحكيم الذي يثبت فعالية الثورة . ان قواعد الاحتلال الاساسية موجودة وقائمة في الارض المحتلة ، ومن العبث ان نبحث عنها في الخارج .

٦ — ان امتداد نشاط المقاومة المسلحة إلى الخارج لا يمكن ان يؤتي اكله الا اذا كان منظماً ، قوياً ، عنيفاً ، متواصلاً ، شاملاً لكل مصالح العدو في الخارج . ولكن القيام بنشاط من هذا النوع يتطلب امكانات وطاقات بشرية وفنية ومالية وتنظيمية واعلامية ضخمة هائلة . ولا نعدو الحق ، ولا نتحامل على الواقع ان اكدنا بان كل هذه الامور غير متوافرة حالياً .

وربما كان من الافضل ، حين توافرها ، تكريسها لمجابهة العدو في ارض الاحتلال .

٧ — ان الضرب المتقطع وغير المنظم لمصالح العدو في الخارج سيهدر طاقاتنا ، ويزيد عن اعبائنا وخسائرنا ، ويحرك عواطف اليهود في الخارج وعطف انصارهم ويدفعهم بالتالي إلى تقديم المزيد من العون والدعم لاسرائيل وتأليب الرأي العام ضدنا .

٨ — ان الضرب الخارجي سيسفر عن انقلاب دول أو مؤسسات اجنبية عديدة علينا ، فنخسر بذلك الاصدقاء ونستعدي المحايدين ونزيد من عداء الناقمين والمتواطئين . وكل ذلك سيؤثر في أوضاع الثورة الفلسطينية ويعرقل نشاطها الاعلامي في الخارج . بل قد تعمد دول اجنبية (كما فعلت سويسرا والمانيا الغربية) إلى اتخاذ تدابير قاسية ضد العرب من شأنها التضييق على تحركاتهم ونشاطهم .

٩ — ان ضرب المصالح الصهيونية في الخارج سيُفضي حتماً إلى فتح جبهة ، وربما جبهات ، مع العدو في مجالات واقطار لا تزال قوته فيها اكبر من قوتنا وأصلب . وان غالطنا أنفسنا وضربنا كنّا كمن يرمي نفسه في معركة يعلم مسبقاً انها خاسرة .

١٠ — ان مهاجمة طائرات العدو ستحرضه على القيام باعمال انتقامية ضدنا ورد الصاع صاعين . فبامكانه ولا شك معاملة

طائراتنا بالمثل ، وضرب مطاراتنا وسفاراتنا ، وانزال الضرر بمصالحنا في الداخل والخارج . ألم ينسف طائراتنا في مطار بيروت ، ويضع القنابل في السفارة المصرية في الولايات المتحدة ؟

١١ — ان الثورة الفلسطينية الناشئة لا تستطيع وحدها مهاجمة المصالح الصهيونية والامبريالية أنّى وُجدت . انها بحاجة ، من أجل انجاز هذه المهمة ، الى مساعدة جميع القوى المناهضة للاستعمار في العالم . وعليها ان تفكر في كيفية تجنيد هذه القوى لصالحها قبل أن تسارع إلى الضرب الخارجي . ان انفرادها بهذا العمل لا يمكن ان يفسر الاّ بأنه إغراق في الفردية ، وتجاهل متعمد للواقع ، وغرور مثير للسخرية والشفقة .

١٢ — ان الضرب الخارجي قد يكون من نتائجه التلاعب بمشاعر الجماهير العربية التي استبشرت خيراً بانطلاقة العمل الفدائي . ان هذا الضرب قد يعطي تلك الجماهير ، عن طريق الدعاية الضخمة التي ترافق عادةً العمليات الخارجية ، صورة خاطئة عن امكانات الكفاح المسلح ونشاطه ضد العدو ، فيخيل اليها حينئذ ان نجاح الثورة رهن ، مثلاً ، بازدياد عدد الطائرات المخطوفة .

١٣ — ان عمليات الخطف الجوي قد تفتح الابواب أمام تنافس المنظمات الفدائية ، فتستسهل المنظمات الصغيرة منها هذا المركب الهيّن وتجعل منه هدفاً لنشاطها ، متناسية

واجبها الأول والأهم تجاه فلسطين ومغفلةً كل الجوانب المهمة الأخرى من القضية الفلسطينية . ويجدر بنا الاّ ننسى ما يمكن تسميته بالمزايدة الثورية التي كانت باستمرار عامل ضعف في الثورة العربية . ولهذا فلا ينبغي لنا توريط الثورة باعمال ومهمات تفوق امكاناتها .

١٤ — ان جميع الحجج التي يتذرع بها انصار الخطف الجوي لتبرير تصرفاتهم ليست سوى ادعاءات ومزاعم لا تقنع أحداً . فما هو الهدف الرئيسي من الخطف في عرفهم ؟ اذا كان الهدف هو اسماع صوت الثورة الفلسطينية للعالم الخارجي ، فهناك وسائل اخرى انجح وانفع للتعريف بالثورة ونقـل اخبارها الى الخارج . واذا كان الهدف هو تدمير أو تخريب مصالح الصهيونية والامبريالية في الخارج بقصد اضعاف العدو اقتصادياً ومالياً ، فالاحداث برهنت على ان تلك المصالح متعددة ومتشعبة بحيث لا يمكننا القضاء عليها بسهولة . واذا كان الهدف هو اضعاف مناصرة الهيئات اليهودية والاجنبية لاسرائيل ، فالهجمات السابقة أدّت بالعكس الى زيادة الدعم والتأييد لاسرائيل . واذا كان الهدف هو كسب الرأي العام العالمي ، فتدمير المصالح واعمال التخريب والاعتداء على الافراد والممتلكات واقلاق راحة الناس لا تساعد مطلقاً على كسب الرأي العام ، انها بالعكس تثير نفوره واستنكاره . واذا كان الهدف هو عرقلة السياحة أو القضاء عليها في الأرض المحتلة ،

فضرب باص سياحي واحد داخل اسرائيل كفيل بتحقيق نتيجة أعظم .

تلك هي ، باختصار وموضوعية ، وجهة نظر المعارضين للنشاط الفدائي في الخارج ، فما هو الآن موقف المؤيدين ؟

ثانياً : موقف المؤيدين

ان المؤيدين يتهمون المعارضين بالاغراق في اللاواقعية ، وبالتهرب من المسؤولية ، وبالاختباء وراء منطق أصبح اليوم مرفوضاً منبوذاً ، وبالتبشير بالخنوع والانهزامية ، وبتعميم افكار من شأنها لو سادت ان تحوّل العرب اجمعين الى امة مشردة .

انهم يرثون لحال المعارضين الذين لا يزالون يفكرون بعقلية القرون الغابرة ، ويقفون عاجزين عن فهم جوهر الثورات الاجتماعية والسياسية وجوهر الحركات التحررية في العالم .

انه يشق على المؤيدين ان يتجاهل المعارضون طبيعة العدو الصهيوني .

فما هي الصهيونية العالمية ؟ ألا تشبه اخطبوطاً ضخماً تشكل اسرائيل جسمه ، وتمتد اطرافه إلى مختلف انحاء العالم الرأسمالي حيث يسيطر الصهيونيون ويتمتعون بنفوذ كبير ؟

وما هو الهدف الرئيسي والنهائي للصهيونية التي استطاعت ان تنشىء لنفسها دولة في الأرض المحتلة ؟ أليس هدفها القضاء

في البداية على المجتمع العربي في فلسطين ، بكل تراثه وآثاره ومظاهره ، والتوسع بعد ذلك في الأرض العربية لتحقيق الشعار الذي لم يرفع عبثاً : « ارضك يا اسرائيل من الفرات الى النيل ؟ » . ألا يتعرض العرب ، منذ قيام اسرائيل، لخطر الافناء أو الاضمحلال حضارياً وقومياً ؟ أليست معركتهم الراهنة – كما كانت معاركهم السابقة مع المغول والتتار والصليبيين والاستعمار – معركة حياة أو موت ؟ ألا يعلمنا التاريخ بان وجودهم الحضاري والاجتماعي والجغرافي قد استمر في المشرق والمغرب العربيين بفضـــل مجابهتهم للغزاة ودحرهم للمعتدين ، في حين ان هذا الوجود قد زال واختفى من الاندلس وعربستان ولواء الاسكندرونة ، وغيرها من البقاع ، بسبب استخفافهم بالاخطار المصيرية التي كانت تحدق بهم ؟

وما هو السند أو الدعم أو المورد الأساسي للصهيونية ؟

أيشكّ أحد منّا في انه الامبريالية العالمية التي تمدّ الجسم الصهيوني بالحيوية والحركة والمال والرجال ، وتحمي وجوده ومصالحه في الداخل والخارج ، وتشلّ عمل الامم المتحدة دفاعاً عن عدوانه ، وتسنّ تشريعات خاصة من أجل إغداق المساعدات عليه ؟ واذا كانت الامبريالية تتآمر علينا مع ربيبتها الصهيونية ، فلماذا يريد البعض منا ان نحصر معركتنا الرامية الى محاربة الكيان الاسرائيلي داخل الأرض المحتلة فقط ؟ ألا يؤثر ضرب اطراف

الاخطبوط في نموه ونشاطه ؟ ألا تقضي الشهامة والكرامة والأنفة بمحاربة النشاط الخارجي للكيان الصهيوني ومحاربة المقومات والدعائم الخارجية لهذا الكيان ، ومحاربة كل المؤسسات والهيئات التي تمده بالبقاء والحياة على حساب بقائنا وحياتنا ؟

ان خطر عدونا ليس محصوراً في رقعة جغرافية محددة .

ان لعدونا امتدادات اقتصادية وسياسية في الخارج . ان اسرائيل مرتبطة عضوياً ومصيرياً بالامبريالية العالمية . لو كان كيانها السياسي والعسكري والاقتصادي يقوم على وجود ذاتي مستقل لانهار في لحظات ، ولكنه مستمر وباق لانه يستمد قوته من عدة روافد يأتي معظمها من العالم الخارجي .

ولكل هذا فليس من المعقول ان تقتصر الثورة الفلسطينية على محاربة اسرائيل فقط دون توجيه الضربات المؤلمة الى المصالح الامبريالية المسؤولة عن استفحال أمر اسرائيل .

قد يعترض البعض فيقول : **وهل بوسع الفلسطينيين أو العرب مجابهة الصهيونية ، والتصدي للامبريالية ، واعلان الحرب على العالم كله ؟**

ولكن المؤيدين يسارعون الى الرد قائلين : وهل فكروا يوماً في المجابهة وجربوها ؟ وهل فكروا في القوى التقدمية الخارجية المستعدة لدعمهم وتأييدهم ؟ وهل حملوا السلاح في الماضي وصمموا على الكفاح ولم يتلقوا المساعدات من حلفائهم

من حلفائهم في الخارج ؟ وهل يحتاج التصميم على مجابهة العدو ، دفاعاً عن الشرف والبقاء وذوداً عن الاعراض والحياض ، الى تفكير عميق وحسابات طويلة ودراسات لا تنتهي لقوتهم وقوته ؟ ألا تُستمدّ ارادة المجابهة ورد الاعتداء والتحدي من ارادة الحياة الحرة الكريمة ، ومن الايمان المتين بحتمية انتصار الحق والعدالة ؟ هل فكر السيد المسيح في قوته وقوة اخصامه عندما حمل رسالته ؟ هل قارن النبي محمد بين امكاناته وامكانات الكفار عندما بشّر بدعوته ؟ هل حسب ثوار فيتنام حساباً لقوة فرنسا ، ومن بعدها قوة الولايات المتحدة ، عندما قرروا تحرير الأرض وطرد المعتدي؟ هل اجرى ثوار الجزائر ، قبل إعلان ثورتهم ، عملية حسابية اكتشفوا بعدها انهم متفوقون ، عددياً ومادياً وتكنولوجياً ، على فرنسا ؟ هل كان فيدال كاسترو ، ورفاقه القلائل ، يجهلون قوة خصمهم عندما حملوا السلاح ضده ؟ وهل كانوا يجهلون قوة الامبريالية الاميركية عندما حوّلوا بلدهم الى دولة اشتراكية تتحدى مؤامرات كل الانظمة العميلة في القارة الاميركية ؟

وبالاضافة الى جميع هذه الافكار فان المؤيدين لعمليات الضرب في الخارج يقدمون حججاً ومبررات تدعم موقفهم بشكل اكثر وضوحاً وتفصيلاً . فما هي هذه المبررات ؟

هناك ، اولاً ، مبرر انساني وواقعي

فقد طُرد الفلسطينيون من أرضهم ، وفقدوا ممتلكاتهم ،

وعاشوا تحت الخيم مشردين . وصبروا على الحرمان والشقاء مدةً لأنهم خُدعوا بوعود الحكومات العربية والمنظمات الدولية. وعندما اكتشفوا الخديعة التي تستهدف تكريس تشريدهم انتفضوا وتمردوا وحملوا السلاح وقرروا محاربة العدو في كل مكان ، ورددوا اكثر من مرة بانه لم يعد لديهم شيء يخسرونه بعد ان خسروا الأرض والمأوى والوطن . ان ساحة الوغى الصالحة لمقارعة عدوهم هي — في رأيهم — كل بقعة يقيم فيها هذا العدو ، وكل مكان تتركز فيه مصالحه .

ان المأساة الفلسطينية مأساة فريدة من نوعها في التاريخ القديم والحديث . لقد كتب على شعب فلسطين ، ومعه الشعب العربي كله ، أن يحارب — في نفس الوقت وعلى عدة جبهات — زمرة من الاعداء المسعورين الذين لم يتألبوا من قبل على شعب من الشعوب كما تألبوا عليه . لقد قُدّر له ان يكافح :

— ضد اسرائيل ، ككيان عنصري ، استيطاني ، توسعي ، استعماري ، فاشي .

— وضد الصهيونية العالمية المتغلغلة في مختلف انحاء العالم .

— وضد الامبريالية المساندة لاسرائيل والصهيونية .

— وضد التآمر الداخلي والخارجي الرامي الى تصفية وجود الفلسطينيين ، وبالتالي الى تصفية مشكلتهم .

— وضد اللامبالاة والاستهتار والتقاعس والتخاذل من جانب الدول والمنظمات الدولية .

وعندما يسدّد الشعب الفلسطيني انظاره وآماله وعواطفه الى **الدول العربية** يرى ان معظمها لا يزال يعيش في عصر غير عصره وعالم غير عالمه .

وعندما يتأمل **دول الغرب** يجد انها كلها تقريباً متحيزة ضده أو متآمرة عليه . ان فيها لجاناً تهب الى نجدة اسرائيل عند أول اشارة . ان فيها هيئات اقتصادية وكتلاً مالية ومصانع حربية تمد اسرائيل بما تريد وتشتهي . ان **بريطانيا** قد خدعت الشريف حسين والعرب ، واصدرت وعد بلفور ، وشجعت الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وساعدت الصهيونيين على قيام دولتهم (١) . ان **الولايات المتحدة** قد قدمت ولا تزال تقدم لاسرائيل ما لا يوصف من الاسلحة التدميرية وما لا يحصى من المساعدات الاقتصادية والمالية (٢) . ان **سويسرا** ، التي

---

(١) قال السيد كريستوفر ميهيو ، العضو في مجلس العموم البريطاني ووزير الحربية السابق ، في اجتماع عقد في كاتدرائية واشنطن الوطنية : « ان بلادي بريطانيا تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية ما يعانيه الشعب العربي من اضطهاد واذلال . لقد وعدنا الشعب اليهودي بوطن في فلسطين ، لكن فلسطين لم تكن لنا في يوم من الأيام حتى نمنحها لأحد . ومنحنا الفلسطينيين العرب وعداً بحماية حقوقهم ، لكننا لم نتمكن من الوفاء بالوعد » . (صحيفة النهار اللبنانية ، في ١٩٧١/٣/١٦) .

(٢) راجع مثلا مقال السيد دافيد نيس ، وهو احد كبار الدبلوماسيين الأميركيين السابقين ، في صحيفة التايمز اللندنية عن « علاقة اميركا الخاصة جداً باسرائيل » . وقد نشرته صحيفة الانوار في ١٩٧١/٢/١٤ .

تدعي الحياد وتجني الارباح الطائلة من ودائع العرب المصرفية ، قد غضّت الطرف عن سرقة تصاميم الميراج ، وبرأت المجرم الصهيوني رحاميم ، وحكمت بالسجن الطويل على ابطال حادثة زوريخ من الفدائيين . ان فرنسا قد ساعدت اسرائيل في الماضي انتقاماً من العرب المؤيدين لحق الجزائر في الاستقلال ، وبعد استقلال الجزائر ارادت تحسين علاقاتها بالعرب فزادت من حجم التبادل التجاري معهم وتظاهرت بحظر تصدير الاسلحة الى عدوهم ، غير ان فضيحة تهريب زوارق الطوربيد من شربورغ قد فضحت ما خفي من النيات .

والخلاصة ان معظم دول الغرب تزود اسرائيل بالمعدات والوسائل التي تستخدم لابادة الشعب الفلسطيني ، فلماذا يُلام هذا الشعب ، والحالة هذه ، ان ثار وتمرد واعتبر الغرب خصماً له وصمم على مقاومته بالشكل الذي يريد ؟

ان وضع الشعب الفلسطيني وضع فريد من نوعه ، فلماذا لا تكون له ، في مجابهته لاعدائه ، أساليب ووسائل فريدة من نوعها كذلك ؟ لماذا نطالبه دائماً بان يتشبّه بغيره من الشعوب التي اتيح لها ان تحارب اعداءها ؟ لماذا ننصحه بعدم اللجوء إلى عمليات الخطف الجوي بحجة ان الجزائريين والفيتناميين لم يتبعوا هذا الاسلوب ؟ لماذا نريد ان نجعل من كفاحه صورة طبق الأصل لكفاح غيره ؟

ان وضعه لا يشبهه وضع . ولهذا فليس من الغرابة في

شيء اذا ما استخدم في نضاله اساليب لم تسمع بها البشرية من قبل . ان مأساته لا يتحمل وزرها شعب بعينه أو دولة بعينها . ان مأساته تقع على كاهل العالم باسره . ولقد صدق المؤرخ العالمي أرنولد توينبي عندما قال :

« أخيراً وجد الفلسطينيون طريقة فعالة لجذب اهتمام العالم الى قضيتهم وذلك بالهجمات المسلحة التي بدأوا يشنونها على الطائرات الاسرائيلية في المطارات العالمية ... أليس من الظلم تهديد حياة اناس لا علاقة لهم بالظلم الواقع ، وليست لديهم السلطة لتصحيح هذا الظلم ورفعه ؟ لا شك انه من الخطأ شن حرب على حساب طرف ثالث بريء . ومع ذلك فالذنب يتحمله العالم بنسب مختلفة ، فالدم البريء الذي يريقه فدائي فلسطيني لا يقع على عاتق الفدائي وحده ، وانما يتحمله العالم بأسره لانه مسؤول عن استمرار هذه المظالم ... » (١) .

ان العالم كله يتحمل مسؤولية الآلام التي يعانيها الفلسطينيون. ولهذا فان كل انسان — من اي بلد أو جنسية كان — يستقل طائرة يخطفها الفدائيون أو يعرضونها للخطر لا يمكن ان يعتبر — في حال اصابته بأي ضرر — ضحية بريئة تماماً . « ان هذه الضحية ، كما يقول توينبي ، مسؤولة عن شعور اللامبالاة التي كان العالم ينظر بها إلى محنة الشعب الفلسطيني خلال نصف قرن من الزمان » (٢) .

●

---

(١) راجع مقاله في صحيفة لوس انجلوس تايمز ، في ١٩٦٩/٣/٣٠ .
(٢) نفس المرجع السابق .

وهناك ، ثانياً ، مبرر قانوني

ان الدول العربية في حالة حرب مع اسرائيل . وحالة الحرب تسمح للطرف المحارب بمهاجمة مواقع عدوه وتدمير مصالحه اينما تكن . وقد استندت الجمهورية العربية المتحدة ، في الماضي ، الى هذا الجانب القانوني فمنعت السفن الاسرائيلية ، والسفن الاخرى المحملة بمواد استراتيجية لاسرائيل ، من عبور قناة السويس ومضايق تيران .

وليس للشعب الفلسطيني دولة حتى تعلن الحرب النظامية على الكيان الاسرائيلي . ان الصهيونيين قد استولوا على دولته قبل ولادتها . ولكن اذا لم يكن له حق الحرب النظامية فله حق مقاومة الاغتصاب ، وهذا الحق تعترف به الاعراف والقوانين الدولية .

وحتى في حال رفضه الانصياع للقواعد الدولية التي وضعتها دول الغرب للدفاع عن مصالحها فان له عذراً مقبولاً ومعقولاً . قال المفكر جيروم لندن Lindon متحدثاً عن الفلسطينيين :

« لماذا عليهم ان يذعنوا ، مثلاً ، للاتفاقيات التي تنظم عمليات النقل الجوي التي ابتدعها أصحاب الطائرات لحماية مصالحهم ؟ ولماذا عليهم ، أيضاً ، ان يخضعوا لقواعد الحرب العصرية التي وضعتها الأمم القائمة لصالحها ؟ اذا حصلت فلسطين يوماً على السيادة كان بامكاننا يومذاك ان نشرح

للمسؤولين فيها ان من مصلحتهم احترام الاتفاقيات الدولية ... يومذاك وليس قبل » (١) .

ورغم ان الشعب الفلسطيني ليس له دولة ، فانه ، في اثناء مقاومته المسلحة ، يحترم ، بشهادة كل المراقبين الدوليين ، قواعد المقاومة المسلحة ومبادىء القانون الدولي . انه يفعل ذلك وهو يرى بأم عينيه كيف تستخفّ الدول الكبرى ، واحياناً الصغرى ، بكل القواعد والمبادىء والحقوق التي يطبل لها الغرب . ان عدوه الصهيوني لا يقيم اي وزن لأي قانون أو عرف . انه يرفض قرار التقسيم وكل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة . انه ينزل بالعرب المعتقلين في سجونه اشنع انواع التعذيب الوحشي . انه لا يحفل بالسيادة الوطنية للدول الأخرى : ألم يخطف ايخمان من قلب العاصمة الارجنتينية ؟ ألم يسرق الزوارق من فرنسا وتصاميم الميراج من سويسرا ؟ ألم يرسل الطرود الملغومة الى العلماء الالمان في مصر والنمسا والمانيا ؟

وازاء المخالفات والجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني فان بامكان المقاومة الفلسطينية ان تتنصل من كل قانون أو اتفاق دولي ، أو ان تتذرع بمبدأ المعاملة بالمثل فتستعمل نفس الوسائل

---

(١) راجع المقدمة التي وضعها لكتاب :

Jacques Vergès, Pour les Fidayine, éd. de Minuit, Paris 1969, p. 11-12.

والاساليب . ولكن المقاومة تربأ بنفسها ان تهبط الى هذا المستوى . فالقضية الفلسطينية تقوم على اسس اخلاقية الى جانب حقها المشروع في استعادة الوطن . ان كل الأوامر والتعليمات الموجهة الى المقاومين من ابطال الخطف الجوي كانت تطالبهم بالحفاظ على ارواح الناس وبالقاء الاسلحة بعد انجاز المهمة . وكل ذلك يدخل في نطاق ما يسمى بالاخلاق الثورية التي تحوّل الثائر الى مثال اعلى أو تجسيد حقيقي للتضحية ونكران الذات . وبهذه الاخلاق يستطيع الثوار ، وان قلّ عددهم وخفّ عنادهم ، ان يجابهوا اعظم القوى المادية .

نحن نتفوّق على عدونا الصهيوني بما نملكه من رصيد اخلاقي. وينبغي لنا ان نحافظ دوماً على هذا الرصيد ونستثمره ، فأخلاقنا وقيمنا ووضوح حقوقنا هي ، في الحقيقة وعلى المدى الطويل ، مفتاح انتصارنا .

•

وهناك ، ثالثاً ، مبرر اقتصادي

ان اتصال اسرائيل بالخارج يتم بطريقين : البحر والجو . وتؤكد الاحصائيات المتنوعة على ان انفتاح اسرائيل على الخارج يعتمد على الجو اكثر مما يعتمد على البحر .

وشركة العال الجوية – وهي شركة الطيران التي تملكها الدولة – هي التي تؤمن هذا الاتصال الجوي ، وهي التي

تحمل السواح والزوار والخيرات والمساعدات لاسرائيل ، وهي التي تنقل معدات الحرب والدمار إلى الكيان الصهيوني . فضرب طائرات هذه الشركة ينزل ضرراً مادياً واقتصادياً باسرائيل ويؤدي الى الحد من حركة السياحة التي تعتبر مصدراً مهماً من مصادر الدخل الاسرائيلي .

وبما ان بقاء الكيان الاسرائيلي مرتبط بالامدادات والمساعدات والتسهيلات التي يتلقاها من الخارج ، فان توسيع دائرة الضرب والهجوم كي تشمل مصالحه في الخارج ومصالح شركائه (بما في ذلك طائرات الدول المتواطئة المتحيزة) ، سيؤثر ولا شك في علاقات اسرائيل الخارجية . فالشركات الرأسمالية التي ترى ان تعاملها مع اسرائيل سيؤدي إلى انزال الضرر بها ستضطر ، عاجلاً ام آجلاً ووفقاً لمصالحها الخاصة ، الى اعادة النظر في مواقفها السياسية والاقتصادية من اسرائيل .

وبما ان انظمة الحكم في العالم الرأسمالي تخضع ، إلى حد كبير ، لسيطرة الهيئات الاحتكارية المالية ، فان تكالب هذه الهيئات على مصالحها ورغبتها في جني الارباح من استثماراتها وخوفها من الزج بنفسها في اتون حرب تجهل ملابساتها ونهايتها سيدفعها حتماً الى ممارسة الضغط على حكومات بلادها كي تغير مواقفها المنحازة لاسرائيل . ان المبدأ الدائم للرأسماليين هو : تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح ، من أي مصدر كان ، وباقل جهد ممكن ، وباسرع وقت ممكن . وليس للرأسماليين

الجشعين صداقات دائمة أو عداوات دائمة ، بل مصالح دائمة .
ولهم اليوم مصالح ضخمة في العالم العربي يحرصون على بقائها والافادة منها . ولهذا فانهم سيشكلون ، لدى شعورهم بأدنى خطر يتهدد مصالحهم عندنا ، قوةً ضاغطة تمارس نفوذها ضد الحكومات الغربية لارغامها على تغيير سياستها أو على اتباع سياسة حكيمة تضمن استمرار هذه المصالح . ورضوخ الدول الغربية ، بتأثير من شركاتها الاقتصادية ، لمطالب الدول المنتجة للنفط هو مثل من الأمثلة على صحة ما نذهب اليه (١).

ومما لا شك فيه ان القوى والجماعات الضاغطة ، وفي طليعتها القوى الاقتصادية ، هي التي تصنع الرأي العام في الغرب وتسيّره . ان تأثير المثقفين والمستنيرين هناك محدود لا يتعدى نطاق بعض النوادي والجامعات والمجلات الثقافية ، فليس لأكبر الفلاسفة والمفكرين والاساتذة الجامعيين تأثير في تقرير السياسة

---

(١) سأل ملحق صحيفة النهار ، الصادر في ١٩٧١/٣/١٤ ، الدكتور ألمر برغر (وهو حاخام يهودي في الولايات المتحدة) عن الطريقة التي يستطيع العرب استعمالها كي توقف الولايات المتحدة سخاءها لاسرائيل ، فقال : « العرب يستطيعون استعمال اقوى سلاح : النفط والقناة . الغرب مرتكز على النفط العربي . يستطيعون الضغط على الشركات النفطية . لو كنت الملك فيصل لأجبرت الشركات النفطية الاميركية على ان تشارك في حملة اعلامية عن القضية الفلسطينية . أتدرك أثر الكتابة على لافتات الدعايات النفطية في الولايات المتحدة : هذا الوقود هو عربي . ثم لماذا لا تضغط شركات النفط على الحكومة الاميركية لتغيير سياستها في الشرق الأوسط ؟ » .

في بلادهم الاّ بقدر ارتباطهم واندماجهم بالمصالح الرأسمالية هناك .

ثم ان بقاء عمليات الدعم والمعونة التي تقدمها الدول أو المؤسسات الأجنبية الى اسرائيل دون عقاب قد جعلها تتضاعف وتستمر . وهذه الدول والمؤسسات لن تعيد النظر في مواقفها الاّ عند تهديد مصالحها . فان نجحنا في هذه المهمة كان ذلك بحد ذاته كسباً للمقاومة الفلسطينية .

●

وهناك ، رابعاً ، مبرر سياسي واستراتيجي عالمي

تعتبر الثورة الفلسطينية جزءاً من الثورة التحررية العالمية الرامية الى محاربة الاستعباد والاستغلال والامبريالية (١) . والكفاح الفلسطيني يجب ان يرتبط ويتلاحم ويتفاعل مع كفاح كل الشعوب التي تناضل من اجل حريتها وكرامتها .

ولكي يكون هذا الكفاح صادقاً وهادفاً يجب ان تكون غايته القضاء على العدو قضاء مبرماً ، لا الحاق الضرر به فقط . ولكي يثمر هذا الكفاح على صعيد عالمي يجب — حسب وصية شي غيفارا — فتح اكثر من جبهة ، وفي آن واحد ،

---

(١) جاء في البيان الذي اصدره المشتركون في ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في الكويت في شباط (فبراير) ١٩٧١ : « ان الثورة الفلسطينية هي طليعة الثورة العربية وجزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي » (النهار في ١٩٧١/٢/١٨) .

ضد الامبرياليين ، وتنسيق الجهود بشكل مستمر بين مختلف الحركات التقدمية التحررية ، ومنها حركة المقاومة الفلسطينية .

انه يتعين على العرب تدويل القضية الفلسطينية وطرحها على الرأي العام العالمي — كما نصح المستشرق الفرنسي جاك بيرك — كجزء لا يتجزأ من حركة الثورة العالمية المعاصرة ، وابراز لغتها المشتركة مع كل حركات التحرير في العالم الثالث (١) .

وبتعبير آخر : ان على العرب بذل الجهود للبقاء على اتصال دائم واحتكاك مستمر بالحركات التقدمية في العالم ، وللاعتماد على مؤازرتها ومساعدتها في نضالهم الداخلي والخارجي . بل ان عليهم اقناع هذه الحركات بوجوب تحمل مسؤولياتها كاملة تجاه الاخطار التي تمثلها الصهيونية العالمية .

•

وهناك ، خامساً ، مبرر اعلامي

بقيت القضية الفلسطينية ، حتى عهد قريب ، قضية مجهولة أو شبه مجهولة من العالم الخارجي . ويبدو ان النضال في الأرض المحتلة وحدها لا يكفي لاثارة انتباه الرأي العام العالمي ، وتعريفه بالواقع الفلسطيني ، واطلاعه على مظاهر الظلم والحرمان التي يعانيها المطرودون من أرضهم والمعذبون في

---

(١) راجع صحيفة الاهرام في ١٩٦٩/١٢/١٣ .

أرض غيرهم ، واحاطته علماً بالثورة التي فجرها مؤخراً شعب الخيام المشرد .

واذا كانت الجماهير في الغرب والشرق تجهل كل شيء تقريباً عن القضية الفلسطينية ، فذلك يعود الى سببين جوهريين : من جهة ، سيطرة الصهيونية على وسائل الاعلام العالمية التي دأبت على تشويه أو منع اخبار الكفاح الفلسطيني في الأرض المحتلة . ومن جهة ثانية ، ضعف الاعلام العربي في الخارج أو غيابه (١) .

والمواطن الغربي يعتمد ، في معرفة كل ما يتصل بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، على ما تنقله اليه وسائل الاعلام في بلاده . وهذا المواطن يكتفي غالباً — لضيق الوقت وكثرة المشاغل — بقراءة عناوين الصحف أوالاستماع إلى النشرات المتلفزة . ويظهر ان الاعمال المثيرة والمفاجآت المذهلة هي وحدها القادرة على تأجيج اهتمامه وتحريك مشاعره .

---

(١) يروي السيد ناصر الدين النشاشيبي في كتابه «سفير متجول» قصصاً محزنة مخزية عن الواقع الذي تعيش فيه مكاتب الجامعة العربية في الخارج . وقد اورد نصاً لتقرير ارسله مدير مكتب الجامعة في بون الى الأمين العام للجامعة يتحدث فيه عن نشاطه « الباهر » في ألمانيا ، الذي يتلخص في استماعه الى محاضرة في مدينة هامبورغ عن مصر . قال : « ولما دخلت الى مكان المحاضرة فوجئت بوجود الممثلة الذائعة الصيت مارلين ديتريش ، فلما رأتني ابتسمت لي ، فابتسمت . وفي القاعة لمحني المحاضر فابتسم لي ، فابتسمت . وجلست فرآني منظم المحاضرة ، فابتسم لي ، فابتسمت . وعندما جاء ذكر القاهرة صفق الحضور ، فوقفت وابتسمت لهم ، فابتسموا » .

ولهذا جاءت عمليات الخطف الجوي تحقق هذا الهدف ، وتثير ضجة كبرى في الغرب ، وتفرض على وسائل الاعلام ضرورة التحدث عن القضية الفلسطينية .

وقد انتهزت الجماعات المناصرة للعرب في الغرب هذه المناسبة فأفاضت في الحديث عن الكفاح الفلسطيني ، واماطت اللثام عن الوجه الحقيقي للصهيونية ، وشرحت الدور الذي تقوم به للضغط على ساسة البلاد ، وهاجمت واستنكرت الخط السياسي الخاطىء الذي تتبعه حكوماتها في علاقاتها بالعرب والاسرائيليين .

بعد حادثة زوريخ ، مثلاً ، تكونت في مختلف انحاء سويسرا وألمانيا والنمسا لجان لمناصرة القضية الفلسطينية ، ووزّعت منشورات ، وعرضت أفلاماً ، ونظمت محاضرات ، وعقدت ندوات ، وقدّمت برامج متلفزة، وقادت حملات صحافية . واثار الموضوع المطروح انتباه الناس هناك فأخذت الصحف والمجلات تكرس للشؤون الفلسطينية صفحات كثيرة ، وتحاول التعرف والتعريف بمنظمات المقاومة ، والكشف عن الدوافع الحقيقية التي حدت بالفدائيين إلى الاقدام على تلك المغامرات الجوية . واضطرت بعض الصحف إلى إبراز الفضائح التي رافقت التحقيق في الحادثة وانتقاد السلطات السويسرية التي أبدت انحيازاً لا مبرر له لاسرائيل . وحتى الصحف التي نددت بالعملية وجدت نفسها مضطرة ، تحت الحاح القراء وضغط الظروف ، إلى عرض القضية الفلسطينية ، ووصف ما يجري

داخل الارض المحتلة ، والاشارة إلى تصميم الشعب الفلسطيني على استرداد أرضه .

في نهاية عام ١٩٦٩ ، كتب السيد كريستيان سولتزر ، في احدى الصحف السويسرية ، مقالاً جاء فيه ما يلي :

« تأكيد الوجود الفلسطيني ، ركود الدول الكبرى في جهودها لانهاء النزاع ، جهود العرب للوحدة امام اسرائيل ، لا شيء استطاع أن يهز الرأي العام العالمي اكثر من الارهاب الدولي الشامل الذي رفعته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كعقيدة » (١) .

لقد نجحت الصهيونية ، إلى حد كبير ، في اقامة حاجز صفيق امام الرأي العام العالمي حجب عنه رؤية ما يجري داخل الارض المحتلة من مجازر وانتهاكات لأبسط حقوق الانسان . ولكن حوادث الخطف الجوي استطاعت ان تخترق هذا الحاجز وتجبر وسائل الاعلام — راضية كانت ام مكرهة — على فتح ملف فلسطين وتحليل ما يجري فوق أرضها .

والاعلام الذي يرافق كل قضية أمر مهم ، ولكننا نخطىء ان اعتبرنا ان الاعلام هو هدف الثورة . انه ، في الواقع ، في خدمة الثورة . وعلى هذا الاساس نستطيع ان نعتبر انه كان لعمليات الخطف الجوي ، ولغيرها من العمليات الفدائية في الخارج ، نتائج ايجابية في مجال الاعلام ، منها :

---

(١) La Gazette de Lausanne ، في ٣١-١٢-١٩٦٩ .

١ – الكشف عن حقيقة وجود الفلسطينيين كشعب صاحب قضية ، وتأكيد رفضهم لكل الحلول الاستسلامية .

٢ – ابراز نموذج جديد للانسان العربي الذي لم يعد (كما يتخيله الغربي) يرتدي العباءة ، ويركب الجمل ، ويكدّس الحريم ، وينغمس في الملذات .

٣ – التأكيد لشعوب الغرب ، وخصوصاً للاجيال الجديدة فيها ، بان الظلم الذي حلّ بالشعب الفلسطيني لن يستمر ، وبان رفع الظلم عن اليهود المضطهدين في الغرب لا يكون بانزال ظلم آخر بشعب بريء في الشرق .

٤ – جعل المأساة الفلسطينية من الشواغل المستمرة والهواجس الدائمة للعالم الغربي بغية اشعاره بانه بدأ الآن يدفع ثمن التآمر على شعب فلسطين ويحصد ما زرعت يداه من مظالم طوال الاعوام المنصرمة .

٥ – اقناع المواطن الغربي الحريص على استمرار امنه واستقراره ورفاهيته بان الحركة الصهيونية هي من نتاج مسلكه الاستعماري وبان نيران المظالم والاحقاد التي أوقدتها في فلسطين قد استشرت الآن ووصلت إلى حدود بلاده .

●

وهناك ، سادساً ، مبرر عسكري

تدعي اسرائيل ان شركة العال شركة نقل مدنية. ولكن جميع الدلائل تثبت انها أداة لخدمة الاغراض العسكرية الاسرائيلية .

وقد كان لها دور بارز في خدمة المجهود الحربي منذ قيام اسرائيل . واستناداً إلى هذه الصفة العسكرية يحق لرجال المقاومة الفلسطينية ان يلاحقوا اسطول النقل الجوي للشركة ، أينما كان (١) .

ولكن ما هي براهيننا على كون شركة العال شركة طيران تُستعمل باستمرار لخدمة المجهود الحربي الاسرائيلي ؟

يكفينا ان نستشهد بالوقائع التالية المستقاة من مصادر غربية :

١ – في ١٧ حزيران ١٩٦٧ ، صدرت مجلة Paris - Match (الاسبوعية الفرنسية) تحمل وصفاً مفصّلاً للدور الذي قامت به شركة العال قبيل اندلاع حرب حزيران . انها تسرد قصة وصول طائرات البوينغ التابعة لشركة العال إلى مطار بوردو ، مساء ٢٩ – ٥ – ١٩٦٧ ، وكيفية نقلها لانواع جديدة من الصواريخ التي تستعملها طائرات الميراج والميستير ، وكيفية اعتماد اسرائيل على هذه الصواريخ صبيحة الخامس من حزيران لتدمير الاسطول الجوي المصري .

٢ – وفي ٢٤ شباط ١٩٦٩ ، اكدت المجلة الفرنسية Le Nouvel Observateur الدور العسكري لشركة العال ، فقالت بان اسطول العال اسطول متعدد النشاطات يمكن تحويل جميع طائراته بسرعة إلى طائرات شحن حربية . وذكرت ان

---

(١) راجع بيان الجبهة الشعبية الذي وزعه الفدائيون بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ بعد مهاجمة طائرة العال في زوريخ (النهار في ١٩ منه) .

الشركة كانت ، عشية حرب حزيران ، ترفض عدداً لا يستهان
به من المسافرين المتوجهين إلى اسرائيل لكي تحتفظ في طائراتها
بالامكنة اللازمة لنقل المعدات الحربية ، كما ذكرت بان مثل
هذه العمليات لا تزال تتم بسرية تامة بين اسرائيل وكل من
استراليا والولايات المتحدة والمانيا الغربية .

٣ – وفي ١٨ شباط ١٩٦٩ ، هاجم الفدائيون طائرة العال
في مطار زوريخ مبررين هجومهم بوجود معدات حربية على
متن الطائرة . وكانت كل القرائن تثبت ذلك : فالطائرة تتسع
لـ ١٦٢ راكباً ، ولم يكن على متنها الا ١٧ راكباً . ومع ان
نسبة الركاب فيها لم تكن تتجاوز الـ ١٠٪ من قدرتها القصوى
على الاستيعاب ، فان وزنها آنذاك كان قد بلغ الحد الاقصى
من حمولتها . وهذا يعني ان مستودع الامتعة فيها كان مكتظاً
بمعدات غير عادية ، مثل الاسلحة والذخيرة وقطع الغيار
والادوات الذرية . والحقيقة ان جميع الافتراضات كانت
ممكنة في غياب المعلومات الصحيحة عن الحمولة . ثم ان الطاقم
العادي لطائرة البوينغ يتكون ، عندما تكون الطائرة كاملة
العدد ، من ثمانية افراد . ولكن طاقم الطائرة الاسرائيلية كان
يتكون من ١٢ شخصاً ، وكان احدهم واسمه Dartel Arich
يحمل جواز سفر مصري ،وهو أمرمستغرب .وطلب الفدائيون
من السلطات السويسرية ، فور تخليهم عن اسلحتهم ، الكشف
على الطائرة وتفتيشها ، أو على الاقل احتجازها ، بغية اجراء
التحقيقات السريعة اللازمة ، فرفضت ذلك . وطالب محامي

الفدائيين بمعرفة حمولة الطائرة فأبت هذه السلطات ان ترد ،
مما يثبت تواطؤها .

٤ – وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٠ ، وتحت عنوان « قطع
مفككة لمعدات خاصة بالطائرات ترسل بانتظام من فرنسا إلى
اسرائيل » ، نشرت صحيفة لوموند الفرنسية (ص ٢) خبراً
مفاده ان مصلحة الجمارك في مطار اورلي(باريس) قد دققت في
محتوى ٣٠ صندوقاً من الحجم الكبير موجهة إلى اسرائيل .
وانتشرت معلومات تفيد ان الصناديق تشتمل على اسلحة أو
معدات حربيــة محظورة. وقد نقلتها إلى المطار سيارة شحن
تابعة لشركة العال ، وارسلت بعد ذلك إلى شركة صناعــة
الطائرات الاسرائيلية .

٥ – وفي ٢٨ من الشهر المذكور طالعتنا الصحف السويسرية
بخبر مفاده ان مصلحة الجمارك في مطار جنيف قامت بتفتيش
بضاعة للترانزيت تشحنها طائرة تابعة لشركة العال ، واكتشفت
شحنة مهمة من الاعتدة الحربية كانت معدة للارسال إلى
تل ابيب وتشمل قطع غيار لطائرات الفانتوم الاميركية.وفتحت
النيابة العامة الفدرالية تحقيقاً ، ولكنها سرعان ما اسدلت الستار
على الفضيحة . والغريب ان سويسرا ، بعد حوادث السرقة
والقرصنة والمخالفات التي ارتكبتها اسرائيل ، لم تفكر أبداً
في اتخاذ اية عقوبة ضدها .

وبعد كل هذا ، اي بعد ثبوت الصفة العسكرية لشركة

العالم ، ألا يحق للفدائيين العرب مهاجمة طائراتها ؟ ألا يكفيهم فخراً أنهم تمكنوا من اعلام الرأي العام العربي والعالمي بالدور العسكري لتلك الشركة ؟ ألا تحمل هذه الطائرات ، في كل رحلة تقوم بها ، ادوات الدمار والتشريد لشعب فلسطين ؟ ولماذا لا تكون طائرات الدول المتواطئة مع اسرائيل لابادة هذا الشعب عرضة ، هي أيضاً ، للخطف أو النسف ؟ وهل يُلام الفدائيون إذا لم يحترموا السلامة الاقليمية لهذه الدول التي تتظاهر بالتزام الحياد في النزاع العربي الاسرائيلي وتضع مطاراتها وامكاناتها تحت تصرف الجهاز العسكري الاسرائيلي ؟ (١) .

●

وهناك ، أخيراً ، مبرر قومي

ان العرب — وهم امة عظيمة لا تنام على الضيم ولا ترضى بالهوان — قد ظلوا حتى الأمس القريب يغطون في النوم ، ويجترون الاحلام ، ويعيشون مع الامجاد الماضية ، وينظرون إلى المظالم والنكبات تحلّ بهم بعيون زائغة وعقول شاردة . كانت نفوسهم مرتعاً للخمول والدعة والتراخي . كانوا لا يشعرون بالخطر الصهيوني الجاثم بكلكله فوق صدورهم . كانوا

---

(١) قال المحامي Vergès في كتابه المذكور بان ثمة علاجاً لهذه المشكلة يكمن في « ان تتخذ هذه الدول الضمانات الكافية لمنع استعمال هذه الطائرات في سبيل اغراض عسكرية . والمسألة هنا ليست مجاملة أو اختياراً ممنوحاً ، وانما هي التزام في نظر القانون الدولي » (ص ٦٢ — ٦٣) .

يتصرفون وكأن فلسطين ليست جزءاً من وطنهم ، وقطعة من فؤادهم ، وخفقة من ضميرهم . كانوا يعملون وينتجون قليلاً ، ويعيشون مع الماضي والاساطير والخرافات كثيراً ، ويمضون ما تبقى لهم من وقت في احتساء القهوة والشاي ولعب الطاولة والورق إلى ان يتعتعهم التعب ويدغدغهم النعاس .

كان العرب — ولا سيما بعد ان استباح الأشرار أرضهم — بحاجة إلى روح جديدة ، وآمال جديدة ، ومثل جديدة ، وبطولات جديدة .

وتفجرت كل الاعمال البطولية التي خطّها الفدائيون بالدمع والدم فوق جبين الزمن ، فجاءت كحوافز ريادية ترفع من معنويات العرب ، وتهز ضمائرهم ، وتحدث تغييراً جذرياً في تفكيرهم وسلوكهم ، وتبشرهم بولادة العربي الثوري الجديد الذي أخذ يتمرد على الواقع ويتحدى القدر . وكانت حوادث الخطف الجوي في طليعة تلك الاعمال .

●

تلك هي المبررات التي يُدلي بها المؤيدون لعمليات الخطف الجوي لدعم وجهة نظرهم . وكنا قد عرضنا من قبل وجهة نظر المعارضين . فما هو الآن موقفنا من ظاهرة الخطف ؟

ثالثاً : موقفنا من ظاهرة الخطف الجوي

لقد نجحت **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** حتى الآن في اختطاف ست طائرات ، وفشلت في اختطاف طائرتين ،

وهاجمت طائرتين فوق أرض المطار . واتيح لها ان تنسف اربعة منها وتُعطب اثنتين .

ونجحت **جبهة النضال الشعبي الفلسطيني** في اختطاف طائرة واحدة . واقدمت **الهيئة العاملة لتحرير فلسطين** على هذا العمل مرة واحدة فأخفقت .

واصدار حكم نهائي وشامل على ظاهرة الخطف التي لجأت اليها بعض فصائل المقاومة في العامين الأخيرين ليس بالأمر اليسير . ان طبيعة الموضوع تُضفي على كل قرار يمكن التوصل اليه في هذا الصدد غلالة من الشك والريبة . فاعتمادنا مثلاً ، في تحليل هذه الظاهرة ، على اسس عاطفية أو اخلاقية أو قانونية أو عقائدية يقودنا حتماً إلى مواقف واجابات متنوعة أو متضاربة .

هناك اجماع على الهدف النهائي للكفاح الفلسطيني ، وهو تحرير الارض الفلسطينية من الاغتصاب الصهيوني . ولكن الخلاف يبدأ عندما نبدأ باستعراض الوسائل المؤدية إلى تحقيق الهدف . وبما ان ظاهرة الخطف وسيلة من الوسائل فقد اثارت (وخصوصاً في غياب الخطة الاستراتيجية المنسّقة ضمن الاطار العام للمجابهة الشاملة) خلافاً وجدلاً . وقد اتسع الخلاف والجدل عندما اخذت منظمات المقاومة (ومعها القوى العربية المختلفة) تنظر إلى هذه الوسيلة من زوايا متباعدة ومتباينة وتلقي عليها ظلالاً من حزازاتها .

ان معظم الحجج التي أدلى بها المعارضون والمؤيدون يمكن مناقشتها والرد عليها . انها ليست كلها ، وبشكل مطلق ، صحيحة ، كما انها ليست كلها ، وبشكل مطلق ، خاطئة . ان بعض عمليات الخطف ، مثلاً ، كانت — من حيث التنظيم والتوقيت — موضع انتقاد ، ولكن ارتكاب خطأ ما في مهمة لا يجعلنا نندّد بالعمل كله .

ويمكننا ان نطبّق الفكرة ذاتها على مبدأ العمل الفدائي خارج الارض المحتلة . ان هذا المبدأ ، « شأنه شأن أي مبدأ آخر ، لا يخضع لحالة الاطلاق والتعميم . وليست كلمة (العمل الخارجي) كلمة سحرية يمكن لأي كان ان يدرج تحتها اي عمل ينتسب جغرافياً إلى (الخارج) . ومن الواضح انه يمكن لعملية خارجية ان تكون ممتازة ويمكن لعملية أخرى مختلفة ان تكون مسيئة . وهذه العملية تتعلق بنوع العملية ، واستهدافاتها ، وتوقيتها ، ومكانها ، وكفاءة تخطيطها وتنفيذها ، والقضية التي تخدمها ، واثرهـــا الدعاوي والاعلامي والتحريضي والتعبوي وإلى آخر هذه القضايا التي لا تقتصر أهميتها الجوهرية على العمليات الخارجية ، ولكن على كل عملية عسكرية تقريباً »[1].

ونحن نعتقد ان الموقف السليم من عمليات الخطف يقضي بوجوب اعتبار هذه الظاهرة تجربة ثورية من مجمل التجارب المتعددة المتنوعة التي تمر بها ، أو تتعرف اليها ، أو تنجزها

(١) راجع كتاب مجلة الهدف ، المذكور ، ص ٢٢ .

الثورة الفلسطينية وهي تسير في طريقها نحو تحقيق الهدف النهائي .

ان كل ثورة هي ، بطبيعتها ، تحدّ أو رفض لكل أو معظم ما هو قائم وسائد في المجتمع . وتضطر الثورة ، لكي تنتصر ، إلى خوض المعارك . وخلال المعارك تمر الثورة بتجارب أو تستعين بتجارب . والتجارب الثورية لا تخضع دائماً لحكم العقل ومعيار المنطق وميزان الارباح والخسائر . ولكن كل تجربة ، ناجحة كانت أم فاشلة ، تزوّد الثورة بخبرة جديدة تزيدها صلابة ومراساً . ومن هذه الزاوية بالذات يتعين علينا ان ننظر إلى عمليات الخطف الجوي التي قام بها الفدائيون .

وإذا كانت عمليات الخطف الجوي قد اقترنت باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فان هذه الجبهة ، كما نقلت مؤخراً وكالة رويتر عن لسان مصدر في الجبهة (١)، قد قررت التوقف عن ممارسة خطف الطائرات ، ايماناً منها بوجوب التركيز ، في المرحلة الراهنة من حياة الثورة ، على المشاكل التي تواجه حركة المقاومة . لقد قال المصدر : « ان خطف الطائرات قد خدم مرحلة من مراحل نضالنا ، ولكن يجب ان نلتفت الآن إلى المؤامرات التي تحاك ضد الثورة الفلسطينية » .

فهل هذا يعني ان الستار قد أسدل على مسرح الخطف الجوي ؟

---

(١) راجع صحيفة الانوار في ١٩٧١/٣/٤ .

ان الكلمة الفصل والأخيرة ستكون دائماً للثورة التي لها وحدها حق التقدير والتقرير .

●

وكل ما نستطيع ان نقدمه ، في نهاية حديثنا ، إلى انصار الخطف الجوي هو بعض الملاحظات المتواضعة التي تتلخص بالنقاط التالية :

١ — **وجوب اختيار الظرف الملائم والمكان المناسب والتوقيت الصالح** ، لتنفيذ عمليات الخطف ، والاّ حصدنا أسوأ النتائج .

٢ — ضرورة **تزويد الصحافة المحلية والعالمية ببيان فوري** عن عملية الخطف تشرح اسبابها وتحدد دوافعها .

٣ — اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة **لتجنّب ايقاع الضرر بالأرواح والممتلكات الاجنبية البريئة** ، ووجوب التمييز ، في كل عملية نقوم بها في الخارج ، بين الحكومات والشعوب ، أو بين الرأي الرسمي والرأي الجماهيري ، وخصوصاً رأي الفئات المحرومة المستغلة . **فالتركيز يجب أن يتوجه دوماً الى رأي الجماهير بغية اقناعها بان الذي يستغلها في بلدها هو نفسه الذي يتآمر على شعوب فلسطين وفيتنام وروديسيا وجنوب افريقية .** ان حكام الولايات المتحدة ، مثلاً ، هم من ألد أعداء الشعب الفلسطيني . ولكن في هذا البلد فئة من الشعب (فئة الملونين) ترزح تحت نير الاضطهاد العنصري والطبقي والاقتصادي . وعدوها هو عدو كل المكافحين من أجل الحرية والتحرر في

العالم . وهي تواجه ، مع الفلسطينيين وبقية المضطهدين ، عدواً مشتركاً واحداً (وان كان معظم افرادها لم يكتشفوا بعد هذه الحقيقة) . وهي ، في المعركة المصيرية الراهنة، الحليف الطبيعي للثورة الفلسطينية . ولهذا ينبغي لنا تخطيط عملياتنا الخارجية بدقة وحكمة وحذر لئلاّ نلحق الأذى بهؤلاء الحلفاء والانصار .

٤ — وجوب استناد عمليات الخطف الى اسباب واضحة معقولة ، من السهل فهمها وتقديرها وتبريرها . والتبرير يجب أن يُقدّم فور التنفيذ وبلغة مألوفة إلى الرأي العام العالمي ، وخصوصاً إلى الرأي العام في الدولة التي كانت مسرحاً للعمليات أو طرفاً فيها . والتبرير يجب أن يربط هذه العمليات بحركة التحرير العالمية أو بحركات الكفاح ، الغابرة والراهنة ، في مختلف الاوطان . وقد لجأت الجبهة الشعبية إلى هذا الاسلوب المفيد اكثر من مرة وعمدت ، عقب حادثة زوريخ ، إلى اجراء مقارنة موفقة بين الكفاح الذي يخوضه حالياً الشعب الفلسطيني وبين الكفاح الذي مارسه أهل سويسرا في عهد البطل وليام تل .

٥ — وجوب اختيار الهدف المعادي فوق الأرض المعادية .
ان اختيار الهدف المعادي (خطف طائرات العدو وشركائه) لا يكفي وحده . هذا الاختيار يجب أن يكون مقروناً باختيار آخر ، وهو وقوع الهدف المعادي فوق ارض معادية . واذا تمّ ذلك كانت العملية سهلة التبرير ، أو كانت أكثر قابلية للتبرير ، من وجهة نظر المنطق والعلاقات الدولية .

٦ — وجوب المحافظة على طهريّة هذا العمل وقدسيته ، فلا يجوز مطلقاً تحويل الخطف الجوي إلى عملية مزايدة وتسابق بين منظمات المقاومة ، أو إلى عملية اثارة دعائية لصالح بعضها. ان هذا العمل يجب ان يتم بالاتفاق والتعاون بين هذه المنظمات ، ضمن استراتيجية مدروسة متكاملة ، وعلى اساس توزيع المهام والادوار . وهذا يعني ان عمليات الخطف يجب أن تُنفّذ باعتبارها جزءاً من استراتيجية شاملة . ويا حبّذا لو تكونت لجنة متخصصة من المقاومين ، مهمتها دراسة هذه العمليات وتقييمها من حيث الامكانات والنتائج والمضاعفات ، والبحث عن الوسائل والاساليب القادرة على مضاعفة تأثيرها وفعاليتها .

٧ — ضرورة التأكيد على ان عمليات الخطف لم تكن ولن تكون ، بأي حال من الاحوال ، بديلاً للعمليات العسكرية داخل الارض المحتلة . انها جزء أو مظهر من معركتنا الشاملة ضد العدو . انها غارة من الغارات التي نوجهها إلى معاقله . ولهذا فانه من المستحسن ان ترافق عمليات الخطف عمليات مكثّفة في الارض المحتلة .

٨ — الحرص على اعداد العناصر البشرية التي قد يُعهد اليها بمهمة تنفيذ الخطف اعداداً ثقافياً وسياسياً كاملا . فالتثقيف السياسي والعمل السياسي امران متلازمان متكاملان ، الا ان التثقيف السياسي يسبق عادةً العمل السياسي . وبما ان المقاومين الذين ينفذون عمليات الخطف يضطرون غالباً إلى الادلاء

بتصريحات وبيانات سياسية تتعلق بثورتهم ودوافعهم ، فان مصلحة الثورة تقضي بان يكون هؤلاء من المثقفين سياسياً لئلا يسيئوا إلى سمعة الثورة .

٩ — **التفكير في الاستعانة بالمؤيدين من الاجانب** ، فقد يكون من الافضل لمصلحة الثورة الفلسطينية الساعية إلى الالتحام بحركة التحرر العالمي ان تستعين بالانصار من الدول الاجنبية وتعهد اليهم بمهمة الخطف . وفي هذه الحالة يُفضّل ان يكون المناصر الاجنبي مواطناً يحمل جنسية الدولة التي يقع فيها الخطف ، او جنسية الدولة التي تعرضت احدى طائراتها للخطف ، أو مواطناً ينتمي إلى نفس الحضارة أو النظام . وبذلك نكون فد وُفّقنا في نقل صراعنا مع الصهيونية والامبريالية إلى مجال عالمي أوسع ، وفي اضعاف حالة الحصار والتضييق المضروبة على تنقلات العرب والاعلام العربي ، وفي اثبات الطابع العالمي والانساني للثورة الفلسطينية . ومما لا ريب فيه ان العمليات التي يتجنّد لها انصار للثورة الفلسطينية من أبناء الغرب سيكون لها في نفوس البشر وقع أعمق وصدى أوسع .

●

الفهرس

الصفحة

الصفحة

كتب للمؤلف

- **لبنان والشرق العربي من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٥٦ .** المكتبة الجامعية في اكس (فرنسا) ١٩٥٦ . (بالفرنسية)
- **محنة الديموقراطية في لبنان .** مكتبة منيمنة ، بيروت ١٩٥٧ . وقد ترجم هذا الكتاب الى الروسية ونشر في موسكو ، عام ١٩٥٩ .
- **عربي في موسكو .** المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٥٨ .
- **الجمهورية العربية المتحدة .** دار النشر للجامعيين ، بيروت ١٩٥٨ . وقد ظهرت منه طبعتان : الأولى في آذار والثانية في كانون الأول ١٩٥٨ .
- **ميرا ثائرة من بلغراد** (قصة) . دار النشر للجامعيين ، بيروت ١٩٥٩ .
- **القومية العربية امام تصارع الأضداد .** دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٠ .
- **اعمال اسرائيل الأنتقامية ضد الدول العربية .** مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٠ .
- **الاستاذ الجامعي في لبنان بين حاضره ومستقبله** (بالاشتراك مع بعض الاساتذة الجامعيين) . منشورات رابطة الاساتذة الجامعيين في لبنان ، بيروت ١٩٧١ .

انتهى طبع هذا الكتاب على مطابع

مؤسسة خليفة للطباعة

تلفون : ٢٦٥٦٢٨

في شهر ايار (مايو) ١٩٧٢

منشورات عويدات ١٩٧٢/٥/١٩٧